Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

وظائف أفضل و مستقبل أكثر إشراقاً:

الاستثمار في رعاية الطفل لبناء رأس المال البشري

أماندا إي. ديفيرسيلي وفرانسيس بيتون - داي ديسمبر ٢٠٢٠

WORLD BANK GROUP

© ٢٠٢٠ البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي

١٨١٨ H Street NW
Washington DC 20433
الهاتف: ٢٠٢-٤٧٣-١٠٠٠ :
www.worldbank.org

هذا العمل من نتاج موظفي البنك الدولي وبمساهمات خارجية. ولا تعكس النتائج والتفسيرات والاستنتاجات المعرب عنها في هذا العمل بالضرورة آراء البنك الدولي أو مجلس مديريه التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا التقرير ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أي خريطة في هذا العمل أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد لهذه الحدود أو قبولها.

قام بتصميم الورقة البحثية نيكول همام.

الحقوق والأذونات بالطبع والنشر

المراجع المقترح: ديفيرسيلي، أ. وبيتون، داي، ف ٢٠٢٠. *وظائف أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً: الاستثمار في رعاية الطفل لبناء رأس المال البشري*. واشنطن العاصمة. البنك الدولي.

تخضع المواد الواردة في هذا العمل لحقوق الطبع والنشر. ونظرًا لأن البنك الدولي يشجع على نشر معرفته، فقد يتم إعادة إنتاج هذا العمل، كليًا أو جزئيًا، لأغراض غير تجارية طالما تم ذكر الإسناد الكامل لهذا العمل

يجب توجيه أي استفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى منشورات البنك الدولي ، ومجموعة البنك الدولي، ١٨١٨ H Street NW, واشنطن، العاصمة ٢٠٤٣٣، الولايات المتحدة الأمريكية؛ الفاكس: ٢٠٢-٥٢٢-٢٦٢٥؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

وظائف أفضل و مستقبل أكثر إشراقاً:

الاستثمار في رعاية الطفل لبناء رأس المال البشري

أماندا إي. ديفيرسيلي وفرانسيس بيتون - داي ديسمبر ٢٠٢٠

WORLD BANK GROUP

شكر وتنويه

يعرب المؤلفون عن امتناناهم لتوجيهات إدارة البنك الدولي، بما في ذلك جيمي سافيدرا (المدير العام على مستوى العالم، HEDDR)، وكارن بورن (المدير العام على مستوى العالم HGNDR)، وميشال روتكوسكي (المدير العام على مستوى العالم، HSJDR)، ومارجريت غروش (كبير المستشارين،HSJDR)، وليني شيربورن بنز (المدير الإقليمي، HSADR)، وعمر أريوس (مدير التدريب).و يشكر المؤلفون أيضًا الزملاء المراجعين التاليين على تعليقاتهم الممتازة: فيرونيكا سيلفا فيلالوبوس (كبير أخصائيّي الحماية الاجتماعية، HLCSP)، صوفي نودو (رئيس البرنامج، HAFD٢)، أيلين إيسيك ديكيميليك (كبير الاقتصاديين، HLCSP)، آنا ماريا مونوز بوديه (كبير علماء الاجتماع، EPVGE).

وقد استفادت هذه الورقة البحثية من مساهمات كبيرة قدمتها مجموعة من الموظفين عبر مجموعة البنك الدولي. ويشمل ذلك مدخلات من الممارسات العالمية في التعليم، والحماية الاجتماعية والوظائف، والصحة والتغذية والسكان، والمجموعة المعنية بالقضايا الجنسانية، وفريق مشروع رأس المال البشري، ومجموعة الحلول العالمية للمهارات، ومجموعة الحلول العالمية للعمل، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC). ويود المؤلفون بوجه خاص أن يشكروا الزملاء التالية أسماؤهم ممن قدموا تعليقاتهم الهامة للغاية: كاتلين بيغل (كبير الاقتصاديين، HGNDR)، إنديرا سانتوس (كبير الاقتصاديين، HSJDR)، فيكتوريا ليفين (كبير الاقتصاديين، HEDGE)، مايكل ويبر (كبير الاقتصاديين، HSPJB)، جواو بيدرو أزفيدو (كبير الخبراء الاقتصاديين، HEDGE)، أديل بوش- بارانتام (أخصائي تعليم، HEDGE)، ماجدالينا بنديني (خبير اقتصادي، HEDGE)، شون باورز (اقتصاديHLCED)، دييغو أرماندو لونا بازالدوا (أخصائي تعليم، HEDGE) إيلا همفري (أخصائي تعليم، HEDGE)، رودابا ناصر (مسؤول العمليات، CEDGB)، أنيتا جورجل (استشاري، HECED)، دانييل حليم (اقتصادي،HGNDR)، شيريلي لو موتوي (استشاري، HECED)، لورا رولينغز (كبير الخبراء الاقتصاديين، HAES٢)، رنا يعقوب (استشاري، HMNED)، ودرو فون جلان (استشاري). استُمدت هذه الورقة من "الأساليب والتجارب والدروس لمعالجة رعاية الطفل في محفظة البنك الدولي"، وهي عبارة عن تقييم لعمليات مجموعة البنك الدولي الأخيرة مع أنشطة رعاية الطفل، بقيادة سارة هادوك (اختصاصية التنمية الاجتماعية، GSU٠٦).

كما يود المؤلفون أيضًا أن يعربوا عن شكرهم وتقديرهم للشركاء الرئيسيين الذين شاركوا في ورشة عمل لمدة يومين في يوليو ٢٠١٩ لمناقشة رسائل الورقة البحثية واستراتيجيتها ومحتواها، والذين قدموا منذ ذلك الحين تعليقات ومساهمات محددة: مايكل باندا (اليونيسيف في رواندا)؛ أومبرتو كاتانيو (منظمة العمل الدولية)؛ وهيلين إلسي (جامعة يورك)؛ وأفسال حبيب (Kidogo كيدوغو)؛ وبيتر هينتون (CapPlus كابلس)؛ ومهايلا إيسكو (ISSA)؛ وبونمي لاوسون (EdFin MFB، نيجيريا)؛ وجون لومباردي، (شركة الفرص المبكرة المحدودة الخيرية Early Opportunities LLC)؛ وجريس ماتنسكو (Smartske)؛ سوميترا ميشرا (الحضانات المتنقلة)؛ كيفن موورهيد (Uthabiti)؛ راشيل موسي (ويغوWeigo)؛ ميغان أو أودونيل (CGD)؛ سكوت شيريدان (Opportunity EduFinance)؛ وباتريشيا ويكولو (APHRC). كما يرغب المؤلفون في اظهار العرفان لمساهمات لورا أداتي (منظمة العمل الدولية)، وآريان هيغييش (معهد بحوث سياسات المرأة)، وباميلا جاكييلا (CGD)، وشرياسي يحا (اليونيسيف)، وشامبا راغافان (اليونيسيف)، وفاتماتا فاتيما سياي (اليونيسيف)، وإريكا وونج (اليونيسيف)، وبرناديت دايلمان (منظمة الصحة العالمية)، وفالنتينا بالتاج (منظمة الصحة العالمية).

ويشكر الفريق بشكل خاص لوان لومباردي، حاملة درجة الدكتوراه (شركة الفرص المبكرة المحدودة LLC) لتوجيهاتها ومساهماتها خلال العام الماضي.

وتهدف هذه الورقة إلى البناء على الزخم الذي خلقته العديد من المبادرات القائمة التي تركز على رعاية الطفل، بما في ذلك مبادرة مؤسسة التمويل الدولية لمعالجة المسائل المتعلّقة برعاية الطفل بشأن رعاية الطفل التي يدعمها أصحاب العمل وأيضًا البناء على عمل اليونيسيف في مجال السياسات الملائمة للأسرة.

ملخص تنفيذي ٨

باب ١ أهمية رعاية الطفل ١٢

زيادة توفر خدمات رعاية الطفل من الممكن أن يؤدي إلى المزيد من فرص عمل المرأة وتحسينها ١٣

رعاية الطفل وفرص التوظيف تعود بالفائدة على رفاه الأسرة ١٥

السنوات الأولى للطفل هي الفترة الأكثر أهمية لتطوره، ومن الضروري أن يتواجد الأطفال في بيئة آمنة , ومحفزة خلال هذه الفترة ١٥

توسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل يمكن أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأعمال والنمو الاقتصادي ١٧

هل تحتاج كل الأسر إلى خدمات رعاية الطفل؟ وهل خدمات رعاية الطفل "جيدة" للأطفال الصغار للغاية؟ ١٨

باب ٢ حجم تحدي رعاية الطفل ٢٠

لا يحصل إلا عدد قليل جدا من الأسر على خدمات رعاية الطفل، لا سيما الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر التي لديها أطفال دون سن الثالثة ٢٠

حتى عندما تكون خدمات رعاية الطفل متاحة، تعمل التحديات الإضافية على الحد من الاستفادة من تلك الخدمات وتقلل من الفوائد المحتملة، بما في ذلك: التكاليف المرتفعة والجودة المنخفضة ونقص الملاءمة والأعراف الثقافية ٢٢

كثيرًا ما يُشار إلى التكلفة باعتبارها أحد أكبر العوائق التي تحول دون الانتفاع برعاية الطفل ٢٣

يؤثر تدني جودة رعاية الطفل على نتائج الأطفال وعلى الاستفادة من الخدمات ٢٨

الأماكن غير الملائمة وساعات التشغيل تشكل عوائق تحول دون الاستفادة منم خدمات رعاية الطفل ٣٠

يمكن أن تؤثر الشواغل المجتمعية أو الثقافية على استخدام خدمات رعاية الطفل وتشغيل النساء ٣١

التقديرات العالمية: فجوات هائلة في الوصول إلى خدمات رعاية الطفل ٣١

ما حجم التوسع المطلوب لسد الفجوة الحالية وكم عدد الوظائف التي يمكن يخلقها التوسع في إمكانية الوصول إلى رعاية الطفل؟ ٣٣

باب ٣ سياسة الأهداف الخمس لتوسيع نطاق الوصول إلى رعاية الطفل ذات الجودة وميسورة التكلفة ٣٤

سياسة الأهداف الخمس للحكومات ٣٤

موجز الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق سياسة الأهداف الخمس ٤٢

باب ٤ مستقبل رعاية الطفل: الاستفادة من نقاط الدخول القطاعية المتنوعة، ودعم العمليات على المستوى القطري وتوسيع نطاق البحث ٤٣

تحديد مصادر تمويل جديدة ونقاط الدخول المتنوعة في القطاع والاستفادة منهما ٤٣

دعم العمليات على المستوى القطري وتطوير الأدوات اللازم لدعم التشخيص والتنفيذ على المستوى القطري ٤٥

وسيع نطاق أبحاث رعاية الطفل ٤٥

خاتمة ٤٧

الملحقات

ملحق أ. منهجية مفصلة لتقدير الحاجة إلى أماكن لرعاية الأطفال ٥٠
ملحق ب. السياسات القطرية: السن الرسمي للالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الأساسي، ومدة التعليم النظرية بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ٥٧
ملحق ج. سياسة الأهداف الخمسة لجميع البلدان ومراجعة الممارسات الدولية ٦٤
ملحق د. الاستفادة من نقاط الدخول المتعددة للقطاع والنُهُج المبتكرة لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل ٨٧

قائمة الجداول

الجدول ٢ .١ القيود الرئيسية في سوق رعاية الطفل ٢٣
الجدول ٢,٢ نظرة عامة على الحاجة العالمية لرعاية الطفل والعرض والفجوة في الوصول إليها ٣٢
الجدول ٢. ٣ النسبة المئوية من مجموع الاحتياجات والالتحاق والفجوة في مختلف مستويات الدخل القطري ٣٣
الجدول ١,٣ الأنواع المختلفة من مقدمي خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر من القطاع غير الحكومي ٣٦
الجدول ٢,٣ ملخص النُهُج الحكومية المختلفة لزيادة الوصول لخدمات رعاية الطفل ٣٧
الجدول ٣,٣ موجز الاجراءات ذات الأولوية لتحقيق سياسة الأهداف الخمسة ٤٢
الجدول ١,٤ نقاط الدخول القطاعية المحتملة للاستثمار في رعاية الطفل ٤٤
الجدول ٢,٤ موجز المجالات التي تتطلب مزيدا من البحث المرتبط برعاية الطفل ٤٥
الجدول أ ١ - الاحتياجات العالمية الحالية لرعاية الطفل: التقديرات ٥١
الجدول أ ٢ .١ الحاجة إلى رعاية الطفل والفجوة في العرض مُصنفة حسب مستوى الدخل القطري (للأطفال دون ٣ سنوات). ٥٢
الجدول أ ٢,٢ الحاجة إلى رعاية الطفل والفجوة في العرض مُصنفة حسب مستوى الدخل القطري (بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٣ سنوات وحتى سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي ٥٣
الجدول أ ٣,٢ الحاجة إلى رعاية الطفل والفجوة في العرض مُصنفة حسب مستوى الدخل القطري (لجميع الأطفال حتى سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي). ٥٤
الجدول أ-٣ النسبة المئوية من إجمالي الحاجة والالتحاق والفجوة عبر مختلف مستويات الدخل القطري ٥٤
الجدول أ ٤ نظرة عامة على التوقعات المتعلقة برعاية الطفل بحلول عام ٢٠٣٠ ٥٥
الجدول ب ١ السن الرسمي للالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ٥٧
الجدول ب ٢ السن الرسمي للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي ٥٧
الجدول ب ٣ المدة النظرية للتعليم في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي ٥٧
الجدول ب ٤ قائمة كاملة للبلدان التي لديها بيانات عن السن الرسمي للالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الأساسي ٥٨ ٦٥
الجدول ج ١ أمثلة على الاستراتيجيات الحكومية المختلفة لدعم الوصول إلى رعاية الطفل، حسب الفئة العمرية ٦٦
الجدول ج ٢ الأنواع المختلفة من مقدمي خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر في القطاع غير الحكومي ٦٩
الجدول ج ٣ السياسات التي تقضي بإلزام أصحاب العمل بدعم رعاية الطفل في بلدان محددة ٧٠
الجدول ج ٤ موجز لمختلف النُهُج الحكومية لزيادة الوصول إلى رعاية الطفل ٧٧
الجدول ج ٥ نظرة عامة على الترتيبات المؤسسية لرعاية الطفل ٨٤
الجدول ج ٦ مقارنة معايير الجودة وترتيبات الرصد لبلدان محددة ٨٦
الجدول ج ٧ موجز الاجراءات ذات الاولوية لتحقيق الأهداف الخمسة للسياسة ٨٨
الجدول د -١ نقاط الدخول القطاعية المحتملة للاستثمار في رعاية الطفل

قائمة الأشكال

الشكل ١ .١ نظرة عامة على المنافع من الوصول إلى خدمات رعاية الطفل ١٢

الشكل ١. ٢ مشاركة الأمهات في سوق العمل ومعدلات الالتحاق برعاية الطفل بين الأطفال
دون سن ٣ سنوات، بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤..... ١٤

الشكل ٢ .١ ١ الأسباب الرئيسية التي تم ذكرها لعدم الاستفادة (أكثر) من خدمات رعاية الطفل في الاتحاد الأوروبي
(متوسط النسبة المئوية عبر البلدان) ٢٤

الشكل ٢,٢ الفجوة في التحاق الأطفال دون سن الثالثة برعاية الطفل بين الأسر الأكثر ثراءً من الأسر والثلث الأكثر
فقراً (بيانات من ١٠ بلدان من ذوي أكبر الفجوات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ٢٤

الشكل ٢ .٣ الإنفاق العام على رعاية الطفل والتعلم المبكر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة
التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥) ٢٦

الشكل ٢ .٤ الربط بين الإنفاق العام والالتحاق برعاية الأطفال / التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عبر بلدان منظمة
التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي..... ٢٧

الشكل ٣ .١ نظرة عامة على أهداف السياسة الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى رعاية الطفل بأسعار معقولة وذات
جودة..... ٣٥

الشكل ج ١ نظرة عامة على أهداف السياسة الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى رعاية طفل بأسعار معقولة وذات
جودة ٦٥

الشكل ج ٢ الإنفاق العام على رعاية الأطفال والتعلم المبكر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة
التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي..... ٧٣

الشكل ج ٣ العلاقة بين الانفاق العام والالتحاق برعاية الطفل / التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عبر بلدان منظمة
التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي..... ٧٤

قائمة الإطارات

الإطار س ١ تداعيات جائحة كوفيد-١٩ على رعاية الطفل..... ٨

الإطار س ٢ رعاية الطفل: تعريف وأشكال رعاية الطفل وغيرها من التوضيحات..... ١١

إطار ٢. ١ ما المبلغ الذي يكون الآباء على استعداد لدفعه مقابل رعاية الأطفال؟..... ٢٥

الإطار ٢,٢ القوى العاملة في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر ٢٩

الإطار ٣,٢ ملاحظة بشأن محدودية على البيانات..... ٣٣

الإطار ٣. ١ رعاية الطفل موجودة ضمن سلسلة متصلة من السياسات الملائمة للأسرة..... ٤٠

الإطار أ ١ كيف تقارن تقديراتنا مع تقديرات رعاية الطفل ذات الصلة؟..... ٥٦

الإطار ج ٢ الخدمات المتعاقد عليها مع جهات خارجية: مثال من الهند ٧١

الإطار ج ٣ أمثلة للبلدان التي لديها حوافز للقطاع غير الحكومي لدعم توفير رعاية الطفل للأسر المستضعفة..... ٧٢

الإطار ج ٤ رعاية الطفل ضمن سلسلة متصلة من سياسات ملائمة للأسرة ٧٩

الإطار ج ٥ مثال على منهجية مختلطة لجمع البيانات عن العرض والطلب على رعاية الطفل في أوروبا الشرقية وآسيا
الوسطى..... ٨٢

الإطار ج ٦ أمثلة على البلدان التي لديها برامج تدريب قصيرة أو أكثر مرونة بشأن رعاية الطفل والتنمية في مرحلة
الطفولة المبكرة ECD..... ٨٤

المراجع..... ٩٢

ملخص تنفيذي

في هذه الورقة، نقدم الدليل على أهمية رعاية الطفل لبناء رأس المال البشري، وننظر إلى الوضع الحالي لتوفير رعاية الطفل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تقدير الفجوات العالمية في الوصول إليها، ونقترح إجراءات محددة يمكن للبلدان اتخاذها لتوسيع نطاق الوصول إلى رعاية أطفال ذات جودة وميسورة التكلفة لجميع الأسر التي تحتاجها، وخاصة الأكثر احتياجًا. وقد تمت صياغة هذه الورقة البحثية في الأصل قبل جائحة كوفيد-١٩ وتم تحديثها لتشمل محتوى جديد، مع مراعاة التحديات الفريدة التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩ على الأسر والأطفال والحكومات وصناعة رعاية الطفل، وكذلك أهمية الاستثمار في رعاية الطفل لدفع التعافي الاقتصادي في البلدان.

- **إن زيادة وصول الأسر إلى رعاية الطفل ذات الجودة من شأنه فتح مسارات للتخلص من الفقر، وبناء رأس المال البشري وزيادة العدالة- ويعد كل ذلك من أهم عوامل النمو الاقتصادي والإنتاجية للبلدان.** ومن الممكن أن يؤدي توسيع نطاق رعاية الطفل إلى آثار على أجيال متعددة من خلال تعزيز العدالة وتحسين فرص عمل المرأة وإنتاجيتها، ونتائج الطفل، ورفاه الأسرة، وإنتاجية الأعمال، والتنمية الاقتصادية العامة.

- **تعد السنوات الأولى للأطفال فترة تطور سريع وتتابعي وتضع الأساس لنجاح الحياة في المستقبل؛ في حين أن تأثير الأسرة أمر بالغ الأهمية خلال هذه الفترة، حيث يقضي العديد من الأطفال وقتًا طويلاً في شكل من أشكال رعاية الأطفال خارج المنزل.** وتعد السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل بالنسبة لمخه فترة نمو سريعة ونافذة حاسمة للتدخل لتعزيز النمو والتطور الصحي. وأظهرت دراسات لا حصر لها العوائد طويلة الأمد للتدخلات النوعية المبكرة وأهمية ضمان أن يكون الأطفال في بيئات آمنة ومحفزة. ويعد أيضًا الوصول إلى رعاية ذات جودة جيدة للطفل أمرًا ضروريًا لتطوره، ولكن بالنسبة للعديد من الأسر، تعتبر رعاية الطفل قيدًا ملزمًا يقيد القرارات المتعلقة بالعمل ونوع العمل الذي يمكنهم المشاركة فيه. ويؤثر تحدي رعاية الطفل على جميع الآباء العاملين، لكنه يظهر بشكل حاد خاصة على وآباء وأمهات الأطفال الصغار الذين لم يبلغوا بعد سن الالتحاق بالتعليم الأساسي (عندما تصبح الخدمات المدعومة من الحكومة متاحة في معظم البلدان). ومع تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر وإبعاد المزيد من الأسر عن الهياكل التقليدية الممتدة للأسرة والتي يمكن أن تقدم الدعم لرعاية الأطفال، سيستمر حجم التحدي في النمو.

الإطار س.١

تداعيات جائحة كوفيد-١٩ على رعاية الأطفال

لقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ أوجه القصور العميقة في النظام الحالي لتوفير رعاية الطفل، بما في ذلك عدم المساواة في الوصول إليها، وسوء الجودة، والحاجة إلى التمويل الحكومي، وسوء شروط التوظيف للقوى العاملة، والضعف العام الذي يعاني منه القطاع. وتعتبر الاستثمارات الذكية لدعم الأسر وصناعة رعاية الأطفال - من خلال مجموعة متنوعة من القنوات - جزءًا أساسيًا من جهود التعافي عبر البلدان لتمكين الآباء والأمهات من العودة إلى العمل وتزويد الأطفال والأسر بالدعم. وفي العديد من البلدان، قد يشمل ذلك توجيه الموارد إلى مقدمي رعاية الأطفال الذين يواجهون صعوبات مالية حتى يتمكنوا من إعادة فتح أبوابهم. ومع بدء إعادة فتح خدمات رعاية الأطفال، سيكون هناك احتياج إلى بعض التعديلات للحفاظ على سلامة الأطفال والموظفين. وقد تفتح أيضًا التجربة التي مر بها العديد من الآباء في الأشهر القليلة الماضية من الكفاح لتحقيق التوازن بين رعاية الأطفال ومسؤوليات العمل فرصًا جديدة، وتزيد من التعاطف العام وتولد زخمًا سياسيًا لمعالجة أوجه القصور في توفير رعاية الأطفال في جميع أنحاء العالم والتي تترك العديد من الأسر مع خيارات محدودة والأطفال في الأماكن التي لا تضمن سلامتهم، ناهيك عن تعزيز التنمية.

وفي حين أن رعاية الأطفال قضية لها أثرها على جميع الآباء العاملين، إلا أنها مهمة بشكل خاص في سياق الجهود المبذولة لتحسين فرص عمل المرأة وإنتاجيتها في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي وغالبًا ما يؤدي عدم توافر خدمات رعاية أطفال ميسورة التكلفة إلى إبعاد المرأة عن القوى العاملة أو حتى العودة إلى سوق العمل بعد الولادة. كما أنه يحد من جودة فرص العمل وكسب الدخل الذي يمكن للمرأة أن تسعى إلى تحقيقها. ويمكن أن ينشأ عن ذلك مجموعة واسعة من الآثار السلبية، بما في ذلك الآثار السلبية على الأمن الاقتصادي للأسرة، والمساواة بين الجنسين والتمكين ونمو الأعمال والاقتصاد. وعندما تكسب المرأة مداخيلها وتتحكم فيها، توجه المزيد من الموارد إلى دعم صحة أطفالهن وتعليمهم ورفاه الأسرة بشكل عام. وعندما تخرج المرأة من القوى العاملة، تفقد الشركات موظفين ذوي قيمة، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالتناقص الطبيعي للموظفين وانخفاض إنتاجية الأعمال، فضلاً عن فقدان مزايا القوى العاملة الأكثر تنوعًا.

الكثير من الأطفال يقضون سنوات عمرهم الأولى في بيئات دون المستوى الأمثل، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على فرص تطورهم وحياتهم. وفي غياب الخيارات الأخرى، يضطر العديد من الآباء العاملين إلى ترك أطفالهم في بيئات غير مناسبة أو حتى غير آمنة. وقد يُترك الأطفال بمفردهم أو مع أشقائهم أو قد يرافقون والديهم في العمل في ظروف غير آمنة. وبصرف النظر عن السلامة، تظهر بسرعة عواقب تطور لأطفال الذين لا يستطيعون الوصول إلى الرعاية وفرص تعلم مبكر نوعيان، حتى يصل الأطفال إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي دون المهارات اللازمة للنجاح. ثم يتراجعون أكثر عن أقرانهم الأكثر حظا خلال مرحلة التعليم الأساسي ويعيش ما يقدر بنحو ٥٣ في المائة من الأطفال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في "فقر التعلم"، غير قادرين على قراءة قصة بسيطة وفهمها بنهاية مرحلة التعليم الأساسي. وفي أشد البلدان فقراً يمكن أن يصل هذا الرقم إلى ٨٠٪. وتؤثر تلك الحالات من الحرمان المبكر ونتائج التعلم السيئة على رأس المال البشري للبلدان حيث يكبر الأطفال ليصبحوا بالغين لا يستطيعون إدراك إمكاناتهم الكاملة: وطبقاً لتقديرات مشروع رأس المال البشري فإن ٥٦٪ من الأطفال المولودين اليوم سوف يكبرون إلى ما بعد أن تكون، في أفضل الأحوال، نصف إنتاجيتها كما كانت. كما يتأثر الأشقاء الأكبر سنًا، وخاصة الفتيات، بتحديات رعاية الطفل عندما يُجبرون على تحمل مسؤوليات رعاية الأطفال، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على فرصهم التعليمية وخياراتهم في الحياة. إ. إن إبقاء الفتيات المراهقات في المدرسة لفترة أطول له آثار إيجابية على تأخير الزواج والحمل الأول.

إن حجم الاحتياجات غير الملباة لرعاية الأطفال كبير: تشير تقديراتنا إلى أن أكثر من ٤٠ في المائة من جميع الأطفال (ما يقرب من ٣٥٠ مليون) ممن هم دون سن الالتحاق بالتعليم الأساسي في جميع أنحاء العالم يحتاجون إلى رعاية ولكن لا يمكنهم الوصول إليها. وبشكل أكثر تحديدًا، يحتاج ٧٢ بالمائة من جميع الأطفال دون سن الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى شكل من أشكال الرعاية (٥٩٣ مليونًا)، و٥٩ بالمائة من هؤلاء الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية لا يمكنهم الوصول إليها حاليًا (٣٤٩ مليون). ويؤثر تحدي رعاية الأطفال بشكل غير متناسب على الأسر في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط: يعيش ما يقرب من ثمانية من كل عشرة أطفال يحتاجون إلى رعاية وليس لديهم إمكانية الوصول إليها في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط. إن احتمال حصول طفل يعيش في بلد منخفض الدخل على رعاية أقل بخمس مرات تقريبًا من طفل يعيش في بلد مرتفع الدخل ومن المرجح أن تقلل هذه الأرقام من أهمية الحاجة العالمية لرعاية الأطفال، لأنها لا تأخذ في الاعتبار الآباء الذين يُحرمون من الاشتراك في القوى العاملة بسبب نقص خدمات رعاية الأطفال. ومن المحتمل أن تكون هذه الأسر المستبعدة من أكثر الفئات احتياجًا ويمكن أن تستفيد للغاية من خدمات رعاية الأطفال. الفجوة في الوصول إلى رعاية الأطفال حادة لا سيما للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٣ سنوات، لأن التكاليف أعلى بشكل عام لهذه الفئة العمرية وفقط القليل من البلدان لديها سياسات أو تقدم تلك الخدمة على نطاق واسع لتغطيتهم. وبالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣- ٦ سنوات، مرحلة ما قبل المدرسة، إن وجدت، يمكن أن تقدم حلا جزئيا، حيث توفر غالبا على الأقل نصف يوم من الخدمات. وعلى الرغم من التقدم المُحرز في التوسع في مرحلة ما قبل المدرسة، إلا أن ما يقرب من ٤٠ في المائة من جميع الأطفال في سن ما قبل المدرسة على مستوى العالم غير مسجلين في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي، وفي البلدان منخفضة الدخل، لا يلتحق ٨٠ في المائة من الأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي بتلك المرحلة.

المسألة ليست مجرد الوصول إلى خدمات الرعاية؛ فجودة الرعاية التي يتلقاها الأطفال تعتبر أمرًا بالغ الأهمية لضمان إمكانية تحقيق العوائد المختلفة عند النظر في كل من خدمات رعاية الأطفال الحالية والتوسع في فيها، فمن الأهمية بمكان أن تكون الجودة في طليعة أي سياسات وتصميمات برامج لضمان تطور الأطفال وتعلمهم. الجودة أمر ضروري، وذلك لضمان تحقيق نتائج جيدة للأطفال الصغار وأيضا "كإشارة" لتحفيز الآباء على تسجيل أبنائهم في المقام الأول. وإذا كانت الجودة منخفضة، فلن يستفيد الأطفال وقد يتعرضون للأذى، وقد لا يرغب الآباء في ترك أطفالهم في مرافق لا يشعرون فيها بالأمان على أطفالهم أو من المحتمل ألَّا تفيد أطفالهم. ولسوء الحظ، العديد من أماكن رعاية الأطفال حاليا ليست ذات جودة عالية بما فيه الكفاية للتأثير بشكل إيجابي على تنمية الطفل.

n**يوفر التوسع في اقتصاد رعاية الأطفال فرص عمل كبيرة:** تشير تقديراتنا إلى أن التوسع في القوى العاملة لرعاية الأطفال لتلبية الاحتياجات الحالية يمكن أن يخلق ٤٣ مليون وظيفة على مستوى العالم. وتعد تلك الوظائف مهمة لمستقبل العمل، حيث أنها أقل عرضة للأتمتة من غيرها.

فرص التوظيف. بالنظر إلى أن أحد أهم جوانب الجودة في رعاية الأطفال هو وجود قوى عاملة قادرة ومهتمة ومؤهلة، فإن فرص التدريب المناسبة لهؤلاء الممارسين أمر بالغ الأهمية. ويمكن أن يؤدي التوسع في رعاية الأطفال أيضًا إلى إنشاء الملايين من فرص الأعمال التجارية الصغيرة (لتقديم خدمات الرعاية في المراكز المخصصة لذلك وفي المنزل) والتي بدورها يمكن أن تُدِر دخلًا بينما تلبي احتياجات المجتمع. وفي سياق جائحة كوفيد-١٩، على سبيل المثال، سيكون ضمان الوصول إلى رعاية الطفل أمرًا ضروريًا لتمكين الوالدين من العودة إلى العمل، وهو، في حد ذاته، مصدرًا محتملًا لخلق فرص عمل لمقدمي رعاية الأطفال.

إن سياسات وتقديم خدمات رعاية الأطفال مجزأة في العديد من البلدان مما يؤدي إلى تفاقم التحدي المتمثل في ضمان الجودة والتخطيط. في العديد من البلدان، لا يتناسب تنظيم وتوفير خدمات رعاية الأطفال بدقة مع ولاية هيئة أو وزارة واحدة، وغالبًا ما تكون أدوار مختلف الجهات المعنية بالأمر غير واضحة. وفي غياب أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح، قد لا تصل خدمات رعاية الطفل لبعض مستحقيها، ولن يتحقق التخطيط والتنظيم، وضمان الجودة والرقابة القوية والفعالة اللازمين لضمان التوفير الكافي للخدمات. والنتيجة هي أن ملايين الأسر تفتقر إلى رعاية أطفال موثوقة، مما يضطرهم لترك ملايين الأطفال في أماكن رعاية غير ملائمة أو حتى غير آمنة. وتفتقر معظم البلدان حاليًا إلى نهج شامل لضمان أن أنظمة الدولة والبيئات التمكينية تدعم الجودة.

سيؤدي توسيع نطاق الوصول إلى رعاية أطفال ذات جودة وميسورة التكلفة إلى توليد عدد من المؤثرات الخارجية الإيجابية، وينبغي أن يكون أحد المجالات ذات الأولوية للتدخل الحكومي والتمويل. ولا يلبي النظام الحالي في العديد من البلدان احتياجات معظم الأسر، ومن غير المرجح أن يوفر السوق وحده حل يكون من شأنه زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتنمية الأطفال معًا إلى أقصى حد ممكن. يجب أن تكون رعاية الأطفال أحد المجالات ذات الأولوية للتدخل الحكومي؛ فدون الدعم الحكومي، لن تكون رعاية الأطفال متاحة للأسر الأكثر احتياجًا. وهناك مجموعة من الخيارات السياسية المتاحة للحكومات لتصحيح فشل السوق الحالي؛ وسوف يتطلب الأمر الاستعانة بنهج كامل من جانب الحكومة للاستفادة من الحلول المختلفة وآليات التمويل وبناء بيئة تمكينية قوية لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية أطفال ذات جودة وبتكاليف ميسورة. وعلى المستوى القطري، يمكن الاستفادة بشكل أفضل من مجموعة من المصادر والبرامج المالية القائمة للبدء في سد الفجوة. ولكن هذا سوف يكون مجرد بداية ـ وسوف يتطلب الأمر موارد إضافية في أغلب البلدان.

نقترح سياسة من خمسة أهداف يجب أن تركز عليها الحكومات لضمان توفير خدمات رعاية الأطفال، بأسعار معقولة، وجودة لائقة وتلبي احتياجات جميع الأسر: (١) توسيع نطاق الوصول إلى رعاية الطفل من خلال تشجيع أشكال مختلفة من الرعاية؛ (٢) إعطاء الأولوية لتغطية رعاية الأطفال للأسر الأكثر احتياجًا وضمان توفر خيارات منخفضة التكلفة ومجانية؛ (٣) تخصيص التمويل الكافي لجعل رعاية الأطفال ذات الجودة ميسورة التكلفة للأسر؛ (٤) تحديد ترتيبات مؤسسية واضحة وقابلة للتطبيق وبناء تماسك النظام؛ و (٥) ضمان تواجد الأطفال في بيئات آمنة ومحفزة من خلال نظام قوي لضمان الجودة وقوى عاملة مدعومة وقادرة.

في هذه الورقة البحثية، نقدم الدليل على أهمية رعاية الطفل لبناء رأس المال البشري، وننظر إلى الوضع الحالي لتوفير خدمات رعاية الطفل، ونبحث في مجموعة شاملة من الحلول التي يمكن للبلدان استخدامها لتوسيع نطاق رعاية الأطفال الجيدة في الباب ١ نسوق الحجة عن الأسباب التي تجعل لرعاية الطفل تشكل أهمية كبرى فيما يتصل ببناء رأس المال البشري وكيفية ارتباطها بشبكة من القضايا المتنوعة التي تتضمن توظيف المرأة، ورفاه الأسرة، وتنمية الطفل، وإنتاجية الأعمال، والاقتصاد بشكل عام. وفي الباب ٢، نستعرض نطاق التحدي في جميع أنحاء العالم، مع توقعات للاحتياجات غير الملباة لرعاية الطفل ذات الجودة، وفي نهاية المطاف حجم الفرص السوقية. وفي الباب ٣نقترح سياسة ذات خمس أهداف يجب على جميع الحكومات العمل من أجلها لضمان رعاية أطفال جيدة وبأسعار معقولة لتلك الأسر التي تحتاجها. وفي الباب ٤، نضع أجندة لتعزيز الاستفادة من الموارد الحالية والفرص المتاحة عبر القطاعات، ودعم العمليات على المستوى القطري، وتوسيع نطاق جدول أعمال البحث. وترد في نهاية الورقة ملاحق مفصلة تتضمن بحوثا إضافية وتوجيهات للبلدان وأمثلة محددة للسياسات وأمثلة قطرية قد تكون مفيدة في الحوار بشأن السياسات. ويمكن استخدام هذه الملاحق كمصادر مستقلة لزيادة التعمق في مواضيع المحددة.

يُعد الاستثمار في رعاية أطفال ذات جودة أفضل ذا أهمية استراتيجية للبلدان التي تسعى إلى بناء رأس المال البشري ويمكن أن تحدث تغييراً تحولياً في العديد من المجالات الحكومية ذات الأولوية. ويقدم التوسع في رعاية الأطفال ذات الجودة فرصة رائعة لتوفير فرص عمل أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً من خلال تحسين توظيف المرأة وإنتاجيتها، ونتائج الطفل، ورفاه الأسرة، والإنتاجية، ونمو الاقتصادي بشكل عام.

الرعاية ذات الجودة ضرورة أساسية بالنسبة لكل طفل؛ فمع تقدم الأطفال في السن تصبح فرص التعلم المبكر الأكثر رسمية والتي تشمل أطفال لآخرين أكثر أهمية

في هذا التقرير، نشير إلى رعاية الأطفال كخدمة تهدف بشكل أساسي إلى رعاية الأطفال أثناء عمل الوالدين مع ضمان سلامة الأطفال وإتاحة الفرص لهم للتعلم وتطوير علاقات إيجابية مع مقدمي الرعاية والأقران. وتعتبر الرعاية ذات الجودة أمرًا بالغ الأهمية لجميع الأطفال، ومع تقدم الأطفال في السن يحتاجون أيضًا إلى المزيد من خبرات التعلم النظامي لمساعدتهم على الاستعداد للتعليم الأساسي.

أعمار الأطفال يغطي هذا التقرير أعمار الأطفال من سن الولادة حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي. وفي بعض الأحيان، يتم التمييز بين الخدمات المقدمة للأطفال دون سن ٣ سنوات والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الأساسي، وقد يتم تقديم الخدمة لهذه الفئات العمرية المختلفة بشكل منفصل بسبب الاختلافات في اللوائح وتصميم البرنامج واحتياجات الأطفال. ومع ذلك، فإن بعض البلدان لديها أيضًا منهجيات تغطي الأطفال منذ الولادة وحتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي في مكان واحد و / أو لديها قوانين متسقة للفئة العمرية بأكملها.

هل تُعد مرحلة ما قبل التعليم الأساسي رعاية للطفل؟
الهدف الرئيسي لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي هو إعداد الأطفال للتعليم الأساسي من خلال دعم تطورهم المعرفي والاجتماعي والعاطفي والجسدي، ولكن تظل جودة الرعاية بالغة الأهمية. ويمكن أن تكون مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (الحضانة) بمثابة حل لرعاية الطفل، على الرغم من أنها غالبًا ما تكون حلًا جزئيًا للآباء العاملين إذا كانت الحضانة تعمل لمدة نصف يوم فقط.

أنواع أماكن/ بيئات الرعاية: ويمكن توفير خدمات رعاية الطفل في العديد من الأماكن/ البيئات المختلفة وتطلق عليها بلدان مختلفة مسميات مختلفة. وتنقسم أنواع رعاية الطفل إلى ثلاث فئات: الرعاية المنزلية، والرعاية في المراكز المخصصة لذلك، والترتيبات الأسرية المرتجلة وغير مدفوعة الأجر.
الرعاية المنزلية: بشكل عام، تنقسم الرعاية المنزلية إلى نوعين: (١) الرعاية من قبل شخص في منزل الطفل نفسه ويسمى أحيانا المربية أو الجليسة، (٢) رعاية الأطفال المقدمة لمجموعة من الأطفال في منزل مقدم الرعاية.
الرعاية في المراكز المخصصة لذلك: وتسمى المراكز التي تقدم الرعاية للأطفال الصغار عمومًا دور الرعاية النهارية أو روضة الأطفال أو دور الحضانة. ويمكن أيضًا أن تقوم دور الحضانة ورياض الأطفال بوظيفة رعاية الطفل.
الأسرة والترتيبات غير الرسمية الأخرى: تلك هي الترتيبات التي تضع عبء الرعاية على صديق أو أحد أفراد الأسرة. ويمكن أن يشمل ذلك اصطحاب الطفل للعمل أو ترك الطفل مع جار أو صديق أو شقيق أو جد أو أحد الأقرباء. وهذا النوع من الرعاية قد يكون مدفوع الأجر أو لا.

باب ١:

ما أهمية رعاية الطفل

توسيع نطاق رعاية الطفل ذات الجودة يمكن أن يسفر عن آثار عبر العديد من الأجيال من خلال تشجيع العدالة وتحسين توظيف المرأة والإنتاجية ونتائج الأطفال ورفاه الأسرة، وإنتاجية الأعمال والتنمية الاقتصادية الشاملة. (كما هو موضح في الشكل ١-١). في هذا الاب نقدّم الدليل على هذه المنافع المختلفة. ندرك أن الخيارات التي تتخذها الأسر فيما يتعلق برعاية الأطفال شخصية للغاية وتتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل.. وننهي هذا الباب بنقاش حول الحاجة إلى سياسة عامة لضمان أن تتمكن جميع الأسر من اتخاذ خياراتها الخاصة بأقل قدر ممكن من القيود.

الشكل ١,١ نظرة عامة على المنافع من الوصول إلى خدمات رعاية الطفل

وعلى الرغم من تصنيف المنافع إلى منافع تعود على الأفراد وأخرى على الأسر وأخرى على الاقتصادات / المجتمعات، فإننا ندرك أن هناك نقاط تقاطع كثيرة بين الفئات..

نظرة عامة على الفوائد التي تتحقق من الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال

- **زيادة توفر خدمات رعاية الطفل من الممكن أن يؤدي إلى المزيد من فرص عمل المرأة وتحسينها**

ويؤثر نقص خدمات رعاية الطفل على الآباء العاملين من جميع مستويات الدخل والمناطق الجغرافية، ولكنه يؤثر بشكل خاص على توظيف المرأة وفرصها الاقتصادية. فالنساء يتحملن على نحو غير متناسب عبء رعاية الأطفال في الأسر.[1] وكثيراً ما يُشار إلى الافتقار إلى رعاية الطفل ميسورة التكلفة باعتباره أحد أكبر العوائق التي تحول دون عمل المرأة، الأمر الذي يحد من نوع وحجم العمل الذي يمكنهن من المشاركة فيه خارج المنزل (مؤسسة التمويل الدولية لعام ٢٠١٧؛ مؤسسة هيين وكاسيرر عام ٢٠١٠؛ دياز ومؤسسة رودريغز شاموسي عام ٢٠١٣؛ ومؤسسة فويتسل وآخرون ٢٠١٥؛ الأمم المتحدة، المرأة ٢٠١٥؛ البنك الدولي ٢٠١٨؛ ريفينغا ودولي ٢٠٢٠). وعلى أساس يومي، يضطر الوالدين (وأغلبهم من النساء) إلى الاختيار بين ترك أطفالهم في ظروف رعاية سيئة أو بدون رعاية، أو العمل لساعات أقل، أو العمل بشكل أكثر مرونة / غير رسمي (وهو ما قد يوفر قدراً أقل من الأمان وأجر أسوأ)، أو يؤدي إلى التخلي عن العمل بالكامل (مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٧؛ شركة ألفرز ٢٠١٦). وفي عام ٢٠١٨، أعلنت ٦٠٦ مليون امرأة في سن العمل أنهن إما غير متاحات للعمل أو لا يبحثن عن عمل بسبب مسؤوليات الرعاية، مقارنة بـ ٤١ مليون رجل فقط (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ ب). وفي سريلانكا، كانت احتمالات مشاركة الأمهات اللاتي لديهن أطفال دون سن الخامسة في سوق العمل أقل بنسبة ١١٪ من احتمالات مشاركة النساء الأخريات (غاوناتيلاكا ٢٠١٣)، وكانت رعاية الأطفال هي القضية الأولى التي ذكرتها النساء لتركهن سوق القوى العاملة (مادوراوالا ٢٠٠٩). وعلى نحو مماثل، في ألمانيا ولاتفيا، أفاد ٤٥ في المائة و٥٦ في المائة على التوالي من الأمهات اللاتي لديهن أطفال دون سن الثالثة ولم يكن يعملن أو لم يعملن إلا بدوام جزئي بأن ذلك يرجع إلى نقص في خدمات رعاية الأطفال المتاحة والميسورة التكلفة (ميلز وآخرون ٢٠١٤).

والافتقار إلى رعاية الطفل من الممكن أن يحد من الإنتاجية ومن نوع الوظائف التي تستطيع المرأة العمل بها، مما يمنع المرأة من الحصول على فرص أكثر استقرارًا وكسبًا (ألفرز ٢٠١٦). وفي أوغندا، توصلت دراسة حديثة إلى أن ٣٨ بالمائة من العاملات لحسابهن الخاص أحضرن أطفالهن للعمل، وهي الممارسة التي ارتبطت بنسبة أرباح أقل ب ٤٥ بالمائة (ديليكورت وفيتزباتريك ٢٠١٩). وكشفت المقابلات التي أجريت مع تجار الشوارع في غانا وجنوب أفريقيا عن عجز النساء عن الاستفادة من أفضل الأوقات للعمل (في الصباح الباكر وفي المساء)، لأن هذه هي الأوقات التي يكون فيها أطفالهن في أشد الحاجة إليهن (ألفرز عام ٢٠١٦). وفي الأحياء الفقيرة (العشوائيات) بغواتيمالا، أفادت ٤٠ في المائة من الأمهات العاملات بشكل غير رسمي عن رعاية أطفالهن بأنفسهم، وأشرن إلى نقص رعاية الطفل كسبب رئيسي لعدم توليهن وظائف في الاقتصاد الرسمي (٢٠٠٣ دراسة الاتحاد الدولي للعلاقات العامة مذكورة في كاسيرير وأداتي ٢٠٠٧). كما يعمل الافتقار إلى خدمات رعاية الطفل على تقييد اختيار العمل داخل القطاع غير الرسمي: فقد تضطر العديد من النساء إلى قبول أنواع عمل منخفضة الأجر وغير آمنة ومحفوفة بالمخاطر في القطاع غير الرسمي لزيادة المرونة (ألفرز عام ٢٠١٦). وفي جنوب أفريقيا، أشار ملتقطو النفايات إلى المرونة باعتبارها السبب وراء هذا النوع المحفوف بالمخاطر من العمل (ألفرز عام ٢٠١٦). وبالإضافة إلى العمالة، فإن النقص في خدمات رعاية الطفل يحد أيضا من المشاركة في برامج المهارات والتوظيف، والتي يمكن أن تساعد على دعم العمالة الأكثر إنتاجية (شو وآخرون ٢٠١٣؛ فالديفيا ٢٠١٥). وفي أغلب البلدان، ترجع الفجوة في الأجور بين الجنسين جزئياً على الأقل إلى "فجوة الأجور بين الأمهات وغيرهن" (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ج).

وهناك أدلة دامغة تؤكد الأثر الإيجابي الذي يخلفه توافر خدمات رعاية الطفل على عمل المرأة، بما في ذلك في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. حيث غالبًا ما يظهر هذا التأثير في مشاركة المرأة في القوى العاملة، ولكن هناك أيضًا أدلة بدأت تظهر مؤخرًا تشير إلى أن رعاية الطفل تسمح بساعات عمل أطول وإنتاجية ودخل أعلى وتوظيف في القطاع الرسمي وليس القطاع غير الرسمي. وقد خلص عدد من الدراسات والمسوحات إلى أن توفير رعاية الطفل ميسورة التكلفة تؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة (بلاو وكاري٢٠٠٦؛ جاثمان وساس٢٠١٢؛ فونغ ولوكشين٢٠٠٠؛ لوكشين ١٩٩٩). وفي البرازيل، زادت خدمات رعاية الطفل في المراكز المخصصة لها من احتمالات توظيف الأمهات بنسبة ٤٤ نقطة مئوية، ومكنت الأمهات من العمل بدوام كامل، وزادت من عمل الأمهات في القطاع الرسمي (سانفيليس ٢٠١٨). وقد تجلت مجموعة مماثلة من النتائج في المكسيك، بما في ذلك زيادة الدخل، في أعقاب التوسع الكبير في نطاق خدمات رعاية الطفل هناك في عام ٢٠٠٧ (كالديرون ٢٠١٤). وفي فيتنام، زادت خدمات رعاية الطفل من احتمالات العمل بأجر بنسبة ٤١ في المائة والعمل في القطاع الرسمي بنسبة ٢٦ في المائة، فضلاً عن ساعات عمل أطول ودخل أعلى (دانغ، وهيراجا، ونغوين ٢٠١٩). وقد توصلت دراسة حديثة أجريت في كينيا إلى أن رعاية الأطفال مكنت النساء من تقليل ساعات عملهن دون أن يكون لذلك أي تأثير سلبي على الدخل والانتقال إلى وظائف القطاع الرسمي لساعات محددة (كلارك وآخرون ٢٠١٩). بيد أنه من المهم ملاحظة أنه بالنسبة لأولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، لن تمكنهم خدمات رعاية الطفل دائمًا من الانتقال إلى العمل في القطاع الرسمي ما لم تكن مصحوبة باستراتيجيات أخرى لسوق العمل لتعزيز التوظيف في القطاع الرسمي، وهو أمر محدود في العديد من البلدان.

[1] عبء الرعاية غير المتناسب على المرأة موثق توثيقاً جيداً في الأوراق المذكورة، ولكننا نركز هنا على ترتيبات رعاية الأطفال خارج المنزل.

وحتى مرحلة ما قبل التعليم الأساسي التي تعمل لمدة ٣ أو ٤ ساعات فقط في اليوم كانت مرتبطة بالزيادة في توظيف الأمهات. وقد أدى توافر خدمات مرحلة ما قبل التعليم الأساسي من احتمال توظيف الأمهات في موزمبيق بنسبة ٢٦ في المائة (مارتينيز، ونودياو، وبيريرا ٢٠١٢)، وفي الأرجنتين بنسبة ٧ إلى ١٤ نقطة مئوية (برلينسكي وجالياني ٢٠٠٧)، وفي إندونيسيا بنسبة ٧,٤ نقطة مئوية (حليم، وجونسون، وبيروفا ٢٠١٩). بيد أن الدراسة التي أجرتها إندونيسيا حذرت من أن قصر ساعات العمل في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي يعني أن الأمهات أكثر عرضة للعمل في القطاع غير الرسمي، مع ساعات عمل أكثر مرونة (حليم، وجونسون، وبيروفا ٢٠١٩).[٣] وأظهرت العديد من الدراسات تأثير خدمات رعاية الأطفال على توظيف الرجال (دانج هيراجا، ونغوين ٢٠١٩؛ وكالدرون ٢٠١٤)، على الرغم من أن الأمر يتطلب المزيد من البحث في هذا المجال (هاربر، وأوستن، وناندي ٢٠١٧).

وهناك ارتباط قوي بين مشاركة الأمهات في القوى العاملة وتسجيل الأطفال في خدمات رعاية الطفل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما هو مبين في الشكل ١,٢، حيث تميل البلدان ذات المعدلات المرتفعة للالتحاق بخدمات رعاية الطفل إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة (وإن كان ذلك في كثير من الأحيان بدوام جزئي). ويشمل ذلك الدنمارك، ولوكسمبورج، وهولندا، والبرتغال. وبعض البلدان التي تقع في نهاية التصنيف لديها استحقاقات سخية لإجازة الأمومة. على سبيل المثال، الأمهات في المجر، واستونيا، وجمهورية سلوفاكيا، يحق لهم الحصول على أكثر من ١٦٠ أسبوعا من إجازة الامومة المدفوعة الأجر (بإجمالي ٧٢ و٨٥ و٥٤ أسبوعا من الأجر المكافئ بالكامل)، في حين أن جمهورية التشيك تقدم ١١٠ أسابيع إجازة (٥٣ أسبوعا من الاجر الكامل). ويمكن أن تكون سياسات إجازة الأمومة أو إجازة الأبوين الأطول أمداً طريقة فعالة لضمان حصول الآباء على الدعم المالي أثناء رعايتهم للأطفال في المنزل، بدلاً من وضعهم في أماكن لرعاية الأطفال. ويجري مزيد من البحث في الإطار ج-٦ في الملحق ج من هذا التقرير عن مختلف خيارات السياسة لتوفير سلسلة متصلة من الرعاية.

الشكل ٢,١ مشاركة الأمهات في سوق العمل ومعدلات الالتحاق برعاية الطفل بين الأطفال دون سن ٣ سنوات، بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤

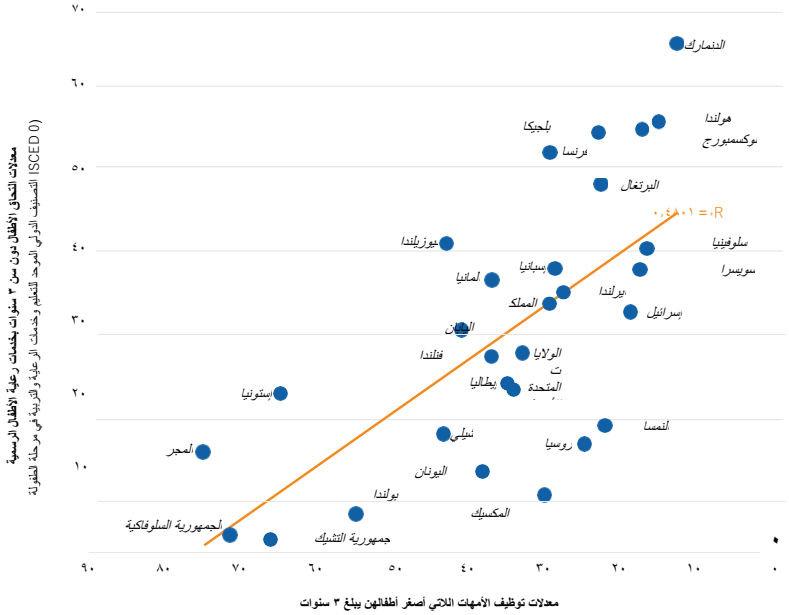

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧)، يمكن الوصول إليها على الموقع
ipation%201.png-http://www.oecd.org/education/school/SS%20V%20Mothers%20labor%20market%20partic

أظهر عدد من الدراسات وجود صلة بين توافر فرص العمل في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي وعمل الأمهات في البلدان ذات الدخل المرتفع. انظر على سبيل المثال بيكر وجروبر وميليجان ٢٠٠٨؛ و جيلباخ ٢٠٠٢.

للاطلاع على مزيد من المناقشات حول الدراسات من أمريكا اللاتينية، انظر دياز رودريغز شاموسي ٢٠١٦.

بالاستناد إلى مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٦ (الجدول١. PF٢ أ.: "ملخص استحقاقات الإجازة مدفوعة الأجر المتاحة للأمهات").

ومع ذلك، هناك دراسات تجد تأثيرات سلبية ناتجة عن إجازة الأمومة ذات الفترات الطويلة، مثل التقدم الوظيفي واستقطاعات من الأجور (وأداتي، كاسيرير، وجيلكريست ٢٠١٤).

- **رعاية الطفل وفرص التوظيف الأفضل تعود بالفائدة على رفاه الأسر**

يؤثر ارتفاع دخل الأسرة، خاصة عندما تكسبه المرأة تأثيراً إيجابياً على كل من المرأة وأسرتها. ويمكن أن يضعف الأمن الاقتصادي للأسرة عندما تكسب الأسر أقل لأن النساء يستبعدن من العمل خارج المنزل. ومن الممكن أيضاً أن تُسبب الدخول المنخفضة ــ أو المفقودة ــ الناتجة عما سبق ذكره على إطالة أمد عدم المساواة بين الجنسين، والحد من استقلال المرأة، والقدرة على التفاوض، وأن يكون صوتها مسموعًا (وودون دو لي بريير عام ٢٠١٨). تُظهر الأدلة من مجموعة من البلدان (بما في ذلك بنغلاديش والبرازيل والصين وكوت ديفوار وغانا والهند والمكسيك وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة) أن زيادة حصة دخل الأسرة التي تتحكم فيها المرأة، إما من خلال مكاسبها الخاصة أو من خلال التحويلات النقدية، يغير أساليب الإنفاق بطرق تفيد الأسر، وخاصة الأطفال، مع زيادة الإنفاق على التعليم أو الصحة أو التغذية أو الإسكان (البنك الدولي ٢٠١٢). يمكن أن تؤدي زيادة الدخل أيضًا إلى مكاسب ذاتية في رفاه المرأة (بانيرجيي وآخرون، ٢٠١٥؛ ماكور وفاكيس ٢٠١٤). أما بالنسبة للنساء في القطاع الرسمي اللواتي يحصلن على معاشات تقاعدية، هناك آثار كبيرة طويلة الأجل على الاستقلال المالي. ولكن إذا كانت تكاليف رعاية الطفل مرتفعة للغاية أو إذا لم يكن العمل بأجر جيد، فإن الفوائد المحتملة سوف تكون محدودة.

ويمكن أن تساعد معالجة فجوة خدمات رعاية الطفل في ضمان بقاء الأشقاء الأكبر سناً في المدرسة لفترة أطول، الأمر الذي له آثار مهمة بشكل خاص على الفتيات المراهقات. بالإضافة إلى مخاطر ترك الأطفال الصغار في رعاية الأشقاء، حيث تشير الدلائل إلى أن عدم الوصول إلى خدمات رعاية الطفل يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على تعليم الأشقاء الأكبر سنًا، الذين غالبًا ما يتحملون مسؤولية الرعاية. ويمكن لمسؤوليات الرعاية المرهقة أن تجلب مخاطر لمقدمي الرعاية الآتين: تشير الأبحاث الحديثة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى أن مقدمي الرعاية الشباب أبلغوا عن التعب وصعوبة التركيز ومشاكل صحة عقلية وقلة وقت الفراغ (بالتاج ٢٠٢٠) .٦ في كينيا، أدى تأثير زيادة أجور الأمهات بنسبة ١٠ في المائة إلى زيادة التحاق الأولاد بالمدارس بنسبة ١١ في المائة ، لكنه قلل من التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة ٨,٨ في المائة، مما يشير إلى أن الفتيات يتسربن من المدرسة ويتحملن المسؤوليات المنزلية (لوكشين، جلينسكايا، وجارسيا ٢٠٠٠). وفي الهند توصلت دراسة أخرى إلى استنتاجات مماثلة، رغم أن تعليم كل من الفتيات والفتيان كان مرتبطاً سلباً بالزيادات في دخل أمهاتهم (سكوفياس ١٩٩٤). وعلى النقيض من ذلك، في موزمبيق، أدى إنشاء دور الحضانة المجتمعية إلى زيادة احتمالية التحاق الأشقاء الأكبر سنًا بالمدرسة بنسبة ٦ في المائة (مارتينيز، ونودياو، وبيريرا ٢٠١٢). وقد ترتبط زيادة مشاركة الفتيات المراهقات في المدارس بدورها بنتائج أفضل لهم، واللاتي قد يساعد بقاؤهن في المدرسة لمدة أطول في تأخير الزواج والحمل الأول، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب محتملة على معدل الخصوبة الكلي.

- **السنوات الأولى للطفل هي الفترة الأكثر أهمية لتطوره، ومن الضروري أن يتواجد الأطفال في بيئة آمنة ومحفزة خلال هذه الفترة**

وتؤكد الأدلة المستقاة من مجموعة من التخصصات أن السنوات الأولى للطفل تشكل وقتاً بالغ الأهمية للاستثمار في بناء المهارات الأساسية. فأدمغة الأطفال تنمو بسرعة أكبر، وهي أكثر مرونة على مدى السنوات الخمس الأولى (وخاصة الألف يوم الأولى) مقارنة بأي وقت آخر في الحياة. ويحتاج الأطفال إلى مجموعة من المدخلات خلال هذه الفترة الحرجة، وقد وثقت مؤلفات كثيرة التأثيرات التي تدوم مدى الحياة والتي يمكن أن تترتب على التدخلات الجيدة خلال هذه السنوات المبكرة (هيكمان ماستيروف ٢٠٠٧؛ إنجل وآخرون ٢٠١١). خلال هذه الفترة، يحتاج الأطفال إلى رعاية أثناء التنشئة، تتضمن التحفيز والحماية من الإجهاد والرعاية الصحية والتغذية الكافية وفرص للعب والتعلم (بلاك وآخرون ٢٠١٧؛ منظمة الصحة العالمية ٢٠١٨). فالأطفال الذين يتركون في بيئات غير آمنة أو غير محفزة بدون رعاية مناسبة من الكبار يكونون عرضة لخطر الإصابة بعجز يستمر طوال حياتهم.

إن العجز المبكر والفرص الضائعة من الممكن أن تخلف عواقب تدوم مدى الحياة على الأطفال. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن أكثر من ٢٥٠ مليون طفل في جميع أنحاء العالم معرضون لخطر الإخفاق في الوصول إلى إمكاناتهم العقلية بسبب الفقر، ونقص التغذية، والتعرض للإجهاد، والافتقار إلى التحفيز والتعلم في وقت مبكر

تستخدم منظمة الصحة العالمية مصطلح "مقدم الرعاية الشاب" باعتباره شخص يقل عمره عن ١٨ سنة ويقدم خدمة الرعاية والدعم غير مدفوعي الأجر إلى أحد أفراد الأسرة أو أحد الأصدقاء. ويتماشى هذا مع تعريف المملكة المتحدة الوارد في الباب ٩٦ من قانون الأطفال والأسر لعام ٢٠١٤، والذي يعرف مقدم الرعاية الشاب بأنه: شخص تحت سن ١٨ عاماً من الذين يقدمون أو يعتزمون تقديم الرعاية لشخص آخر (من أي سن، باستثناء الحالات التي تقدم فيها هذه الرعاية بأجر، بالتعاقد أو كعمل تطوعي)".

(بلاك وآخرون ٢٠١٧؛ لو وبلاك وريختر٢٠١٦). ويؤثر هذا الحرمان المبكر على الأطفال طوال حياتهم. حيث إن ما يقرب من ٥٣٪ من الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط LMICS يعيشون في "فقر التعلم"، والذي يعرف بأنه عدم القدرة على قراءة وفهم قصة بسيطة بحلول نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وفي أفقر البلدان، قد تصل هذه النسبة إلى ٨٠ في المائة (البنك الدولي ٢٠١٩ ه). وترجع جذور هذا الفقر في تعلم الطفل إلى السنوات الأولى من عمره عندما تتوفر نافذة فرصة بالغة الأهمية لبناء أسس قوية للتعلم في المستقبل. وفي حين أن البيئة المنزلية لها تأثير حاسم، فإن رعاية الطفل ذات الجودة وظروف التعلم المبكر من الممكن أن يؤثران على تنمية الأطفال على النحو الذي يعود بفوائد تدوم مدى الحياة.

وتشمل فوائد رعاية الطفل ذات الجودة وظروف التعلم المبكر تحسين الاستعداد المدرسي والحد من معدلات الرسوب والتسرب وزيادة معدلات الإنجاز في المدرسة (هيكمان وماستيروف ٢٠٠٧; انجل وآخرون ٢٠١١). ومن الأهمية بمكان أن تبذل الجهود لدعم تنمية الأطفال وتعلمهم قبل الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي لضمان وصول الأطفال إلى المدرسة وهم على استعداد للنجاح. حيث إن خدمات التعلم المبكر ذات الجودة (التي يمكن توفيرها عن طريق رعاية الأطفال في المراكز أو في المنزل) والتي تعزز المهارات والإدراكية والاجتماعية والعاطفية ستساعد الأطفال على بناء مهارات اللغة ومهارات ما قبل معرفة القراءة والكتابة وتنمية القدرة وحب التعلم والذي من شأنه حملها عبر بقية مراحل تعليمهم. فمهارات القراءة والكتابة المبكرة مثل التعرف على الكلمات والمعرفة بالأبجدية والتمييز الصوتي كلها تنبئ بمهارات القراءة والكتابة اللاحقة وستكون تدخلات مهمة لمعالجة فقر التعلم (اللجنة الوطنية لمحو الأمية في وقت مبكر ٢٠٠٨؛ سكاربور- آآو١٩٩٨).

فقر التعلم له جذوره في السنوات الأولى من عمر الطفل عندما يكون هناك نافذة فرصة بالغة الأهمية لبناء أسس قوية للتعلم في المستقبل.

يمكن أن تساعد رعاية الطفل ذات الجودة في الحفاظ على سلامة الأطفال والوصول إليهم بخدمات أخرى، وهناك أدلة بدأت تظهر مؤخرًا تشير إلى أن التواجد في مكان لرعاية الطفل من الممكن أن يؤثر بشكل إيجابي على نتائج التغذية. وفي ريف بنغلاديش، خفضت رعاية الطفل في المجتمعات المحلية معدل الوفيات، بما في ذلك الغرق، والإصابات (رحمن وآخرون ٢٠١٢). وفي غواتيمالا، شهدت النسبة المئوية للأطفال الذين يلتحقون بخدمات رعاية الطفل زيادة في الاحتياجات الغذائية اليومية المستهلكة، بما في ذلك البروتين (بنسبة ٢٦ نقطة مئوية) والحديد (بنسبة ٢٢ نقطة) وفيتامين ألف (بنسبة ٨٥ نقطة) (رويل وآخرون ٢٠٠٦]. وفي كولومبيا، أدى التواجد في برنامج لرعاية الطفل لمدة تتراوح بين خمسة أشهر و١٥ شهراً إلى تقليل انتشار نقص الوزن بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ إلى ٣٦ شهراً بنسبة ٢,٦ نقطة مئوية (بيرنال وآخرون ٢٠٠٩). وتشير تقارير منظمة الحضانات المتنقلة في الهند إلى تحسن في هُزال ٥٥ في المائة من الأطفال الذين يتلقون خدمات تلك الحضانات لمدة أربعة أشهر على الأقل (استناداً إلى بيانات الحضانات المتنقلة الداخلية). ومع ذلك، فإن هذا المجال من الأدلة بدأ يظهر حديثًا وهناك أيضاً بعض الدراسات غير المثبتة (ليروي، وجادسدن، وغويسارو ٢٠١٢). وتعد إمكانات مجال رعاية الطفل لتعزيز تنوع النظام الغذائي مجالًا لمزيد من الاستكشاف، حيث يوفر تقديم الوجبات من خلال خدمات رعاية الطفل مسارًا محتملاً لتحسين تنوع النظام الغذائي في السنوات الأولى وما بعدها. ويمكن لمراكز رعاية الطفل أن توفر فرصاً للوصول إلى الأطفال بخدمات هامة أخرى، بما في ذلك فحص حالات التأخر في النمو والخدمات الصحية، ويشمل ذلك التحصينات ومراقبة النمو وتعزيزه، وغيرها.

وتشير الأدلة من مجموعة من البيئات إلى أن تطور المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية خلال السنوات الأولى للأطفال، أمر هام للغاية من أجل النجاح في مكان العمل وفي الحياة كبالغين، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين فرص العمل وزيادة القدرة على الكسب. وتترتب على هذه المزايا آثار تتجاوز عمر الفرد في قدرتها على وقف انتقال الفقر من جيل إلى جيل. وقد جدت الدراسة البارزة في جامايكا، والتي قيمت برنامج التغذية والتحفيز المبكر، أن الأطفال الذين التحقوا بالبرنامج (من ٩ إلى ٢٤ شهرًا)، كانوا يكسبون ٢٥ بالمائة أكثر من أقرانهم بعد عقدين (جيرتلر وآخرون ٢٠١٤). وقد خلُص مسح حديث أجري على البالغين في ١٢ دولة - مع التحكم في متغير الخلفية الأسرية وغير ذلك من العوامل - من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى أن أولئك الذين التحقوا ببرامج رعاية الطفل و/أو التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ظلوا في المدرسة في المتوسط لمدة أطول بنحو ٠,٩ عاما، ويعملون بوظائف تتطلب مهارات أعلى، (شفيق، وديفيرسيلي، وفاليريو ٢٠١٨).

انظر على سبيل المثال كونها وهيكمان ٢٠٠٧؛ وكونها وآخرون ٢٠٠٦؛ إنجل وآخرون عام ٢٠١١؛ وجارسيا، وديفيرسيلي، وفاليريو، يصدر قريبا؛ هيكمان ٢٠٠٦؛ ناودو وآخرون. ٢٠١١؛ ونومان ودفرسيلي ٢٠١٣؛ وشفيق، وديفيرسيلي، وفاليريو ٢٠١٨.

- **توسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل من الممكن أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأعمال والنمو الاقتصادي.**

الفوائد التي تعود على الأفراد من شأنها أن تخلف آثارًا اقتصادية واجتماعية إيجابية طويلة الأجل. فـفي عام ٢٠٠٥ وجدت دراسة بيري التي أُجريت في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في الولايات المتحدة فوائد طويلة الأجل عندما فحصت مسارات حياة المشاركين السابقين في تلك البرامج والخدمات بعد سنوات. وشملت هذه الفوائد انخفاض المشاركة في الجريمة، وتحسين الأداء الصحي، وزيادة التماسك الاجتماعي والمساواة، وكل ذلك من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل العبء على النظم الحكومية (انظر غاريسس، وتوماس، وكوري ٢٠٠٠؛ وهيكمان ٢٠٠٨أ، و٢٠٠٨ب، ٢٠١٠؛ هيكمان وماستيروف٢٠٠٧؛ كارولي وآخرون ١٩٩٨t وشفاينهارت وبارنيزو فايكارت ١٩٩٣).

ويمكن أن يؤدي تحسين خدمات رعاية الأطفال وفرص المرأة في العمل إلى تحسين إنتاجية الأعمال، وتقليل تكاليف تناقص الموظفين، وتحقيق الفوائد المرتبطة بالتنوع (مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٧). إن تحدي تعظيم رأس المال البشري لا يتمثل في الحاجة إلى بنائه فحسب، بل وأيضاً سوء التوزيع عندما تتسبب مسؤوليات الرعاية في انسحاب المرأة من المشاركة في القوى العاملة. وعندما تترك النساء ذوي المهارات القوى العاملة، تخسر الشركات مجموعة من العاملات الماهرات، وقد توظف بدلاً منهن رجالاً أقل مهارة حتى يَحُلُّوا محلهم (ريفينغا ودولي ٢٠٢٠)، الأمر الذي يقلل من الإنتاجية ويزيد من التكاليف المرتبطة بتناقص الموظفين. ويمكن لرعاية الطفل أن تعمل كأداة قوية لإعادة تنظيم تلك المشكلة بحيث يصبح بوسع البلدان والشركات الاستفادة من رأس المال البشري المتوفر بها حاليًا. وعندما تترك المرأة سوق القوى العاملة تعاني الشركات: التكلفة التي يتحملها أصحاب العمل نتيجة تناقص الموظفين تعادل ما لا يقل عن ١٦-٢٠ في المائة من الراتب السنوي للموظف، ويمكن أن تكون أكثر من ضعف قيمة رواتب الموظفين في المستويات العليا، عند احتساب تكاليف توظيف موظفين جدد، والتدريب، والالتحاق بالمؤسسة، فضلاً عن الخسائر في معدل الإنتاجية (بوشي وجلين ٢٠١٢). ويتحسن أداء الموظفين وإنتاجيتهم عندما يكون لديهم القدرة على الوصول إلى خدمات رعاية الطفل، من خلال تقليل نسبة التغيب عن العمل وتحسين مستويات التركيز (مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٧؛ أداتي، وكاسيرير، وجيلكريست٢٠١٤). وقد أظهرت دراسة على شركات متوسطة الحجم في ألمانيا أن الاستراتيجيات الملائمة للأسرة، بما في ذلك دعم رعاية الطفل، أسفرت عن عائد على الاستثمار بنسبة ٢٥ في المائة (أداتي، وكاسيرير، وجيلكريست عام ٢٠١٤). ومن الممكن أن يعود التنوع المتزايد في قوة العمل نتيجة لزيادة مشاركة المرأة بمجموعة من الفوائد، بما في ذلك الإبداع، والقيادة، والأداء المالي (مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٦).

وستسهم الزيادات الكبيرة في الدخل من ارتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة في النمو الاقتصادي. ولقد خلُصت دراسة أجريت في عام ١٩٩٥ على أربع دول صنفت آنذاك كدول صناعية حديثة (مثل هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان) إلى أن مُدخل العمالة كان عاملاً رئيسياً مُساهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي، وأن هذه الزيادة كانت نتيجة لانخفاض معدلات المواليد في مرحلة ما بعد الحرب وارتفاع معدلات مشاركة المرأة في سوق القوى العاملة (يونج ١٩٩٥). وقد قدرت عدة دراسات أخرى حديثة القيمة العالمية الكبيرة التي يمكن أن تعزى إلى سد الفجوات بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية. ووفقاً لحسابات منظمة "أكشن ايد" (اتحاد عالمي يعمل من أجل عالم خال من الفقر والظلم) بإمكان النساء زيادة دخلهن على مستوى العالم بنسبة تصل إلى ٧٦ في المائة إذا تم سد فجوة المشاركة في العمل وفجوة الأجور بين النساء والرجال، بقيمة عالمية تقدر بـ ١٧ تريليون دولار أمريكي (٢٠١٥). ووفقاً لتقديرات دراسة أجرتها مؤسسة ماكينزي في عام ٢٠١٥ فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي من الممكن أن يزيد بنحو ١٢ تريليون دولار أميركي بحلول عام ٢٠٢٥ إذا توافقت جميع البلدان على التكافؤ بين الجنسين الذي تم تحقيقه في أسرع البلدان تحسناً في مناطقها (فويتزل وآخرون ٢٠١٥). وسوف تحقق زيادة الدخل عائدات ضريبية أعلى للبلدان لكي تستثمر في المجالات ذات الأولوية. وقد تكون الزيادة في دخل الأسرة المرتبطة بزيادة الوصول إلى خدمات رعاية الطفل كافية لتغطية تكاليف التوسع بمجرد استردادها عن طريق ضرائب الدخل. وفي كيبيك، كان من المتوقع في البداية أن يغطي برنامج خدمات رعاية الطفل المكثف الذي بدأ في عام ١٩٩٦ حوالي ٤٠ في المائة من تكاليف البرنامج من خلال زيادة الإيرادات الضريبية؛ ومع ذلك، تشير أحدث التقديرات إلى أن زيادة إيرادات ضريبة الدخل تتجاوز تغطية تكلفة البرنامج (ماك كلوسكي ٢٠١٨).

توسيع نطاق خدمات رعاية الطفل ودعم نمو سوق تلك الخدمات من شأنه أن يؤدي إلى خلق وظائف جديدة، والمساهمة في توظيف المرأة وإنتاجيتها، فضلاً عن النمو الاقتصادي الإجمالي. وفي الباب ٢ من هذا التقرير، نضع تقديرنا للحاجة الحالية لخدمات رعاية الطفل ونشير إلى فرص العمل الكبيرة المرتبطة باقتصاد رعاية الطفل المتنامي. وتشير تقديراتنا إلى أن هذا التوسع في خدمات رعاية الطفل لتلبية الاحتياجات الحالية في مختلف أنحاء العالم يمكن أن يؤدي إلى خلق ٤٣ مليون وظيفة جديدة. هذه الوظائف مهمة لمستقبل العمل، لأنها أقل عرضة للأتمتة من بعض الفرص الأخرى لنفس السكان.

▪ هل تحتاج كل الأسر إلى خدمات رعاية الطفل؟ وهل خدمات رعاية الطفل "جيدة" للأطفال الصغار للغاية؟

وقد استعرضنا حتى الآن الأدلة التي تثبت أهمية رعاية الطفل في بناء رأس المال البشري. الأدلة مقنعة. بيد أن أي مناقشة عن رعاية الطفل لابد أن تستند إلى الاعتراف بأن الخيارات التي تتخذها الأسر فيما يتصل برعاية أطفالها هي خيارات شخصية للغاية. حيث تتشكل الخيارات الأسرية من خلال مجموعة من العوامل، بما في ذلك الأولوية والثقافة والسياسة العامة والخيارات المتاحة، والقيود المالية للأسرة. ولا تحتاج كل أسرة إلى خدمات رعاية الطفل أو تريدها وخاصة عندما يكون الأطفال صغار للغاية.

وفي بعض الأحيان تدور المناقشات عن رعاية الطفل حول مسائل مثل *"هل تحتاج كل الأسر إلى خدمات رعاية الطفل؟"*. *"هل خدمات رعاية الطفل "جيدة" للأطفال الصغار للغاية؟"* أو *"كيف نوازن العلاقة العكسية بين توظيف المرأة وتعظيم تنمية الطفل؟"*. ورغم أن العديد من الأسر محظوظة بالقدر الكافي لكي تتمكن من النظر في هذه المقايضات، فإن هذه التساؤلات لا تهم الملايين من الأسر اليوم التي لا تستطيع "الاختيار" بين كسب الدخل وبيئة رعاية عالية الجودة تعمل على تعظيم تنمية أطفالهم. ومن منظور السياسة العامة، فإن هذه المناقشات تمثل انقسام زائف. بالتأكيد لا تحتاج كل الأسر إلى خدمات رعاية الطفل، والأدلة على الفوائد المترتبة على رعاية الطفل بالنسبة لتطور الأطفال الصغار مختلطة في بعض الأحيان. ولكن الملايين من الأسر لا خيار لهم ويواجهون قيوداً كبيرة تتركهم "للاختيار" بين البقاء الاقتصادي ورفاه أطفالهم منذ الأشهر الأولى من حياة الطفل. وهناك ما يقرب من ٧٥٠ مليون امرأة في جميع أنحاء العالم ليس لديهن حق قانوني في إجازة الأمومة (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ ب) .[٨] العديد من الأمهات ليس لديهن خيار سوى العمل، وبالنسبة لأولئك الذين لا يحصلون على دعم الأسرة، يجب توفير شكل من أشكال خدمات رعاية الطفل. وبما أن هذه التساؤلات حول المقايضات التي تواجه الأسر تميل إلى الظهور، بشكل متكرر، في المناقشات بشأن رعاية الطفل، فسنفرد في تقريرنا هذا بضع فقرات في استكشاف هذه التساؤلات.

يتعين على السياسة العامة أن تضمن حصول الأسر على خيارات معقولة للحفاظ على سلامة الأطفال وحصولهم على رعاية جيدة وأن الآباء يمكنهم المشاركة في العمالة المنتجة .

وفيما يتعلق بالأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي (تتراوح أعمارهم بين ٣ و٦ سنوات)، فإن الدليل هنا قاطع: هناك فوائد كبيرة للأطفال الذين التحقوا ببرامج الطفولة المبكرة ذات الجودة والتي تساعد على تطوير المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية التي يحتاجها الطفل للنجاح في مرحلة التعليم الأساسي. وتقريبًا عند عمر ٣ سنوات، تعد الفوائد الاجتماعية من التواجد بين أطفال آخرين وتجربة التعلم الرسمي الذي يحدث في رعاية الأطفال أو أماكن التعلم المبكر كلها مهمة لمساعدة الأطفال على الإعداد للانتقال إلى التعليم الرسمي. ولهذه الاسباب، ينبغي للسياسة العامة أن تعزز قدرة وصول موحدة للجميع إلى التعليم ذي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة (الذي يمكن، بالنسبة لبعض الاسر أن يخدم وظيفة رعاية الطفل).

وبالنسبة إلى الأطفال الصغار (دون سن ٣ سنوات)، يُعد تكوين الروابط مع الوالدين ومقدمي الرعاية أمرًا بالغ الأهمية، ويمكن أن تتكون تلك الروابط داخل المنزل أو خارجه. وأثناء سنواتهم الأولى من الأهمية بمكان أن يشكل الأطفال الصغار روابط مع الآباء ومقدمي الرعاية. حيث إن جودة هذه الروابط تشكل أهمية قصوى وتعتمد على استجابة مقدمي الرعاية لاحتياجات الأطفال. ومن ثم يعزز التعلق الآمن بمجموعة من الكبار، بما في ذلك الآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين، قدرة الأطفال على التعامل مع التحديات العاطفية التي يواجهونها حتمًا في الحياة (نيميك وريان ٢٠٠٩؛ ديسي وريان ١٩٨٥).
وبالنسبة لبعض الأطفال والأسر، قد يكون الخيار المفضل هو رعاية الأطفال في المنزل في الأشهر والسنوات الأولى من العمر. وكخيار بديل، قد تفضل الأسر ترك أطفالها مع قريب أو صديق مقرب لهم ويهتم بالطفل.

وتعتمد الفوائد المحتملة لرعاية الأطفال الصغار على جودة بيئة الرعاية التي يتواجدون فيها (سواء كانت في بيئة الأسرة أو في مكان رعاية الأطفال). وبالنسبة للأسر التي قد يكون لديها المزيد من الاختيار حول ما إذا كان أحد الوالدين يعود إلى العمل أو لا (وعلى أي أساس)، فإن الأمر يشتمل على مفاضلات فيما يتصل بالتكاليف، وجودة الرعاية المتاحة، وما الذي يؤدي إلى أفضل النتائج بالنسبة للأطفال. وتشير بعض البحوث من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى أن الاسر التي يمكنها أن توفر بيئات شديدة التحفيز وصحية في المنزل، قد يكون المنزل خيارًا أفضل لها، ولكن يتوقف هذا على جودة خدمات رعاية الطفل المتاحة

من بين النساء اللاتي يحصلن على تغطية، العديد منهن يحصلن عليها لمدة ٣ أشهر فقط (أدواتي، وكاسيرير، وجيلكريست ٢٠١٤)

وأي النتائج يتم قياسها.[٩] غير أنه بالنسبة للأطفال الذين قد لا تكون بيئاتهم المنزلية آمنة أو محفزة، يمكن أن تكون خدمات رعاية الطفل ذات الجودة تحويلية وتوفر فرصة رائعة للسياسة العامة: أشارت العديد من الدراسات في البلدان ذات الدخل المرتفع، بما في ذلك الولايات المتحدة والنرويج ،وألمانيا وإيطاليا، إلى أن توفير خدمات رعاية الطفل، حتى للأطفال الصغار جدا، كان لها آثارًا إيجابية كبيرة على الأسر المحرومة إذا كانت ذات جودة عالية.[١٠] وعلى سبيل المثال، أظهر برنامج الأبجدية Abecedarian في الولايات المتحدة آثاراً إيجابية على: النمو الإدراكي في سن ١٨ شهراً؛ وتحصيل القراءة والرياضيات طوال فترة المدرسة بأكملها؛ ومعدلات التخرج من الجامعة؛ والصحة وصنع القرار الاجتماعي والحد من السلوك الإجرامي كبالغين (سبرلينج وميونيير ٢٠١٩). ويلزم إجراء المزيد من الأبحاث لفهم المفاضلات وتحت أي ظروف تكون خدمات رعاية Abecedarian أكثر ملاءمة بشكل أفضل (انظر أجندة البحث المقترح في الباب ٤)، ويتطلب البحث حساسية في كل من السياسة وأجندة البحث لفهم واحترام احتياجات الأسرة وخياراتها ومواقفها بشكل أفضل. وبالنسبة لجميع الأسر، تعد جودة رعاية الطفل حاسمة – عندما تكون الرعاية منخفضة الجودة، يكون هناك خطر على تنمية الطفل (راجع المحتويات المتعلقة بالجودة في الباب ٢ لمزيد من التفاصيل).

وبالنسبة للعديد من الأسر، لا يوجد خيار حقيقي. فالأسر تحتاج إلى دخل الآباء العاملين، وعندما يذهب الآباء إلى العمل، فإن العديد من الأطفال ينتهي بهم الحال للتواجد في ظروف غير مناسبة وغير آمنة، وكثيراً ما تصحبهم أمهاتهم للعمل أو يُتركون مع أحد إخوتهم (الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٥). بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، قد يكون من المستحيل العثور على خيار متاح وميسور التكلفة - ولكن بجودة مناسبة لرعاية الطفل لضمان سلامة لرعاية الطفل على الأقل.

ولابد أن تتاح خيارات حقيقية لكل الأسر لكي تتمكن من ممارسة تفضيلاتهم بغير قيود. والاسئلة المطروحة هنا أسئلة ينبغي أن تكون جميع الاسر قادرة على أخذها في الاعتبار والرد عليها لنفسهم. ولا ينبغي للسياسة العامة أن تسعى إلى الإجابة على هذه الأسئلة من أجل الأسر؛ وينبغي للتمويل العام والسياسة العامة أن يضمنا أن يكون الأسر لديها خيارات متاحة ذات مغزى للحفاظ على سلامة الأطفال ورعايتهم بشكل جيد، وأن يتمكن الآباء من المشاركة في عمل منتج.حيث ي مكن أن تؤدي السياسات والبرامج التي تم تصميمها مع أهداف ترادفية لتوظيف المرأة وتنمية الطفل إلى نهج أكثر اتساقًا (دياز رودريغيز تشاموسي ٢٠١٦)، وإذا كان بوسع الحكومات أن تضمن الجودة مع ضمان أن تكون الخدمات في متناول الآباء العاملين، فعندها يمكنهم التخفيف من التعارضات المحتملة بين نمو الأطفال والتوظيف (بيرلنسكي وآخرون ٢٠٢٠). فالهياكل الأسرية متنوعة، ومع تزايد أعداد الأسر ذات الوالد الواحد، والأسر التي يعمل فيها الوالدان، والهجرة الداخلية، وغير ذلك من الاتجاهات، فإن الحاجة إلى خدمات رعاية الطفل سوف تستمر في الازدياد على مستوى العالم ويتعين على الجهود التي تبذلها الحكومات لدعم مواطنيها أن تعكس احتياجات المواطنين، وخاصة احتياجات الأسر الأكثر احتياجًا.

٩ انظر على سبيل المثال فورت ايشينو وزانيلا (٢٠١٧) وبيكر وجروبر وميليجان (٢٠١٩) وكورازيني وميشي وبافيس (٢٠٢٠).

١٠انظر على سبيل المثال (Felfe and Live ٢٠١٤) بالنسبة لألمانيا؛ (Drange and Havnes ٢٠١٥) بالنسبة للنرويج؛ (Del Boca, Pronzato, Sorrenti ٢٠١٥) و Corazzini, Meschi and Pavese (٢٠٢٠)) بالنسبة لإيطاليا؛ (Sparling and Meunier ٢٠١٩) لبرنامج الأبجدية وأبحاث شركة ماثيماثيكا للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠٠٢) والتربية المبكرة في الولايات المتحدة.

باب ٢:

حجم تحدي رعاية الطفل

في هذا الباب، ننظر إلى مستوى الوصول إلى رعاية الطفل في الوقت الحالي، والترتيبات البديلة لرعاية الطفل، والعوائق التي تحول دون الانتفاع بخدمات رعاية الطفل وجني الفوائد المرتبطة بها. كما نقدم تقديرات للحاجة العالمية إلى رعاية الطفل، والعرض الحالي، والفجوة بينهما. وطبقاً لتقديراتنا فإن أكثر من ٤٠٪ من جميع الأطفال (حوالي ٣٥٠ مليون طفل) دون سن الالتحاق بالتعليم الأساسي في مختلف أنحاء العالم يحتاجون إلى خدمات رعاية ولكنهم لا يستطيعون الوصول إليها. ومن الممكن أن يؤدي التوسع في خدمات رعاية الطفل من أجل سد الفجوة العالمية الوصول إليها إلى خلق ٤٣ مليون وظيفة جديدة.

- **يحصل عدد قليل جداً من الأسر على خدمات رعاية الطفل، وخاصة الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر التي لديها أطفال دون سن الثالثة.**

تتزايد الحاجة لخدمات رعاية الطفل في معظم البلدان ومن المرجح أن تستمر في النمو. وسوف يساهم ازدياد الأسر ذات الوالد الواحد (التي تميل إلى أن تكون امرأة) ودخول المزيد من النساء إلى سوق القوى العاملة في نمو الطلب العالمي على خدمات رعاية الطفل، ورغم أن زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر تعني أن المزيد والمزيد من الأسر يُفصَلون عن أنظمة دعم الأسرة الممتدة التقليدية والتي قد توفر بعض الرعاية للأطفال (هيين وكاسيرر ٢٠١٠). ويؤثر تحدي رعاية الطفل هذا على الأسر عبر جميع مستويات الدخل، في جميع البلدان تقريبا، وفي السياقين الحضري والريفي على حد سواء.

وبالنسبة للأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض، تكون البيانات قليلة ولكنها تشير إلى وصول محدود للغاية إلى خدمات رعاية الطفل (هيين وكاسيرر ٢٠١٠؛ مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٧؛ سامّان وآخرون ٢٠١٦). وقد كشفت دراسة استقصائية أجريت في ٣١ بلدا ناميًا أن ٤ في المائة فقط من النساء العاملات يستخدمن خدمات رعاية الطفل أو دور حضانة منظمة (الأمم المتحدة، للمرأة عام ٢٠١٥). وفي كثير من الأحيان، فإن العدد المُقدر ب ٧٤٠ مليون امرأة يعملن في الاقتصاد غير الرسمي على الصعيد العالمي (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ب) لا يتاح لهن سوى عدد قليل من خيارات رعاية الطفل (سامّان وآخرون ٢٠١٦) والحاجة ماسة بين الأسر الفقيرة، وخاصة في المستوطنات الحضرية غير الرسمية. فعلى سبيل المثال، قد كشفت دراسة أجريت في دكا ببنغلاديش، أن الأسر التي تعيش في الأحياء الفقيرة (العشوائيات) أكثر احتياجًا إلى خدمات رعاية الطفل بأربعة أضعاف عن غيرها (إلسي وآخرون ٢٠١٩).

وبالنسبة للأسر التي لديها أطفال دون سن الثالثة، بشكل خاص، يكون تحدي رعاية الطفل على أشده. وحتى بين البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع التي تتمتع بسياسات أقوى وتوفر التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECE) والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة (ECD) عموماً، كثيراً ما تُهمل السياسات الحكومية رعاية الأطفال دون سن الثالثة. والواقع أن حفنة من البلدان فقط (وأغلبها من البلدان ذات الدخل المرتفع)، بما في ذلك السويد والدنمارك وفرنسا، لديهم خدمات رعاية طفل عامة متاحة على نطاق واسع للأطفال دون سن الثالثة. والواقع أن قِلة من البلدان تنتهج سياسات قوية، ولكن التغطية لا تزال منخفضة وغالبا ما تكون قوائم الانتظار ممتلئة. وعلى سبيل المثال، في البرازيل، أدت التزامات السياسات القوية بخدمات رعاية الطفل العامة والطلب من الآباء إلى زيادات حديثة في معدلات الالتحاق بها؛ ولكن الأبحاث الأخيرة التي أجريت في ريو دي جانيرو وساو باولو تُظهِر أن الطلب على أماكن رعاية الطفل العامة يفوق المعروض، وأن هناك قوائم انتظار طويلة مع استخدام نظام القرعة (سانفيليس ٢٠١٨؛ أتانتاسيو وآخرون ٢٠١٧). وعلى نحو مماثل، توصلت دراسة أجراها البنك الدولي عن رعاية الطفل في منطقتي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إلى أن

ثلثي مقدمي الخدمات تقريبا لا يقبلون أطفالاً جدد على الفور، حيث يُحال أكثر من نصف الأسر إلى قائمة الانتظار (البنك الدولي ٢٠١٥ب). وفي جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، تبلغ نسبة الالتحاق في الأطفال دون سن الثالثة ٣٣ في المائة: وأظهرت دراسة حديثة أجراها الاتحاد الأوروبي أن ٢٠ في المائة من النساء غير العاملات، أو اللاتي عملن لساعات أقل، ذكرن قلة خدمات رعاية الطفل كسبب رئيسي لحالتهن الوظيفية (المفوضية الأوروبية ٢٠١٨).

وبالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي، فإن الحكومات تعمل على زيادة فرص الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة، ما من شأنه أن يخدم وظيفة رعاية الطفل. واستجابة للأدلة على أثر ذلك على نمو الطفل وزيادة الطلب من جانب الوالدين، ما يزال الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي يتزايد باطراد على الصعيد العالمي. وقد ارتفعت نسبة الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي على مستوى العالم في السنوات العشرين الماضية، من ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٠ و٦٢ في المائة اليوم. وعلى الرغم من هذا التحسن، فإن ما يقرب من ٤٠ في المائة من أطفال العالم لم يلتحقوا بعد بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي أما في البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن ٨٠ في المائة منهم لم يلتحقوا بها.[١١]

وينعكس طلب الآباء على رعاية الأطفال والتعليم المبكر على زيادة الالتحاق بالتعليم الأساسي، ويساهم فيه. حيث إن ما يقرب من ٤٠ دولة في العالم تتجاوز فيها معدلات الالتحاق بالصف الأول عدد الأطفال في الصفوف العمرية المقابلة بنسبة ٣٠ في المائة أو أكثر، مع التحاق من هم دون السن بالسنة الأولى والتي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية (كراوتش وآخرون ٢٠١٩). حيث تختار الأسر إلحاق أطفالهم بمرحلة التعليم الأساسي في وقت مبكر، وهو ما يرجع في الأرجح إلى غياب التعليم في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي بتكاليف معقولة أو غير ذلك من خيارات رعاية الطفل. فقد أشارت دراسة حديثة أجريت على الأسر في أوغندا إلى أن ٢٩ % من الآباء أرسلوا أطفالهم إلى مرحلة التعليم الأساسي "في وقت مبكر" لأنها كانت مجانية (على عكس ما كانت عليه الحال في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي، على الرغم من أن الغالبية العظمى منهم يدركون أن أطفالهم ربما يضطرون إلى تكرار الصف الأول (ويذرهولت وآخرون ٢٠١٩). وفي إثيوبيا، على الرغم من أن الحكومة أنشأت فصل لاستقبال الأطفال الذين يبلغون من العمر ٦ سنوات، لكن في الممارسة العملية، كان أغلبية الطلاب الذين سجلوا فيه تتراوح أعمارهم بين ٣ و٥ سنوات، لأن أولياء الأمور، لا سيما في المناطق الريفية، يستخدمون مرحلة ما قبل التعليم الأساسي جزئياً لتلبية إحدى احتياجات رعاية الطفولة لديهم (ELSR التعلم المبكر والاستعداد للمدرسة ٢٠١٨).

مرحلة ما قبل المدرسة يمكن للبرامج تلبية احتياجات رعاية الطفل لبعض الأسر، ولكن ٦٢٪ فقط من الأطفال على مستوى العالم ملتحقون بتلك البرامج، وتصل تلك النسبة في البلدان المنخفضة الدخل إلى ٢٠ في المائة فقط.

ويعد القطاع غير الحكومي (بما في ذلك النماذج المجتمعية) لاعباً مهماً في مجال رعاية الطفل وتوفير الرعاية في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي، ولكن السوق غير متطور بالقدر الكافي في أغلب البلدان. ولأن العديد من الحكومات تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل التغطية الشاملة والقدرة على تقديم الخدمات، فإن القطاع غير الحكومي (بما في ذلك النماذج المجتمعية تلعب دوراً حاسماً في توسيع نطاق الوصول إلى مرحلة ما قبل التعليم الأساسي ورعاية الطفل. ويشمل توفير تلك الخدمات من القطاع غير الحكومي مراكز رعاية الطفل التي أنشأها الأفراد أو المنظمات (سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح)، وسلاسل مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، ومقدمي الخدمات من المنظمات غير الحكومية، ومقدمي الخدمات من المؤسسات الدينية، والنماذج المجتمعية أو التعاونية لرعاية الطفل، والرعاية في المنزل (التي عادة ما تؤسسها النساء في منازلهن وتخدم أعدادًا صغيرة من الأطفال). ويمثل تقديم الخدمة من القطاع غير الحكومي الآن نحو ٣٠ في المائة من المستوى العالمي لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي وازداد في العقد الماضي، سواء من حيث العدد الاجمالي أو من حيث النسبة المئوية من مجموع عدد الملتحقين: معهد اليونسكو للإحصاء (UIS). ويقود العديد من المجتمعات والمنظمات غير الحكومية الجهود الرامية إلى سد الفجوة في توفير الخدمات، وخاصة للأسر المستضعفة في المناطق التي يصعب الوصول إليها. غير أن غالبًا ما يكون النطاق محدودًا وقد لا يكون توفير الخدمات مستداما ماليا.

وفي المناطق الحضرية في بعض البلدان، يكون القيد بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي من القطاع الخاص (غالبا ما تكون منخفضة التكلفة بالنسبة للجهات التي تقدم خدمات هادفة للربح) أعلى بكثير من القيد في نفس المرحلة بالقطاع الحكومي. ففي الهند على سبيل المثال، أشارت دراسة أجريت على ٤٣٠٠ من الآباء في ثماني مدن إلى أنه في بعض المناطق ما يصل إلى ٩٠٪ من الأطفال الملتحقين بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي مسجلين بالمدارس الخاصة (FSG، ٢٠١٥) وبالنسبة للأطفال دون سن الثالثة، فإن خيارات رعاية الطفل محدودة للغاية في أغلب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وما هو متاح غير رسمي وغير منظم. وفي جنوب أفريقيا، يحضر حوالي ٤٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٤ سنوات خدمات رعاية الطفل الرسمية (جمهورية جنوب أفريقيا عام ٢٠١٨)، ويُعد القطاع الخاص هو المزود الرئيسي لهذه الخدمات. وقد شجعت وزارة التنمية الاجتماعية المشغلين من القطاع الخاص على خدمة الأسر المستضعفة عن طريق تقديم إعانة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و٤ سنوات، الذين تجتاز أسرهم اختبار الدخل لاستحقاق الدعم. واعتبارًا من عام ٢٠١٨، كانت إعانات الدعم تصل إلى ٧٠٠٠٠٠ طفل (أقل من ثلث الملتحقين)، ولكن بناءً على ملفات مداخيل الأسر، ينبغي أن يكون عدد الأطفال المستحقين للدعم أكثر بكثير (بريدج وآخرون ٢٠٢٠). ويرجع النطاق المحدود للدعم إلى سببين، أولهما عدم كفاية الميزانية، والثاني أن العديد من المشغلين غير مسجلين

(١١) بيانات اليونسكو عن معهد اليونسكو للإحصاء: تمت زيارة الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRE.ENRR

بسبب اشتراطات التسجيل غير الواقعية في بعض الأحيان، وبالتالي يكون غير مستحق للدعم (جيزى وبادليندر ٢٠١١).

وكثيراً ما يؤدي عدم كفاية توفير خدمات رعاية الطفل إلى اصطحاب النساء لأطفالهن إلى العمل أو تركهن لهم في البيت مع طفل آخر. وقد قامت عدة دراسات، بما في ذلك دراسات أجرتها الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٥) وهيمان (٢٠٠٧)، بتحليل بيانات المسح الذي أجري على النساء في العديد من البلدان وأفادت عن الاستخدام الواسع النطاق لأشكال رعاية الطفل غير الكافية وغير الآمنة في كثير من الأحيان.[١٢] وفي مسوحات الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٥)، أفاد ٣٩ في المائة من النساء العاملات بأنهن يضطررن لرعاية أطفالهن في العمل. وغالباً ما يكون الأطفال في ظروف غير آمنة (هيمان ٢٠٠٧). وقد يؤدي جلب الأطفال إلى العمل إلى حصول النساء على عمل في القطاع غير الرسمي أو التحول إلى عمل أكثر مرونة وأقل أجرًا في القطاع غير الرسمي (ألفرز ٢٠١٦).

والأكثر إثارة للقلق هو العدد الكبير من النساء العاملات اللاتي يتركن أطفالهن في رعاية طفل آخر. وفي دراسة الأمم المتحدة للمرأة، ترك ١٢ في المائة من النساء العاملات أطفالهن تحت رعاية طفل آخر (ارتفعت تلك النسبة إلى ١٨ في المائة بين أكثر النساء فقرًا). ووجدت دراسة هيمان (٢٠٠٧) أنه في جميع البلدان التي أجريت فيها المقابلات، ترك ما بين ١٠ و٤٠ في المائة من الأسر طفلًا صغيرًا في المنزل بمفرده.[١٣] وهذا يعرض الأطفال للخطر: في أسرتين من بين كل ثلاث أسر اضطر الآباء إلى ترك أطفالهم في المنزل أو مع طفل بغير أجر، وقد عانى الأطفال من حوادث أو حالات طوارئ أخرى (هيمان ٢٠٠٧). وفي ٥٣ دولة منخفضة ومتوسطة الدخل، تُرك ٢٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة بمفردهم أو تُرِكوا في رعاية الأشقاء دون سن العاشرة لمدة ساعة على الأقل في أي أسبوع محدد (ساممان وآخرون ٢٠١٦). وفي الدول ذات الدخل المنخفض في المسح، تبلغ هذه النسبة ٤٦ في المائة، وفي أجزاء من إثيوبيا أكثر من ٥٠ في المائة من الفتيات الريفيات تتراوح أعمارهن من ٥ إلى ٨ سنوات يقدمن مثل هذه الرعاية يومياً.

ويظل استغلال الأجداد أو أفراد الأسرة الآخرين لرعاية الأطفال خياراً لبعض الأسر (عندما يكون متاحًا)، على الرغم من أن هذه ليست دائمًا الاستراتيجية الآمنة أو المرغوب فيها. ففي سياق جائحة كوفيد-١٩، على سبيل المثال، لم يعد الأجداد خيارًا لرعاية الأطفال للعديد من الأسر بسبب ضعفهم وحاجتهم للحفاظ على التباعد الاجتماعية. وعلى الرغم من أن استغلال الأجداد لرعاية الطفل قد يكون خياراً جيداً لبعض الأسر، إلا أن هذا الخيار قد لا يكون مناسباً دائماً. وقد يحتاج أفراد الأسرة الأكبر سناً أنفسهم أيضاً إلى الرعاية أو العمل. وفي العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، يعني الافتقار إلى أنظمة المعاشات التقاعدية (بالإضافة إلى تمتع الأشخاص بصحة أفضل وأنهم يعيشون لفترة أطول) أن الأجداد غالبًا ما يستمرون في العمل لفترة أطول وبالتالي قد يخضعون لنفس القيود التي يخضع لها الآباء العاملون، وعلى سبيل المثال فإنهم يعتنون بأحفادهم أثناء عملهم (الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٩). وتشير الأدلة من الصين وجنوب أفريقيا إلى أن توفر معاشات التقاعد يزيد من احتمالات تمكن الأجداد (وخاصة النساء منهم) من رعاية أحد الأحفاد (الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٩).

- **حتى عندما تتوفر خدمات رعاية الطفل، تعمل التحديات الإضافية على الحد من الاستفادة من تلك الخدمات وتقلل من الفوائد المحتملة، بما في ذلك: التكاليف المرتفعة، والجودة المنخفضة، والافتقار إلى الملاءمة، والأعراف الثقافية.**

هناك مجموعة من التحديات المتعلقة بجانبي العرض والطلب في سوق رعاية الطفل والتعلم المبكر والتي يمكن أن تكون بمثابة عوائق أمام الاستفادة من الخدمات المقدمة وتقليل جودتها وسنركز على أربعة تحديات على وجه التحديد:

التكلفة المرتفعة: لابد أن تكون خدمات رعاية الطفل في متناول الآباء؛ فالعديد من الآباء يكافحون من أجل تحمل تكلفتها، وبسبب تكاليف التشغيل المرتفعة فإن العديد من مقدمي الرعاية لا يمكنهم تقديم أسعار منخفضة لتصل لنقطة سعرية ميسورة للأسر.

انخفاض الجودة: تشكل الجودة أهمية بالغة في تحقيق نتائج تنمية الطفل وبناء ثقة الآباء في أن الأطفال سوف يكونوا آمنين وأن هذه الخدمة تشكل استثماراً مفيدًا في مستقبل أطفالهم؛ وفي العديد من الأماكن، الجودة غير كافية لضمان سلامة الأطفال ولا تلهم ثقة الآباء.

١٢ تضمنت الورقة البحثية للأمم المتحدة للمرأة (٢٠١٥) بيانات من ٣١ بلدا ناميا عن استخدام رعاية الطفل. في هيمان (٢٠٠٧)، تم دمج بيانات المسح من ٥٥٠٠٠ شخص من جميع أنحاء العالم مع أكثر من ١٠٠٠ مقابلة متعمقة مع الأسر وبيانات على مستوى السياسات في أكثر من ١٦٠ دولة.

١٣ تم إجراء مقابلات متعمقة مع أكثر من ١٠٠٠ من الآباء ومقدمي رعاية الأطفال والمعلمين ومقدمي الرعاية الصحية في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأوروبا.

خدمات غير ملائمة: ولكي تكون رعاية الأطفال مفيدة فلابد من التوفيق بين توفيرها واحتياجات الآباء، بما في ذلك تحديد الموقع المناسب وساعات التشغيل المناسبين لساعات عمل الآباء.

الأعراف الثقافية: ما يعد مقبولًا غالبا ما يتأثر بالمواقف الاجتماعية الأوسع. وتحد الأعراف التي تكون ضد تلقي الطفل الرعاية من خارج الأسرة من الاستفادة من تلك الخدمات في العديد من السياقات

وتتجلى هذه التحديات في كل من القيود على جانب الطلب وعلى جانب العرض أيضًا، على النحو الموجز في الجدول ٢-١.

الجدول ٢-١ القيود الرئيسية في سوق رعاية الطفل

مشكلات العرض	مشكلات الطلب
• يُمنع المشغلون من دخول السوق (خاصة أولئك الذين يخدمون الأطفال دون سن ٣ سنوات) بسبب الاشتراطات غير الواضحة أو غير الواقعية للتسجيل، ونقص لوائح الاعتماد، والتمويل المحدود. • التكاليف التشغيلية المرتفعة والهوامش المالية الضيقة (خاصة للخدمات التي تستهدف الأطفال الأصغر سنًا بسبب ارتفاع نسب مقدمي الرعاية إلى الأطفال) تجعل مقدمي الخدمات عُرضة للأخطار المالية. • غالبًا ما تكون الجودة سيئة بسبب وجود قوة عاملة في رعاية الأطفال والتعلم المبكر غير مدربة وغير مدعومة، ونقص التوجيه بشأن معايير الجودة، ونقص التمويل.	• ارتفاع تكاليف الخدمات يشكل عائقًا للعديد من الأسر، وخاصة الأسر ذات الدخل المنخفض. • الجودة السيئة تعني أن الآباء قد لا يثقون في أن أطفالهم سيكونون آمنين أو أنهم لا يحصلون على خدمة قيمة هم على استعداد لدفع ثمنها. • قد لا يفهم الوالدين كيف تبدو الجودة الجيدة وقد يطلبون ممارسات غير ملائمة و/أو لا يستطيعون التعامل مع مقدمي الخدمة لطلب جودة أفضل. • يحد الموقع غير الملائم للخدمات وساعات التشغيل من الاستفادة من الخدمات. • تحد الأعراف الثقافية والاجتماعية التي تكون ضد تلقي الطفل الرعاية من خارج الأسرة من الاستفادة من تلك الخدمات.

- **كثيرًا ما يُشار إلى التكلفة باعتبارها أحد أكبر العوائق التي تحول دون الانتفاع برعاية الطفل.**

وبالنسبة لأشد الأسر فقرا، فإن خيارات رعاية الطفل بأسعار معقولة محدودة للغاية. وهذا يؤثر بشكل خاص على خدمات الرعاية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٣ سنوات، والذين تقل خدماتهم العامة المجانية (معظم البلدان التي تقدم خدمات مجانية أو مدعومة بشكل كبير تبدأ ذلك من سن ٣). وقد كشفت دراسات أجريت في موزمبيق وليبيريا وكينيا أن التكاليف كانت العائق الرئيسي الذي يحول دون استخدام رعاية الطفل ولم تُشجع استخدامها (بهاتكال ٢٠١٤، ولوكشين، وجلينسكايا، وجارسيا ٢٠٠٠). وبالنسبة لأولئك الذين يستخدمون رعاية الطفل فإن تكاليفها من الممكن أن تمثل نسبة مرتفعة من دخل الأسر. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة أجريت في نيروبي بكينيا أن الآباء ينفقون ما متوسطه ١٢٪ من دخل أسرهم على رعاية الطفل (بيدويل وواتن ٢٠١٤). وفي برنامج الرعاية النهارية الاتحادي للأمهات العاملات في المكسيك، الذي كان يعمل من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٩، كان متوسط الرسوم يعادل ٢٢٫٥ في المائة من الحد الأدنى الشهري للأجور (جيرهارد وستاب ٢٠١٠). وعلى الصعيد العالمي، فإن ٥٨ في المائة من النساء العاملات يعملن في الاقتصاد غير الرسمي، وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، تبلغ هذه النسبة ٩٢ في المائة (بونت، وفانيك، وتشن ٢٠١٩). وغالبًا ما تعني طبيعة العمل غير الرسمي أن دخله منخفضاً وغير منتظم، وهو ما يجعل من الصعب على الأسر أن تتحمل تكاليف خدمات رعاية الطفل (موسيه ٢٠٢٠). راجع الإطار ٢٫١ للحصول على مزيد من التفاصيل حول التكاليف.

كما تشكل التكاليف مشكلة في البلدان ذات الدخل المرتفع، وتكون معدلات الالتحاق أقل كثيراً بين الأسر الأفقر. وفي دراسة أجريت في عام ٢٠١٦ في بلدان الاتحاد الأوروبي، ذكر أكثر من ٤٠٪ من الأسر أن لديها بعض الصعوبات في توفير تكاليف رعاية الطفل (الشكل ٢-١)، وفي ٣٠ دولة من ٣٣ دولة تم ذكر التكلفة باعتبارها العائق الرئيسي الذي يحول دون استخدام خدمات رعاية الطفل (المفوضية الأوروبية ٢٠١٦). ويبلغ متوسط تكلفة رعاية الطفل لمن هم دون سن الثالثة في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٥ في المائة من صافي دخل الأسرة، ولكن يختلف ذلك بشكل كبير، حيث يتراوح من ٢٫٩ في المائة لأحد الوالدين في الدنمارك إلى ٣٣٫٧ في المائة في المملكة المتحدة لأسرة ذات عائلين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١٦؛ المفوضية الأوروبية ٢٠١٨).

الشكل ٢,١ الأسباب الرئيسية التي تم ذكرها لعدم الاستفادة (أكثر) من خدمات رعاية الطفل في الاتحاد الأوروبي (متوسط النسبة المئوية عبر البلدان)

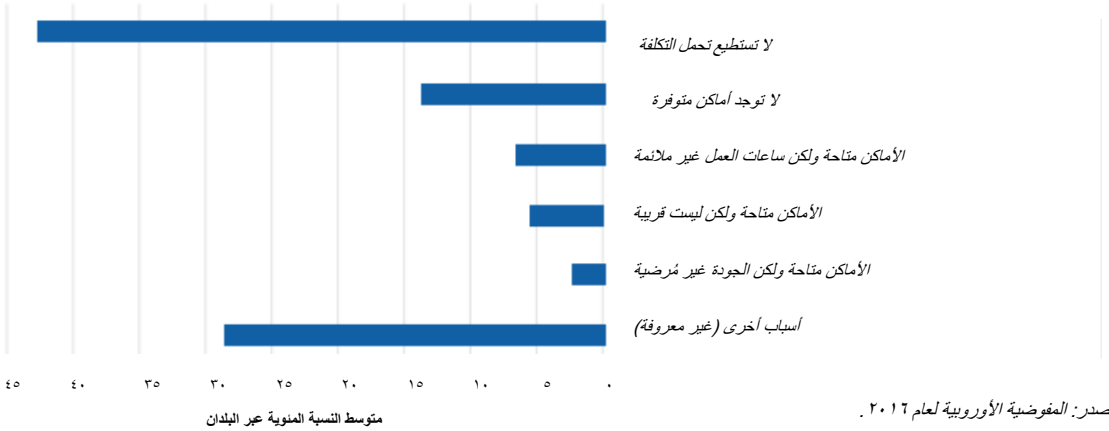

المصدر: المفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٦.

وينتشر التفاوت الكبير في الوصول إلى خدمات رعاية الطفل على أساس دخل الأسرة في معظم البلدان. وعبر ثمانية بلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هناك فارق يزيد على ٢٠ نقطة مئوية في معدلات التحاق الاطفال بخدمات الرعاية بين الشرائح السكانية الأكثر ثراءً والأكثر فقرًا (قاعدة بيانات الأسرة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، مع ارتفاع هذه النسبة إلى ٤٦ نقطة مئوية في أيرلندا. ويبين الشكل ٢-٢ بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العشرة التي لديها أكبر الفجوات في الالتحاق بين الأسر ذات الدخل الأعلى والأدنى. وينعكس هذا النمط عبر مختلف المناطق الأخرى أيضا. وفي أمريكا اللاتينية، يكون استخدام خدمات رعاية الطفل للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٥ سنوات أعلى بكثير بين الأسر الأكثر ثراءً؛ وفي البرازيل، والسلفادور، وهندوراس، فإن استخدام الخُمس الأغنى للخدمات ضعف استخدام الخُمس الأفقر لها (دياز ورودريغز شاموسي ٢٠١٦).

الشكل ٢,٢ الفجوة في التحاق الأطفال تحت سن ٣ سنوات بخدمات الرعاية بين الثلث الأكثر ثراءً من الأسر والثلث الأكثر فقرًا (بيانات من العشرة بلدان ذوي أكبر الفجوات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

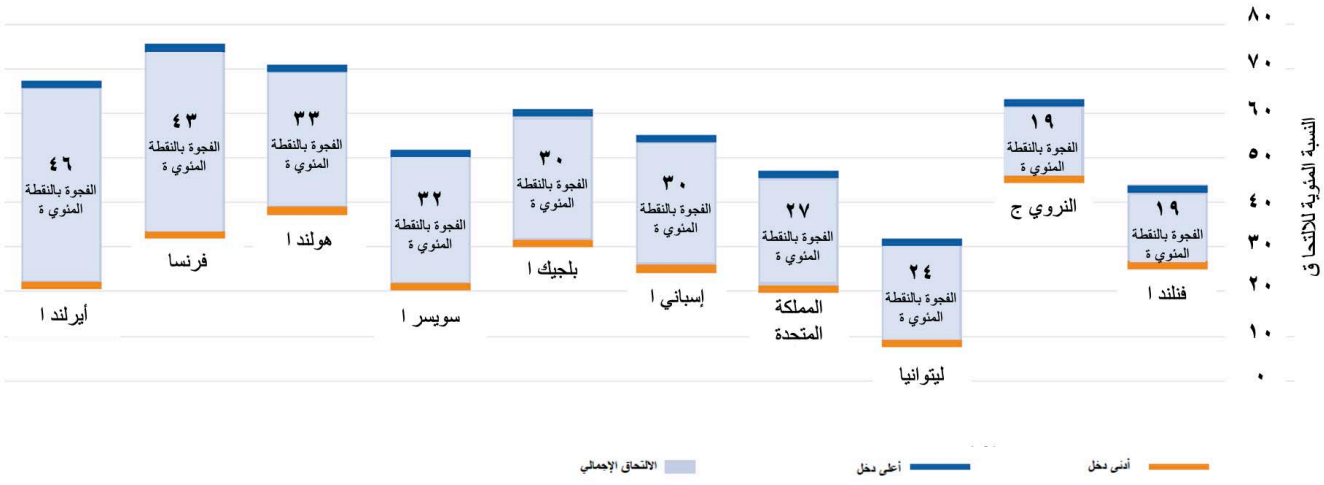

المصدر: تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بناءً على بيانات صادرة عن المفوضية الأوروبية (٢٠١٦).

ورغم أن التكاليف تشكل عائقا فإن النسبة المرتفعة نسبياً من الأسر الراغبة في تغطية تكاليف رعاية الطفل تُظهر أن هناك طلباً قوياً وأن الحلول القائمة على السوق قد تكون خياراً للعديد من الأسر، ولكن لن تصل هذه الخدمات إلى الفئات الأكثر فقراً. وعلى المستوى العالمي، تشير الأدلة إلى أن الأسر على استعداد للدفع مقابل خدمات رعاية الطفل وخدمات التعلم المبكر، وخاصة إذا كانت تعتقد أن هذه الخدمات عالية الجودة (انظر الإطار ٢-١ للتفاصيل). ولكن بالنسبة لأشد الأسر فقراً، فإن حتى الخدمات المنخفضة التكاليف للغاية من المرجح أن تكون غير ميسورة التكلفة بالنسبة إليهم. والعديد من الأسر في الشريحة السكانية ذات الدخل الأدنى تعمل في عمل غير رسمي، حيث الدخول ليست منخفضة فحسب غير منتظمة أيضا. وعلى سبيل المثال، ذكر العمال الزراعيين في الهند أنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف مرافق رعاية الطفل المنخفضة التكلفة التي تقدمها جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص SEWA، والتي بلغت ١٥٠ روبية في الشهر، أي ما يقرب من ٢ دولار (ألفرز عام ٢٠١٦). وقد يكون هناك أيضاً انفصال بين استعداد الآباء للدفع نظرياً وقدرتهم على الدفع عمليًا. على سبيل المثال، في بنجلاديش، أشار مسح أجري في عام ٢٠١٧ إلى أن ٩٦ % من الآباء على استعداد لدفع ٢٢٤ تاكا في المتوسط (حوالي ٢,٥٠ دولار) شهرياً لرعاية الطفل، ولكن عندما يدفعون ١٠٠ تاكا في الشهر (حوالي ١,٢٠ دولار)، لا يستطيعون في الواقع تحمل ثمنها، وقد تسرب العديد من الأطفال (إلسي وآخرون ٢٠١٩).

الإطار ١,٢ ما المبلغ الذين يكون الآباء على استعداد لدفعه في مقابل خدمات رعاية الطفل؟

الأمثلة من غانا، والمكسيك، ونيجيريا، وكينيا، وجنوب أفريقيا، وتايلاند، تشير إلى أن الأسر ذات الدخل المنخفض مستعدة لدفع نسب عالية نسبيًا من دخلها لرعاية الطفل. ورغم أن هذا يشير إلى الطلب، فإنه يشير أيضاً إلى أن الخدمات المجانية أو المدعومة بشكل كبير من المرجح أن تكون ضرورية للوصول إلى أفقر الأسر.

- وفي المكسيك، استهدف برنامج الرعاية النهارية الفيدرالي للأمهات العاملات الذي كان يعمل بين عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٩ الأسر المنخفضة الدخل. وعلى الرغم من أنه كان مدعومًا بدرجة كبيرة، إلا أن مساهمات الوالدين شكلت في المتوسط ٣٥ في المائة من تكاليف التشغيل (جيرهارد وستاب ٢٠١٠). ولأن الرسوم كانت غير خاضعة للتنظيم، فقد تباينت بشكل كبير عبر المراكز، وحتى بالنسبة للأطفال في نفس المركز (دياز ورودريجيز شاموسي ٢٠١٦). فقد يعادل متوسط مساهمة الآباء ٢٢,٥٪ من الحد الأدنى الشهري للأجور (جيرهارد وستاب ٢٠١٠)، ولكن يمكن أن ينخفض هذا المعدل ليصل إلى ٢٪ كأدنى مساهمة من الآباء (كالديرون ٢٠١٤).
- كشفت دراسة لمنظمة ابتكارات من أجل مكافحة الفقر (IPA/UBS Optimus) حول الأحياء الفقيرة في أربع مدن في أفريقيا (جوهانسبرج، وأكرا، ولاجوس، ونيروبي) عن اتجاه حتى الآباء الأكثر فقراً للدفع في مقابل مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (بيدوويل وواتين ٢٠١٤). وفي منطقة موكورو المنخفضة الدخل في نيروبي، كان أكثر من ٨٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و٥ سنوات يلتحقون بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي، و٩٤ في المائة منهم ملتحقون بنفس المرحلة في القطاع الخاص بتكاليف منخفضة. وحتى بالنسبة للأطفال من الأسر في الخُمس الأفقر من التصنيف، كانت معدلات المشاركة أكثر من ٧٠ في المائة، وبمتوسط تكاليف ١٨ دولاراً في الشهر (١٢ في المائة من دخل الأسر المُبلغ عنه ذاتيا) (بيدوويل وواتن ٢٠١٤). وفي هذه الدراسة، كان متوسط الوقت الذي قضاه الأطفال في الدراسة في مراكز مرحلة ما قبل التعليم الأساسي ٣٥ ساعة أو أكثر في الأسبوع، مما يشير إلى أن مرحلة ما قبل التعليم الأساسي كانت تقوم بوظيفة رعاية الطفل.

ويكافح العديد من مقدمي الخدمات من القطاع الخاص لدخول السوق وتقديم الخدمات عند نقطة سعرية يمكن للأسر الأشد فقرًا تحملها. ومن بين العوامل التي تساهم في ارتفاع تكاليف الخدمات انخفاض نسب الأطفال إلى الموظفين (وخاصة بين الأطفال الأصغر سنا)، ما من شأنه أن يزيد من تكاليف الموظفين؛ وتقديم الطعام، وهو أمر بالغ الأهمية لنمو الأطفال وجذب الآباء؛ وارتفاع تكاليف بدء التشغيل، مدفوعاً باشتراطات غير واقعية للحصول على التراخيص في بعض البلدان. كما أن الوصول المحدود للغاية إلى الائتمان يمنع مقدمي الخدمة من الدخول إلى السوق. وقد تجعل هذه العوامل من الصعب التشغيل عند نقطة سعرية معقولة وتوفير خدمة بجودة جيدة للأسر ذوي الدخل المنخفض.

كما أن هوامش التشغيل المالية الضيقة تجعل المشغلين عرضة للمخاطر المالية. ويعتمد مزودو خدمات رعاية الطفل بشكل كبير على الرسوم التي يدفعها الآباء لتحقيق التعادل بين التكلفة والإيراد وغالبا ما يعملون بهوامش مالية ضيقة جدا، ولكن المدفوعات، وخاصة في أكثر المجتمعات فقرًا، يمكن أن تكون غير متوافقة، وعائدات مقدمي الخدمات حساسة جدا للآثار الاقتصادية الأوسع نطاقًا والتي تؤثر على دخل الأسرة (بريدج وآخرون ٢٠٢٠). وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن الضعف المالي لقطاع رعاية الطفل: فقد وجدت مسوحات أجريت مؤخرا في جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة أن كثيرا من مقدمي الخدمات يخشون أنهم لن يتمكنوا من إعادة فتح أبوابهم. وفي الولايات المتحدة، وقد ذكر ٦٣ في المائة من مشغلي خدمات رعاية الطفل الذين شملهم المسح أنهم لا يستطيعون الصمود إذا تم إغلاق المكان لمدة شهر دون الحصول على الدعم الحكومي، بما في ذلك ١٧ في المائة من المشغلين ذكروا أنهم لا يستطيعون الصمود لأي فترة من الوقت (الرابطة الوطنية لتعليم الأطفال الصغار ٢٠٢٠-NAEYC). وفي جنوب افريقيا، وكان ٦٨ في المئة من المشغلين

الذين شملهم المسح قلقين من عدم قدرتهم على إعادة فتح أبوابهم، مما قد يعني وجود ٢٠,٠٠٠-٣٠,٠٠٠ من مشغلي أماكن التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة ECD معرضين لتلك المخاطر بالإضافة إلى وظائف ١١٨,٠٠٠-١٧٥,٠٠٠ شخص يعملون في هذا القطاع ECD (بريدج وآخرون ٢٠٢٠).

لا تخصص أغلب الحكومات التمويل الكافي لخدمات رعاية الطفل، وهو ما قد يؤدي إلى تحمل الأسر للعبء المالي. وقد اقترحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستهدفًا للإنفاق العام بنسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لرعاية الطفل والتعلم المبكر (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠٠٦أ). ويعرض الشكل ٢-٣ مستويات تمويل رعاية الطفل والتعلم المبكر عبر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهناك تباين كبير في مستويات التمويل عبر هذه البلدان، من المستوى الأدنى بنسبة ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى المستوى الأعلى الذي يبلغ ١,٨ في المائة في أيسلندا (قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).[١٤] يبلغ المتوسط بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حاليا ٠,٧ في المائة، ويخصص أكثر من ثلثي هذه النسبة لخدمات الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ٣ سنوات (قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).[١٥] وليس هناك سوى عدد قليل من البلدان، بما فيها النرويج وأيسلندا وأستراليا وفرنسا، لديها إنفاقًا أكثر توازنا بين الأطفال الأصغر سنًا (دون سن ٣ سنوات) والأطفال في سن مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (فوق سن ٣ سنوات). ويقدم الشكل ٢-٤ تحليلا للارتباط بين الانفاق العام على رعاية الطفل والتعليم المبكر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) ومعدلات الالتحاق مع فصل التحليل على حسب الفئة العمرية. ويبين التحليل أن البلدان التي تخصص نسبة أعلى من الإنفاق لرعاية الطفل والتعلم المبكر تميل إلى تحقيق معدلات التحاق أعلى. وعند التوسع في التحليل من أجل السيطرة على عوامل أخرى (بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومدة إجازة الأمومة، ومشاركة المرأة في قوة العمل ومعدلات توظيف الأمهات)، تكون النتائج ذات دلالة إحصائية بالنسبة للأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي ولكن ليس للأطفال دون سن الثالثة.

الشكل٢, ٣ الإنفاق العام على رعاية الطفل والتعلم المبكر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)

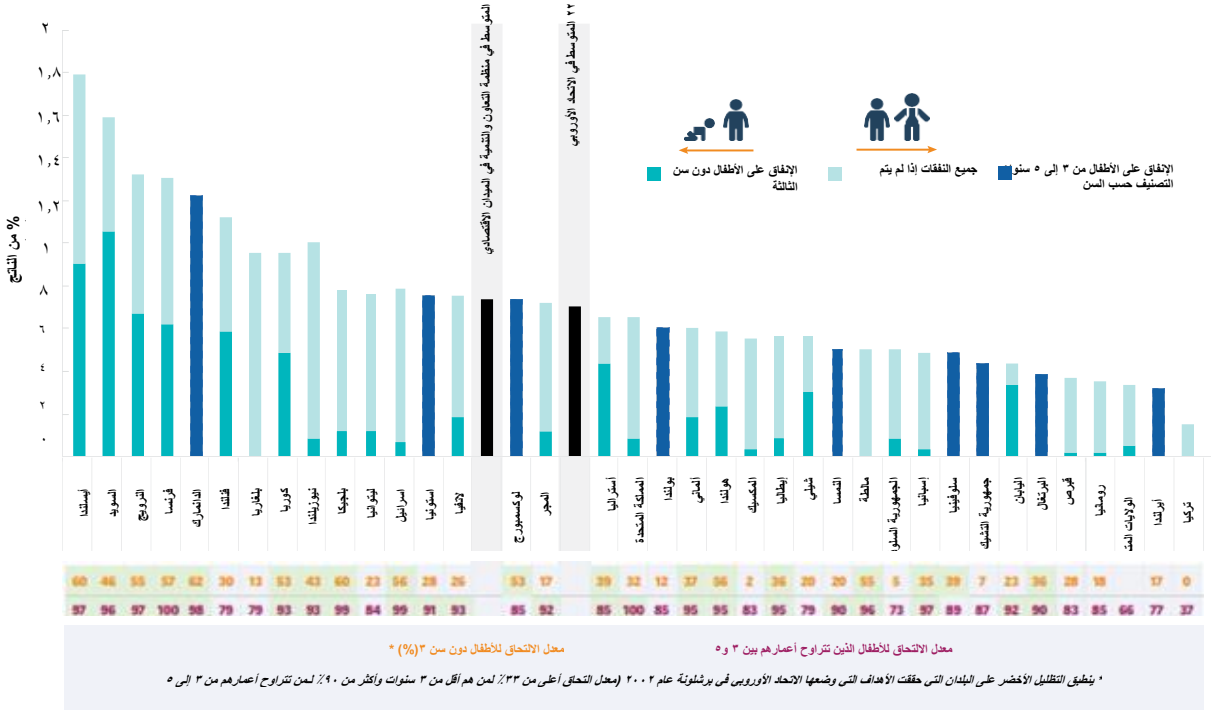

المصدر: جميع البيانات مستقاة من قاعدة بيانات الأسرة الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (PF3.1 و PF3.2): بيانات الإنفاق العام من عام ٢٠١٥ أو أحدث البيانات المتوفرة وبيانات الالتحاق من ٢٠١٦ أو أحدث البيانات المتوفرة. وقد تصل مصادر أخرى إلى حسابات مختلفة بعض الشيء.

١٤ هناك نقص في البيانات في العديد من البلدان، ولكن بشكل دلالي، هناك عدد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تنفق ٠,١ في المائة أو أقل على مرحلة ما قبل التعليم الأساسي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل: اثيوبيا; بوركينا فاسو; إيران; الاردن; ناميبيا; نيبال; رواندا; جنوب افريقيا وزامبيا. (معهد اليونسكو للإحصاء UIS، الإنفاق الحكومي على مرحلة ما قبل التعليم الأساسي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (آخر التقديرات بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠))

١٥ على الرغم من أن الإنفاق العام على رعاية الطفل والتعلم المبكر لا يتم تصميمه حسب الفئة العمرية بالنسبة لمتوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أحدث البيانات الصادرة عام ٢٠١٥، فإن متوسط الإنفاق العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على رعاية الطفل والتعلم المبكر كان ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم تخصيص ٠,٢ في المائة منها لخدمات للأطفال دون سن ٣ سنوات، و٠,٦ في المائة للأطفال فوق سن ٣ سنوات (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١٧).

الشكل ٢,٤ **الربط بين الإنفاق العام والالتحاق برعاية الطفل/ التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عبر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**

الربط بين الإنفاق العام والالتحاق في مجال رعاية الطفل للأطفال دون سن ٣ سنوات

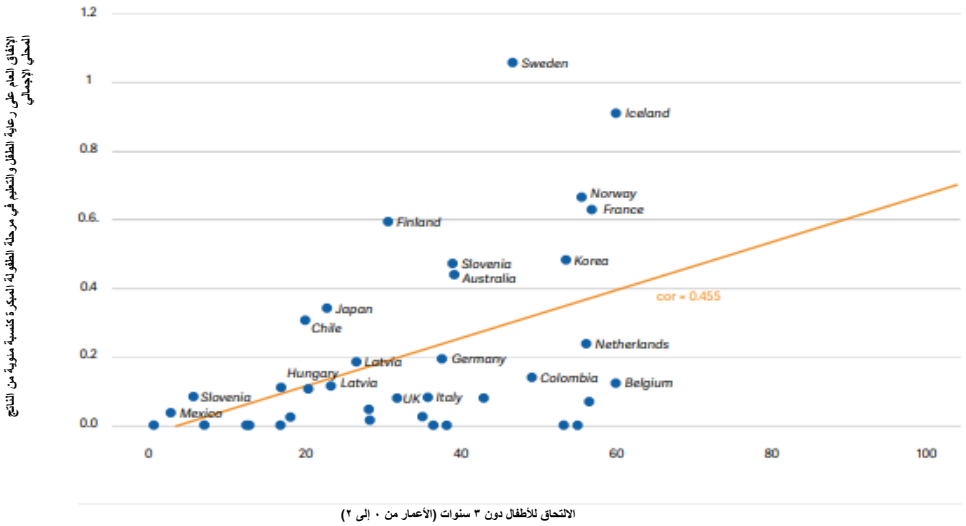

الربط بين الإنفاق العام والالتحاق في مجال رعاية الطفل/ التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٥ سنوات

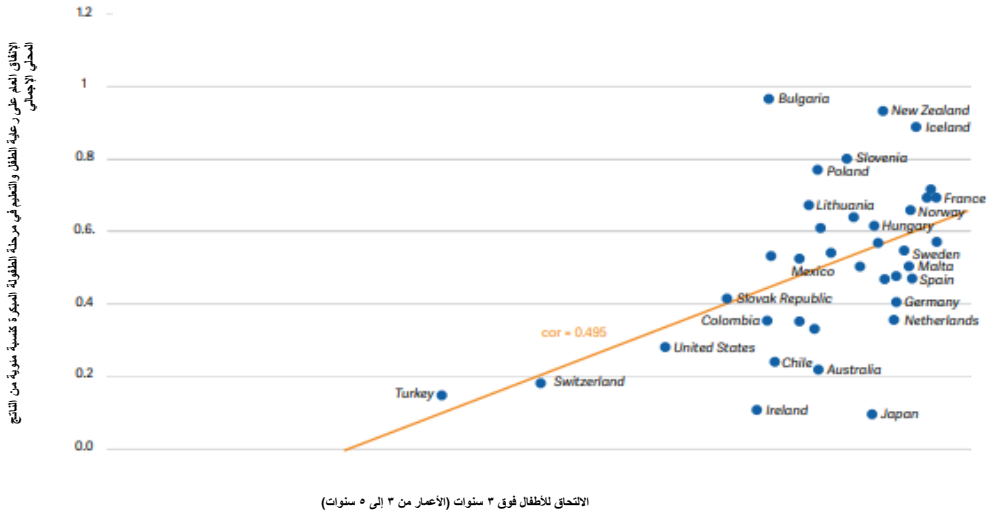

المصدر: تحليل المؤلفين باستخدام بيانات من قاعدة بيانات الأسرة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (PF3.1 وPF3.2): بيانات الإنفاق العام من عام ٢٠١٥ أو آخر البيانات المتوفرة وبيانات الالتحاق من عام ٢٠١٦ أو أحدث البيانات المتوفرة. لقد قمنا بالتحكم في العوامل التالية وقمنا بإدراج مصدر البيانات لكل منها بين قوسين: معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل (منظمة العمل الدولية)، ومدة إجازة الأمومة (قاعدة بيانات الأسرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ومعدلات توظيف الأمهات (قاعدة بيانات الأسرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، والناتج المحلي الإجمالي للفرد (بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). تم تسمية البلدان حيثما سمحت المساحة بذلك.

*ملاحظة: تعتبر الارتباطات الموضحة هنا ذات دلالة إحصائية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ إلى ٢ وبين ٣ إلى ٥ سنوات. بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٢، يكون معامل الارتباط ٠,٤٥٥ ** (القيمة الاحتمالية = ٠,٠٠٤)، وللأعمار من ٣ إلى ٥ سنوات يكون معامل الارتباط ٠,٤٩٥ ** (القيمة الاحتمالية = ٠,٠٠١٨). تتضمن حدود هذا التحليل: '١' إدراج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فقط، '٢' لقطة ثابتة وليس بيانات طولية، و '٣' ملاحظة بطبيعتها (تعتمد على الملاحظات)، مما يحد من القدرة على تحديد علاقة سببية.*

- **يؤثر تدني جودة خدمات رعاية الطفل على نتائج الأطفال والاستفادة من الخدمات.**

تعد جودة رعاية الطفل حاسمة لضمان أن يكون الأطفال في بيئات آمنة ومحفزة لتحقق المنافع (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD ٢٠١٨؛ راو٢٠١٠؛ مالمبرج وآخرون ٢٠١١؛ ريشتر وصامويل ٢٠١٨). وفي أسوأ الحالات، قد يكون الأطفال في أماكن غير آمنة ويتعرضون للخطر. لكن مع ذلك، قد يتواجد العديد من الأطفال في بيئات منخفضة الجودة لا يمكن أن تؤدي إلى أي فوائد أو يكون لها آثار ضارة على تطورهم وتعلمهم (بريتو، ويوشيكاوا، وبولر ٢٠١١؛ هووي وآخرون ٢٠٠٨). وهناك تفاوت كبير في جودة تنفيذ خدمات رعاية الطفل، بما في ذلك بين البرامج ذات السمعة الجيدة (بيرنال وفرناندیز عام ٢٠١٢). ويشكل سوء جودة تقديم الخدمات تحدياً خطيراً في العديد من البلدان، حيث تنقصها اللوائح، وأنظمة معايير الجودة، وضمان الجودة أو تكون غير فعالة. وأدى عدم وجود لوائح تنظيمية في بعض البلدان، وعدم الانفاذ في بلدان أخرى، إلى انتشار مراكز رعاية الطفل غير المرخصة، ولا سيما في المناطق الحضرية. وكثير من مقدمي الخدمات هؤلاء يلبون حاجة مجتمعية أساسية ويقومون بعمل رائع، ولكن دون وجود ضمان الجودة الكافي قد لا يكون الأطفال آمنين أو في بيئات تعزز تنميتهم.

يشكل سوء جودة الخدمات تحدياً خطيراً في العديد من البلدان، حيث تنقصها اللوائح التنظيمية، وأنظمة معايير الجودة، وضمان الجودة أو غير فعّالة.

لا توجد معايير جودة قوية في معظم البلدان، خاصة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٣ سنوات. وتؤكد المسوحات الأخيرة أن معايير الجودة موجودة في معظم البلدان ذات الدخل المرتفع والأعلى من المتوسط (أندرسون وآخرون ٢٠١٧). كما اعتمد عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط معايير وطنية للجودة؛ غير أن المعايير بالنسبة للعديد من هذه البلدان لا تنطبق إلا على الأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي، والقليل جدا منها لديه معايير للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٣ سنوات. وهناك أيضاً اختلاف وانفصال في شكل الخدمة الذي تغطيه اللوائح ومعايير الجودة. ولا تشمل الخدمة المقدمة من القطاع الخاص دائماً، وقد يكون التوجيه أكثر تركيزاً على توفير الرعاية في المراكز المخصصة لذلك أو أكثر تفصيلاً عن رعاية الأطفال في المنزل. وبعض البلدان لديها عدة مجموعات من المعايير التي وضعتها وزارات مختلفة (في تركيا والمكسيك على سبيل المثال). قد تكون لوائح رعاية الطفل مبعثرة أيضًا عبر وثائق أو قوانين السياسة الحكومية المختلفة (دياز وورودريجيز شاموسي ٢٠١٦).

وحتى إذا كانت اللوائح ومعايير الجودة متطورين إلى حد كبير، فإن العديد من البلدان تفتقر إلى التنفيذ الفعّال للمعايير ورصدها وإنفاذها. وتُعد الهند مثالاً لدولة طورت معايير جودة لائقة على المستوى الوطني للأطفال من سن ٠ إلى ٦ سنوات، ولكن تحويل هذا إلى أنظمة رقابة ورصد عالية الجودة على مستوى الولايات قيد التطور وهناك تفاوت في التقدم. وفي جامايكا، على الرغم من أن لجنة الطفولة المبكرة
تهدف إلى إجراء عمليات تفتيش مرتين في السنة، لكن في الواقع لا يمكن تنفيذ ذلك بسبب محدودية الموارد ومعدلات الالتحاق المرتفعة (البنك الدولي ٢٠١٣ أ). وفي جنوب إفريقيا، توصل تدقيق في ٢٠١٣-٢٠١٤ لما يقرب من ١٨٠٠٠ مركز للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة ECD إلى أن ٤٥ بالمائة فقط مسجلين بالكامل، و١١ بالمائة مسجلين بشروط (بحاجة إلى إجراء بعض التحسينات)، و٤٤ بالمائة غير مسجلين، وبالنسبة لأولئك الذين سجلوا بشكل مشروط، فإن أكثر المشكلات شيوعاً كانت عدم كفاية البنية الأساسية، أو المعدات، أو مهارات الموظفين، أو التدريب (جمهورية جنوب أفريقيا عام ٢٠١٤). وفي بعض الأحيان قد يكون من المستحيل تقريباً على المشاريع الصغيرة تحقيق معايير البنية الأساسية الموظفين وقد لا تكون أهم الجوانب لضمان بيئة آمنة ومحفزة. هناك خطر تبني الحكومات لأساليب عقابية مفرطة بدلاً من العمل مع مقدمي الخدمات لشمولهم في النظام.

ويحد عدم كفاية التدريب والأدوات اللازمة للمفتشين والافتقار إلى الفهم الجيد للجودة من جانب كبار قادة المدارس والمجتمعات المحلية والآباء من فعالية الرصد في العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وغالبا ما تركز الأدوات، إذا وجدت، على البيئة المادية والمدخلات المادية، وهناك أمثلة قليلة على البلدان المنخفضة الدخل التي لديها أدوات لرصد العناصر الأساسية للجودة على نحو أكثر شمولية، لا سيما على نطاق واسع (أندرسون وآخرون ٢٠١٧). ولم يتلقى الكثير من المفتشين ما يكفي من التدريب لتقييم ودعم خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر. وفي كثير من الأحيان يتم توسيع نطاق اختصاص مفتشي التعليم بحيث يشمل خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر، ولكنهم قد لا يفهمون كيف تبدو الجودة في بيئة رعاية الطفل أو مرحلة ما قبل المدرسة مقارنة بالتعليم الأساسي (على سبيل المثال، من حيث بيئات التعلم، وطرق التدريس، والتفاعلات، والمكونات الأوسع التي تشكل أهمية أساسية بالنسبة للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة). وقد يكون هذا هو الحال أيضاً بالنسبة لأصحاب المصلحة المهمين الآخرين، مثل مديري المدارس والآباء. والواقع أن التحدي المشترك في توفير التعلم المبكر ينبع من الضغوط التي يمارسها الآباء في ممارسات غير لائقة، مثل التركيز الأكاديمي المفرط أو أسلوب التدريس في الفصل المدرسي، أو الواجب المنزلي، أو الاستخدام المحدود للغة الأم (وولف وأبر وبيهرمان ٢٠١٨).

ومن بين أهم عناصر الجودة قوة عمل قادرة ومهتمة ومؤهلة، ولكن في العديد من البلدان تكون قوة العمل المعنية برعاية الطفل والتعلم المبكر غير مدربة بالقدر الكافي وغير مدعومة بشكل جيد. وهناك مجموعة واسعة من المؤلفات التي تربط فوائد الاستثمار في ممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر بنواتج تنمية الطفل (على سبيل المثال وولف، وأبر، وبيهرمان ٢٠١٨؛ سلوت وآخرون ٢٠١٥). وتواجه العديد من البلدان نقصاً حاداً في مقدمي الرعاية والمدرسين المدربين، الأمر الذي يساهم في توفير خدمات سيئة الجودة وتقييد القدرة على التوسع فيها. ويتطلب العمل مع الأطفال الصغار مجموعة فريدة من المعرفة والمهارات الخاصة بالمهنيين والتربويين وأيضًا الترتيبات التي تزود ممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر بالحافز والدافع إلى تقديم خدمات رعاية عالية الجودة وخبرات تعليمية (راو ٢٠٢٠ يصدر قريبًا). ولكن في بعض السياقات، قد يُنظَر إلى أخصائيّي التربية ومقدمي الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة باعتبارهم "جليسي/ات أطفال" ولا يُنظَر إليهم باعتبارهم في احتياج إلى تدريب مهني؛ وفي سياقات أخرى، تكون برامج التدريب غير كافية على الإطلاق، وتفتقر إلى المحتوى المتخصص لهؤلاء الذين يعملون مع أطفال صغار. وحتى عندما تتوفر معايير تأهيل الممارسين (لا سيما في مجال قوة العمل في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي)، يظهر هناك تباينا هائلا وتواجه البلدان تحديات كبيرة في بناء قوة عمل مؤهلة؛ ووفقا للبيانات الواردة من ٢٠ بلدا من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يظهر لنا أن أقل من نصف المعلمين في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي يستوفون معايير الجودة الوطنية في بلدانهم (سان، وراو، وبيرسون، ٢٠١٥). ولا تتوفر بيانات عالمية شاملة عن المؤهلات لقوة العمل الأوسع لرعاية الطفل. وفضلاً عن ذلك، فإن التأكيد على المؤهلات وحدها لن يحسن من جودة قوة العمل في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر، وذلك لأن أغلب البلدان لا تقدم الدعم الكافي لهؤلاء الممارسين لتحسين ممارستهم. وفي معظم البلدان، لا توجد معايير واضحة لكفاءات ممارس رعاية الطفل والتعلم المبكر، كما أن التدريب والتطوير المهني والمستمر محدود، وطرق التقدم الوظيفي غير واضحة، مما يحد من فرص التحسين.[١٦]

الإطار ٢,٢ القوى العاملة في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر

يشير مصطلح القوى العاملة في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر إلى جميع الممارسين اللازمين لرعاية وتعليم الأطفال حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي (عادة ٦). ويشمل ذلك معلمي مرحلة ما قبل التعليم الأساسي ومساعديهم ومقدمي الرعاية، وآخرون. وتختلف ملامح هؤلاء الممارسين، تبعاً لنوع الخدمة واللوائح الموجودة في بلد معين. حيث تميز بعض البلدان تمييزاً واضحاً بين الممارسين للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٣ سنوات والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٦ سنوات. وهناك بلدان أخرى لديها نفس الاشتراطات لجميع ممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر، وخاصة عندما تقدم الخدمات في بيئة متكاملة (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ ب).

ورغم أن السمات الخاصة تتفاوت من بلد إلى آخر، ففي أغلب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ابتليت قوة العمل المعنية برعاية الطفل والتعلم المبكر بتحديات مماثلة: نقص الممارسين، والافتقار إلى التدريب، والافتقار إلى الدعم، وتدني الأجور، وارتفاع معدل دوران الموظفين.

وتعوق ظروف العمل السيئة وانخفاض المرتبات القوى العاملة في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر. وتعد قوة العمل في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر واحدة من أكثر المجموعات المهنية المتدنية الأجور. فعبر أغلب البلدان في مختلف أنحاء العالم، أصبحت أوضاع الممارسين في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر، والاجور والاستحقاقات، أدنى من مثيلاتها لدى معلمي التعليم الأساسي (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ب). وعلى الرغم من زيادة اشتراطات التأهيل لمعلمي مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (وخاصة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، تظل الرواتب أقل بكثير من أجور العاملين الآخرين من خريجي التعليم العالي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي٢٠١٧). ويرتبط ضعف المرتبات بانخفاض القيمة والتقدير المنسوبين إلى المهنة، ومستويات عمل المرأة المرتفعة للغاية في هذا المجال، وانخفاض معدلات الانضمام إلى النقابات (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ ب). وهذا بدوره يساهم في انخفاض مستويات الرضا عن الوظائف وارتفاع معدلات تناقص الموظفين، ما من شأنه أن يضر بالجودة وأن يجعل الاستثمارات في التدريب أكثر صعوبة. وفي كثير من البلدان، يعمل الممارسين المسؤولين عن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٣ سنوات في ظروف عمل وبمرتبات أسوأ من أولئك الذين يعلّمون الاطفال في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي. غير أن هذا لا ينطبق على النظم المتكاملة بحيث تكون اشتراطات المؤهل من التعليم العالي والمرتبات المحسنة وظروف العمل ثابتة لجميع الموظفين.

وقد تؤدي الجودة المنخفضة إلى انخفاض مستوى الاستفادة من الخدمات إذا لم يثق الآباء بموفري الخدمات أو إذا لم شاهدو القيمة في الخدمة. وحتى إذا كانت رعاية الطفل متاحة وميسورة التكلفة، فهناك أدلة على أن توفير رعاية الطفل قد لا يؤدي إلى

١٦ الموقع الالكتروني ISSA – ISSA: https://www.issa.nl/content/news-six-promising-practices-supporting-early-childhood-workforce

زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل إذا كانت ذات جودة سيئة، لأن العديد من الآباء قد لا يشعرون بالارتياح عند ترك أطفالهم في ظروف غير مريحة أو مطمئنة. وكما ذكرنا من قبل في هذا الباب، فإن الصلة بين توفير الجودة ونتائج تنمية الطفل موثقة توثيقاً جيداً. وفي حين أن هناك أدلة تجريبية محدودة (من واقع التجربة) على العوامل الأكثر أهمية بالنسبة للأسر (بصرف النظر عن التكلفة)، فإن المسوحات والتقارير تشير إلى أهمية الجودة بالنسبة للآباء (على سبيل المثال بوغن وآخرون ٢٠١٣). وفي تايلاند، كانت خدمات رعاية الطفل ذات الجودة المنخفضة وتقارير الصحف عن الحوادث التي تشمل الأطفال وإساءة معاملتهم سبباً في إثناء الآباء عن إلحاق أطفالهم بتلك الخدمات (كوساكبي ٢٠٠٦). وفي دراسة أجريت في بنجلاديش استغرق الآباء وقتاً طويلاً للثقة في مقدم خدمة رعاية الطفل وبناء الثقة الكافية لإلحاق أطفالهم بالخدمة (إلسي وآخرون ٢٠١٩). وكانت مناقشات مجموعة التركيز في أمريكا اللاتينية (دياز ورودريكيز تشاموسي ٢٠١٦) والمقابلات مع العمال في القطاع غير الرسمي في غانا وجنوب أفريقيا والبرازيل وتايلاند والهند (ألفرز ٢٠١٦) تسلط الضوء بشكل متكرر على مشكلات الجودة، وخاصة حول جودة مقدم الرعاية. وفي أوزباكستان، أثرت نظرة الآباء إلى الجودة على معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي، وكان معدل الالتحاق أعلى في المناطق التي لديها عدد أكبر من المعلمين المؤهلين
وبنية أساسية أفضل، عند تساوي كل العوامل الأخرى (البنك الدولي، ٢٠١٣ب).

والواقع أن تصورات الآباء للجودة تؤثر على قرارهم حول إلحاق أطفالهم في رعاية الطفل من عدمه.

وفي بعض السياقات، قد لا يفهم الآباء دائمًا ما يجب البحث عنه في توفير الجودة، لا سيما من حيث أصول التدريس والمناهج الدراسية، وقد يشجعون الممارسات غير الملائمة بشكل غير مناسب. وقد يمارس الاباء الضغط على ممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر بسبب الممارسات غير الملائمة، مثل التركيز المفرط على المناهج الأكاديمية، أو الحد من التعلم القائم على اللعب أو استخدام اللغات المحلية، وهي عوامل مهمة لتطوير المهارات التأسيسية في السنوات الأولى (اليونسكو ٢٠١٥) ولكنها قد لا تكون مفهومة بشكل جيد من قبل الآباء. وعلى الرغم من أن هذه المسألة حظيت باهتمام محدود نسبيا، فإن مجموعة استراتيجية التأسيس FSG في الهند تجري سلسلة من البرامج التجريبية لإشراك الآباء في التعلم القائم على النشاط وتغيير الأفكار حول جودة المحتوى. ولضمان استمرار الآباء في المشاركة بسهولة وتتبع تقدم أطفالهم، طورت FSG مجموعة من علامات مؤشرات من خلال الأسئلة والأنشطة التي يمكن للآباء القيام بها مع أطفالهم لفهم مستوى تعلمهم

- **الأماكن غير الملائمة وساعات التشغيل عوائق تحول دون الاستفادة من خدمات رعاية الطفل.**

إن القدر الأعظم من خدمات رعاية الطفل المتاحة لا تلبي احتياجات الآباء. وتفتقر العديد من البلدان إلى بيانات حول تفضيلات الوالدين والعوائق التي تحول دون الاستفادة من خدمات رعاية الطفل (دياز رودريغيز تشاموسي ٢٠١٦). حيث يحتاج الآباء إلى خدمات رعاية طفل يسهل الوصول إليها وتغطي ساعات عملهم. وفي المناطق الحضرية، قد ينطوي الوصول إلى العمل على تنقلات طويلة، وقد يكون التنقل الإضافي لمكان رعاية الطفل صعباً ومن المحتمل أن يكون غير آمن (ألفرز عام ٢٠١٦). وفي المناطق الريفية، قد تكون خيارات المواصلات أكثر صعوبة أو منعدمة. وبالنسبة إلى الأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي يشكل العثور على موقع مناسب وآمن تحديًا كبيرًا. ومن الصعب أن نخطط لخدمات رعاية الطفل داخل الأسواق، أو بالقرب من مكب نفايات، أو في المستوطنات الحضرية غير الرسمية حيث يعيش ويعمل العديد من العمال غير الرسميين ذوي الدخل المنخفض، مقارنة بالخدمات المقدمة للعاملين في المكاتب أو في المزارع (موزي ٢٠٢٠). على سبيل المثال، في غانا، عبر ٤٢ سوقاً في أكرا، لا يوجد سوى سبعة مراكز لرعاية الطفل (بواتنج-بوبيي، ٢٠١٨). كما تمثل ساعات التشغيل تحديًا. وقد تكون ساعات العمل الاعتيادية لمقدمي رعاية الطفل إشكالية عندما تكون أوقات عمل الآباء متغيرة أو عندما لا تتوافق مع ساعات العمل التقليدية (هيين وكاسيرر ٢٠١٠؛ موسيه ٢٠٢٠).

وفي كثير من الأحيان لا يشكل توفير الرعاية بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي سوى حل جزئي لاحتياجات رعاية الطفل. وفي حين أن معظم الخدمات المقدمة للأطفال دون سن الثالثة تقدم مع مراعاة الوالدين العاملين، وبالتالي توفر لهم يوما كاملا، فإن معظم برامج مرحلة ما قبل التعليم الأساسي تعمل لمدة تتراوح بين ثلاث إلى أربع ساعات يوميا خلال فترة الفصل الدراسي، وبالتالي لا تلبي احتياجات رعاية الطفل للوالدين العاملين بشكل كامل. ففي السويد على سبيل المثال، يحق للآباء ٥٢٥ ساعة سنويا، وهو ما يعادل نصف يوم. ويمتد التوفير العام للخدمة بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي في تشيلي لمدة ٢٢ ساعة في الأسبوع (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٥ ب). مدارس ما قبل التعليم الأساسي التي تقدم خدمات موسّعة غالبا ما يستخدمها الآباء العاملين. ورغم أن العديد من المسوحات تشير إلى أن الآباء يُلحِقون أطفالهم بمرحلة ما قبل المدرسة لإعدادهم للتعليم الأساسي، فإن الساعات الأطول التي يقضونها في هذه البرامج تشير إلى أن أماكن مرحلة ما قبل المدرسة تخدم أيضاً وظيفة رعاية الطفل.

- **يمكن أن تؤثر الشواغل المجتمعية أو الثقافية على استخدام خدمات رعاية الطفل وتشغيل النساء.**

وكثيراً ما تتأثر المفاهيم المقبولة فيما يتصل برعاية الطفل بالمواقف الاجتماعية الأوسع نطاقا، وفي العديد من البلدان قد تكون الأعراف الثقافية ضد رعاية الطفل خارج نطاق الأسرة. وفي كثير من البلدان، يخشى الناس أن ترتبط مشاركة الأمهات في قوة العمل بالنتائج السلبية على الأطفال (سامماني، بريسر مارشال، وجونز ٢٠١٦؛ والبنك الدولي ٢٠١٥ب). عندما استفسر المسح العالمي للقيم من المستجيبين في ٥٢ دولة عما إذا كانوا يتفقون مع العبارة القائلة بأنه "عندما تعمل المرأة مقابل أجر، يعاني الأطفال"، وافق نصفهم تقريبًا (٤٦ بالمائة)، وكانت نسبة موافقة النساء عالية مثلها مثل نسبة الرجال تقريبًا. وتختلف قوة الرأي باختلاف البلدان والمناطق وفي بعض الحالات باختلاف الاجيال أيضًا. وعلى سبيل المثال، وجدت دراسة متعددة الأساليب أن الناس في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى يميلون إلى أن تكون لديهم وجهات نظر أكثر تحفظًا من تلك الموجودة في أوروبا الغربية (البنك الدولي ٢٠١٥ ب). وفي بعض البلدان، قد تكون الأجيال الأصغر، التي تعرضت لأعراف أكثر مرونة ومستويات أعلى من مشاركة المرأة في قوة العمل، أقل احتمالًا أن تكون نظرتها جنسانية بشأن قضايا رعاية الطفل. وتشير دراسة أجريت مؤخرا في لبنان والأردن والعراق إلى أن الجيل الأصغر سنا يميل إلى أن يكون له منظورات مختلفة بشأن بعض الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك مشاركة المرأة في القوى العاملة والمسؤوليات المنزلية (البنك الدولي ٢٠٢٠). وقد تشكل الأعراف الثقافية عائقاً أمام الآباء الذكور لتحمل المزيد من أعباء رعاية الطفل. وحتى في بلدان الشمال الأوروبي، حيث توجد إجازة أبوية مشتركة سخية، يحصل الآباء فقط على ما بين ١١ و٣٠ في المائة من استحقاقهم للإجازة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى زملائهم غير الداعمين والآثار السلبية المحتملة على علاقاتهم وتطورهم في العمل (مجلس وزراء دول شمال أوروبا ٢٠١٩)

- **التقديرات العالمية: فجوات هائلة في الوصول إلى خدمات رعاية الطفل**

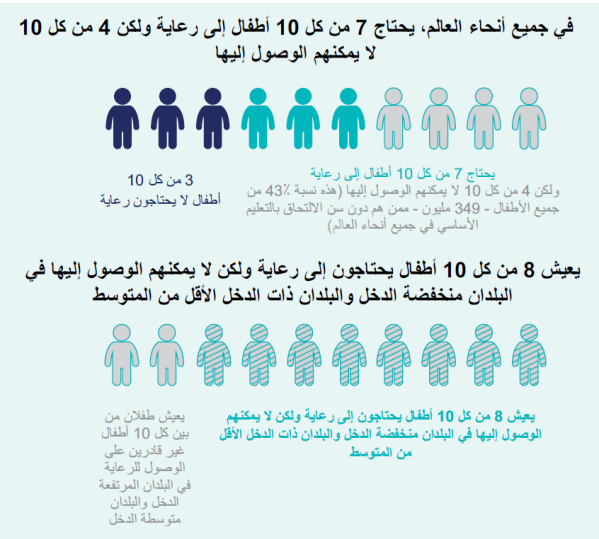

أكثر من ٤٠ في المائة من الأطفال (حوالي ٣٥٠ مليون طفل) الذين تقل أعمارهم عن سن الالتحاق بالتعليم الأساسي يحتاجون إلى رعاية ولكنهم لا يستطيعون الوصول إليها.

يؤثر تحدي رعاية الطفل بشكل غير متناسب على الأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط: يعيش حوالي ٨ من كل ١٠ أطفال يحتاجون إلى رعاية ولكن لا يمكنهم الوصول إليها في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط.

إن احتمال حصول الطفل الذي يعيش في بلد منخفض الدخل على رعاية أقل بخمس مرات تقريبًا من الطفل الذي يعيش في بلد مرتفع الدخل.

وقد استخدمنا البيانات المتاحة ومجموعة من الافتراضات لتقدير الحاجة العالمية لرعاية الطفل وتوفير مؤشر للفجوة في العرض. ولقد استخدمنا أرقام خاصة بكل بلد عن سكانها ومعدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة لتقدير الحاجة، ثم معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة على مستوى كل بلد على حدة، ثم استقرأنا معدلات الالتحاق بخدمات رعاية الطفل (حسب مستوى الدخل القطري) من أجل تقدير التغطية والفجوة الحاليين في الوصول إلى خدمات رعاية الطفل. ويقدم الجدول ٢-٢ نظرة عامة على الارقام الرئيسية، مع حواشي سفلية لشرح مصادر البيانات والافتراضات عالية المستوى. نعرض هذه الأرقام الرئيسية كعدد الأطفال وكنسبة مئوية من الأطفال. وترد في الملحق أ حسابات مفصلة وتفسيرات لجميع الافتراضات، إلى جانب مقارنة بين هذه الافتراضات وتقديرات أخرى متعلقة برعاية الطفل.

وفي مختلف أنحاء العالم، نقدر أن ٤٣ في المائة من كل الأطفال (٣٤٩ مليون طفل) ممن تقل أعمارهم عن سن الالتحاق بالتعليم الأساسي يحتاجون إلى رعاية ولكن لا يستطيعون الوصول إليها. الحاجة إلى خدمات رعاية الطفل في مختلف أنحاء العالم كبيرة بوجود ٧٢ في المائة من الأطفال (٥٩٣ مليون طفل) ممن تقل أعمارهم عن سن الالتحاق بالتعليم الأساسي يحتاجون إلى رعاية. فأغلبية الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية (٥٩٪) لا يمكنهم الوصول إليها.

والفجوة في الوصول كبيرة في جميع الفئات العمرية، ولكنها الأكبر نسبيا بالنسبة للأطفال دون سن الثالثة (٧٢ في المائة من الأطفال دون سن الثالثة الذين يحتاجون إلى رعاية لا يمكنهم الوصول إليها، مقارنة

ب ٥٢ في المائة من الأطفال في حاجة للرعاية ممن هم فوق عمر ٣). ولقد أدى التوسع الحديث في مرحلة ما قبل المدرسة إلى تضييق الفجوة بين الأطفال الأكبر سناً، ولكن الأمر يتطلب استجابات بإرادة سياسية - لا سيما بالنسبة للأطفال دون سن الثالثة - والتي من غير المرجح أن يتم سد الفجوة بدونها.

الجدول ٢-٢ نظرة عامة على الحاجة العالمية لرعاية الطفل، والعرض، والفجوة في الوصول إليها: تقديرات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي والتصنيف حسب الفئات العمرية

		#الأطفال (بالملايين)	% من الأطفال
من سن ٠ إلى سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي	مجموع عدد الأطفال في جميع أنحاء العالم*	٨١٩	**١٠٠٪ من جميع الأطفال دون سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي**
	الأطفال الذين يحتاجون إلى خدمات رعاية / مرحلة ما قبل المدرسة**	٥٩٣	**٧٢٪ من جميع الأطفال دون سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي**
	الأطفال الذين يحتاجون إلى خدمات رعاية / مرحلة ما قبل المدرسة ولكن لا يمكنهم الوصول ***	٣٤٩	٥٩٪ من الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية لا يمكنهم الوصول إليها (٣٤٩/٥٩٣ مليون). وهذا يعني أن ٤٣٪ من الأطفال دون سن الالتحاق بالتعليم الأساسي يحتاجون إلى رعاية وليس لديهم إمكانية الوصول (٣٤٩/٨١٩ مليون)
دون سن ٣ سنوات	عدد الأطفال في جميع أنحاء العالم دون سن الثالثة*	٤٠٦	**١٠٠٪ من جميع الأطفال دون سن ٣ سنوات**
	الأطفال الذين لديهم أمهات عاملات يحتاجون لرعاية **	٢٠٩	٥١٪ من الأطفال دون سن الثالثة
	الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية لكن لا يمكنهم الوصول إليها في الوقت الحالي	١٥٠	٧٢٪ من الأطفال دون سن ٣ سنوات من الذين يحتاجون إلى رعاية لا يمكنهم الوصول إليها (١٥٠/٢٠٩ مليون)
من عمر ٣ سنوات حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي	عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الأساسي في جميع أنحاء العالم*	٤١٣	١٠٠٪ من جميع الأطفال من سن ٣ إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي
	الأطفال الذين يحتاجون إلى خدمات رعاية / مرحلة ما قبل المدرسة**	٣٨٤	٩٣٪ من الأطفال من سن ٣ سنوات حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي
	الأطفال الذين يحتاجون لرعاية / مرحلة ما قبل المدرسة ولكن لا تتوفر لهم حالياً إمكانية الوصول***	١٩٨	٥٢٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ أعوام حتى سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي والذين يحتاجون إلى رعاية لا يمكنهم الوصول إليها (١٩٨/٣٨٤ مليوناً)

* بالاستناد إلى إحصاءات البنك الدولي للصحة والتغذية والسكان: تقديرات السكان لعام ٢٠١٨. نضم كل الأطفال حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي (كما يحدده سن الالتحاق الرسمي لكل دولة بالتعليم الأساسي). قد يؤدي استخدام مصادر بيانات أخرى إلى ظهور أرقام مختلفة قليلاً. ونتيجة ذلك وجود ٨١٩ مليون طفل حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي (٤٠٦ مليون طفل دون سن الثالثة و٤١٣ مليون طفل من سن الثالثة حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي).

**بالنسبة للأطفال دون ٣ سنوات، تعتمد الحاجة على بيانات منظمة العمل الدولية لمشاركة المرأة في القوى العاملة FLFP لكل بلد لتقدير عدد الأطفال الذين لديهم آباء عاملين. ونحن ندرك التنوع في الهياكل الأسرية، وأن بعض الأسر قد يكون لديها أم تعمل وأم تبقى في المنزل أو أب يبقى في المنزل لرعاية الأطفال أو أسرة بوالد واحد. ولا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة FLFP أفضل خيار متاح للعمل كبديل لتقدير عدد الأسر التي لديها والدين عاملين أو الأسر التي يعولها والد واحد يعمل. نظرًا لأننا نعلم أن المزيد من النساء يُمنعن من دخول سوق العمل بسبب نقص رعاية الأطفال، فإن هذا يعد أقل من الواقع ولا يعكس عدد أولئك الذين هم خارج القوى العاملة.. وبالنسبة للعديد من النساء القريبين من الخط الفاصل للعمل من عدمه، فإن توفير رعاية الطفل من الممكن أن يمكنهن من الالتحاق بقوة العمل. وبالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي (حتى سن ٦ سنوات في الغالب)، فإننا نقسم هذه الفئة إلى اثنتين. أولاً، بما يتماشى مع السياسات القطرية والدعوة العالمية حول مرحلة ما قبل المدرسة، نستخدم سياسات البلد لمرحلة ما قبل المدرسة لتقدير عدد الأطفال المشمولين في الفئة العمرية الرسمية لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي في كل بلد (بالنسبة لأغلب البلدان، تبدأ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في سن الثالثة، وفي كل البلدان تقريباً تبدأ بحلول سن الرابعة). وبالنسبة للأطفال في البلدان التي لا تبدأ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في سن الثالثة، فإننا نتبع المنهجية للأطفال دون سن الثالثة ونفترض أن جميع الأطفال الذين لديهم أمهات عاملات بحاجة إلى رعاية. ويتوافق الاختلاف في المنهجية للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ٣ سنوات مع الموقف المقبول عالميًا بأنه يجب على الأطفال الالتحاق لمدة سنة واحدة على الأقل بمرحلة ما قبل المدرسة. ويدعو الهدف ٤,٢ من أهداف التنمية المستدامة البلدان إلى "ضمان حصول جميع الأولاد والبنات على جودة جيدة من التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل الأساسي حتى يكونوا مستعدين للتعليم الأساسي" بحلول عام ٢٠٣٠. انظر أيضاً ورقة اليونيسيف البحثية الأخيرة، "عالم جاهز للتعلم". إعطاء الأولوية للتعليم ذي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة (٢٠١٩).

*** تعتمد الفجوة المقدرة في الوصول إلى الرعاية على طرح تقديرات العرض من عدد الأطفال المُقيَّمين بأنهم بحاجة إلى رعاية. ووفقاً لتقديراتنا فإن ٢٤٤ مليون طفل يحصلون حالياً على خدمات رعاية (٥٩ مليون طفل تحت سن الثالثة و١٨٥ مليون طفل من سن الثالثة وحتى سن قبل الالتحاق بالتعليم الأساسي). وتستند تقديرات العرض إلى أحدث معدلات الالتحاق للأطفال في سن ما قبل المدرسة (إحصاءات معهد اليونسكو للإحصاء، في تموز/يوليه ٢٠٢٠) ومعدلات الالتحاق المقدرة برعاية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٣ سنوات (وبالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٥ سنوات الذين يعيشون في بلدان يكون فيها بدء مرحلة ما قبل المدرسة الرسمية بعد سن الثالثة) بالاستقراء من البلدان التي تتوفر لديها بيانات. انظر الملحق أ لمزيد من التفاصيل.

وتؤثر الفجوة في الوصول للخدمة بشكل غير متناسب على الأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط: وتقريبا يعيش في هذه البلدان ثمانية من كل عشرة أطفال يحتاجون إلى رعاية ولكنهم لا يصلون إليها. إن احتمال وصول الطفل الذي يعيش في بلد منخفض الدخل إلى رعاية يقل بخمس مرات تقريبًا عن الطفل الذي يعيش في بلد مرتفع الدخل. ويعني هذا الاختلال العالمي التفاوت الهائل في الفرص للأطفال وأسرهم. ويبين الجدول ٢-٣ النسبة المئوية من إجمالي الاحتياجات من أماكن رعاية الطفل، والوصول الحالي، والفجوة في الوصول عبر مختلف مستويات الدخل القطري. وفي جميع أنحاء العالم، يوجد ٢٠ في المائة من جميع الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية في البلدان ذات الدخل المنخفض، ولكن ٨ في المائة فقط من الملتحقين بالرعاية في جميع أنحاء العالم في البلدان ذات الدخل المنخفض. وعلى النقيض من ذلك، تمثل البلدان ذات الدخل المرتفع ١٠ في المائة من أماكن رعاية الأطفال المطلوبة، ولكن بنسبة ١٩ في المائة من الأماكن المتاحة حاليًا.

جدول ٣,٢ **النسبة المئوية من إجمالي الاحتياجات والالتحاق والفجوة في مختلف مستويات الدخل القطري بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وحتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي)**

	مستوى الدخل القطري				
	مرتفع	أعلى من الأوسط	أقل من المتوسط	منخفض	الإجمالي
النسبة المئوية من إجمالي الاحتياجات	٪١٠	٪٢٨	٪٤٢	٪٢٠	٪١٠٠
النسبة المئوية من إجمالي الالتحاق	٪١٩	٪٤٣	٪٣١	٪٨	٪١٠٠
النسبة المئوية من إجمالي الفجوة في الوصول	٪٤	٪١٨	٪٥٠	٪٢٨	٪١٠٠

- **ما حجم التوسع المطلوب لسد الفجوة الحالية وما عدد الوظائف التي يمكن أن يخلقها التوسع في إمكانية الوصول إلى رعاية الطفل؟**

يوفر توسيع نطاق خدمات رعاية الطفل فرصاً كبيرة لخلق فرص العمل في البلدان التالية: وطبقاً لتقديراتنا فإن ذلك سوف يتطلب وجود ٤٣ مليون ممارس في هذا المجال لسد الفجوة الحالية. ويستند هذا إلى نسبة مقدمي الرعاية للأطفال التي تبلغ ١:٥ بالنسبة للأطفال دون سن ٣ سنوات و١:١٥ بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الأساسي.[١٧] وسيكون الاحتياج لنحو ثلاثة أرباع هؤلاء الممارسين الجدد في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط والدخل المنخفض. وتشكل هذه الوظائف أهمية كبيرة في مستقبل العمل، لأنها أقل عرضة للأتمتة من بعض الفرص الأخرى المتاحة لنفس المجموعات السكانية. ومن الممكن أيضاً أن يعمل توسيع نطاق رعاية الطفل على خلق الملايين من فرص المشاريع الصغيرة (لتوفير الخدمات في المراكز وفي المنازل) التي من الممكن أن تُدر دخلًا في حين تلبي احتياجات المجتمعات. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج رعاية الطفل في المنزل في كولومبيا ((Hogares Comunitarios de Bienestar، والذي يُعد أحد أكبر برامج رعاية الطفل في أمريكا اللاتينية، يشارك به أكثر من ٦٥٠٠٠ مزود خدمة من المنزل (دياز رودريغيز - شاموسي ٢٠١٦).

الإطار ٢-٣ **ملاحظة بشأن محدودية البيانات**

وهناك بيانات محدودة جدا متاحة عن رعاية الطفل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا سيما للأطفال دون سن الثالثة، ويحد ذلك من دقة تقديراتنا. ورغم أن هناك بلا شك حاجة إلى بيانات أفضل عن رعاية الطفل للحصول على تقديرات أكثر دقة، ورغم أن المنهجيات المختلفة لحساب الفجوة قد تؤدي إلى تغييرات هامشية، فإن تقديراتنا توضح الحجم الهائل للمشكلة. حيث إن هناك مئات الملايين من الأطفال وآباؤ هم حالياً لا يستطيعون الوصول لخدمات رعاية الطفل. ويرد وصف للجهود السابقة ذات الصلة في الملحق وتشمل تقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة لقوة العمل في مجال التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، وأهداف المجلس الاوروبي المحددة في قمة برشلونة في عام ٢٠٠٢، وتقديرات اليونيسيف لعام ٢٠١٩ للأطفال في سن ما قبل المدرسة. وعلى الرغم من أننا نقدر أشياء المختلفة إلا أن تلك النهج ستتوصل إلى أرقام مشابهة. انظر الملحق أ، الإطار أ -١ للاطلاع على التفاصيل.

تهدف هذه النسبة لتمكين توفير الجودة، ولكننا نعلم أن نسبة التلاميذ إلى المعلمين في كثير من البلدان أعلى كثيرا

باب ٣:

سياسة الأهداف الخمس لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل ذات الجودة وميسورة التكلفة

وفي البابين ١ و٢، استعرضنا الدليل على إمكانية الاستثمار في رعاية الطفل لبناء رأس المال البشري والوضع الراهن لرعاية الطفل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التحديات التي تواجه سوق رعاية الطفل والتي تؤثر على استفادة الآباء وتحد من جودة الخدمات. ويتعين على الحكومات أن تضمن توفير خدمات رعاية الطفل ميسورة التكلفة، وبجودة لائقة، وتلبية احتياجات كل الأسر التي تحتاج إليها. ونقترح في هذا الباب سياسة من خمس أهداف لتحقيق ذلك.

سياسة الأهداف الخمس للحكومات

ينبغي أن تكون رعاية الطفل مجالا ذا أولوية للتدخل العام بالنظر إلى العوامل الخارجية الايجابية الكبيرة وإخفاق السوق الحالي. ومن غير المحتمل أن يسفر السوق وحده عن حل يزيد من مشاركة المرأة في القوى العاملة وتنمية الطفل. ومن المرجح ألّا يكون مستوى الرسوم التي تستطيع الأسر ذات الدخل المنخفض أن تتحملها كافية لضمان الجودة للأطفال والاستدامة المالية للمشغلين. فالنظام الحالي (أو الافتقار فيه) في العديد من البلدان لا يلبي احتياجات أغلب الأسر، ومن دون الدعم الحكومي لن تستطيع الأسر الأكثر احتياجًا الوصول إلى خدمات رعاية الطفل. وفي حين يعمل القطاع غير الحكومي، بما في ذلك الجهود المجتمعية، على سد الفجوات المهمة في توفير الخدمات في العديد من البلدان، فإن العديد من مقدمي الخدمات يعملون في ظروف سيئة. وقد تعرض هذا القطاع للضعف المالي بشكل كبير خلال جائحة كوفيد-١٩، حيث تعرض العديد من مقدمي خدمات رعاية الطفل لخطر عدم القدرة على إعادة فتح أبوابهم بعد عمليات الإغلاق المطولة وفقدان الإيرادات.

ويتعين على الحكومات أن تضمن توفير رعاية الطفل، وبأسعار معقولة، وبجودة لائقة، وتلبية احتياجات جميع الأسر. ونقترح سياسة من خمس أهداف للحكومات من أجل أن تفي بهذه المسؤولية:

- **توسيع نطاق الاستفادة من رعاية الطفل من خلال تعزيز أشكال متنوعة من الخدمات.**
- **إعطاء الأولوية لتغطية رعاية الطفل للأسر الأكثر احتياجًا وضمان توافر خيارات منخفضة التكلفة ومجانية.**
- **تخصيص التمويل الكافي لجعل رعاية الطفل ذات الجودة في متناول الأسر.**
- **تحديد ترتيبات مؤسسية واضحة وقابلة للتطبيق وبناء تماسك النظام.**
- **ضمان وجود الأطفال في بيئات آمنة ومُحفِزة من خلال نظام قوي لضمان الجودة وقوة عاملة مدعومة وقادرة.**

وفي هذا الباب، نلخص الخيارات ضمن كل هدف من أهداف تلك السياسة للحكومات حتى تأخذه بعين الاعتبار ونظراً لحجم التحدي الهائل الذي يواجه أغلب البلدان، فإن الأمر سوف يتطلب مجموعة من الاستراتيجيات والنُهُج لتحقيق هذه الأهداف الخمسة للسياسة. ويجري التوسع في شرح هذه الخيارات بتعمق أكبر في الملحق ج، الذي نقدم فيه المزيد من التفاصيل والأمثلة التوضيحية من استعراض لمختلف البلدان.

الشكل ١,٣ نظرة عامة على أهداف السياسة الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول إلى رعاية الطفل بأسعار معقولة وذات جودة

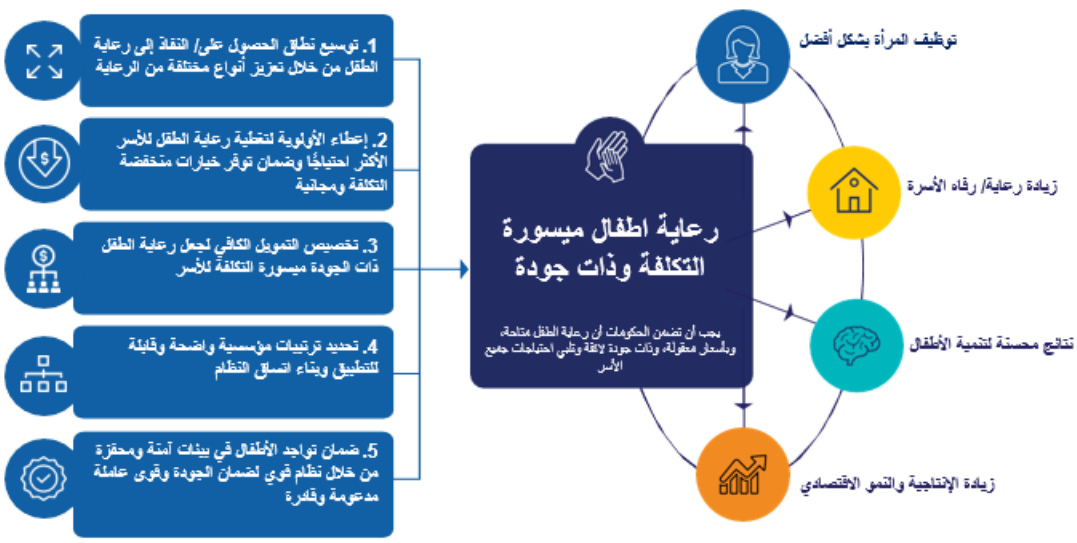

الهدف ١: توسيع نطاق الوصول لرعاية الطفل من خلال تعزيز أشكال متنوعة من الخدمات

ومن الأهمية بمكان توفير أشكال متنوعة من الخدمات لتلبية الاحتياجات المتنوعة للأسر ولجلب المزيد من المساهمين والتمويل للمساعدة في توسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل. ومن الممكن تجميع الخيارات المتاحة للحكومات لتوسيع نطاق الوصول إلى رعاية الطفل في أربعة نُهج رئيسية: '١' التوفير الحكومي المباشر للخدمة؛ '٢' الدعم المالي للأسر `٣` تقديم الحوافز لموفري الخدمة من القطاع الخاص، بما في ذلك النماذج المجتمعية؛ `٤` الإلزام أو الحوافز لرعاية الطفل التي يدعمها أصحاب العمل.

سيختلف المزيج الصحيح من الاستراتيجيات من بلد إلى آخر، وسوف تختار الحكومات المختلفة توجهات مختلفة استناداً إلى سياقاتهم وقيودهم. وقد تشمل العوامل الرئيسية الموارد المالية والقدرات المتاحة، والالتزام السياسي، والترتيبات المؤسسية القائمة والبنية الحكومي، وأشكال وكمية الخدمة القائمة، وهيكل سوق العمل، والاحتياجات الأسرية. والأمر يتطلب الوقوف على المشكلات على المستوى القطري لفهم هذه العوامل المختلفة والتفاعل بينها.

انظر الملحق ج، الهدف ١ للاطلاع على مجموعة من الأمثلة من البلدان لتوضيح هذه النُهج المختلفة وجدول موجز يضم ١٣ بلدا يبين الاستراتيجيات المتعددة المستخدمة (بما في ذلك البرازيل وتشيلي وكولومبيا والدانمارك وفرنسا، والهند، وجامايكا، وهولندا، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والسويد، والمملكة المتحدة). ويتضمن الملحق ج أيضا الهدف الأول، نظرة عامة على السياسات التي تنتهجها ثماني دول في التعامل مع رعاية الطفل الإلزامية التي يدعمها أصحاب العمل.

وسيكون من المهم تحديد أنواع العوامل في بلد ما والنظر في الفوائد المحتملة من المشاركة مع أشكال مختلفة من المنظمات التي تقدم خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر، ويقدم الجدول ٣-١ وصف لأنواع مختلفة من مقدمي رعاية الطفل والتعلم المبكر من القطاع الخاص

الجدول ٣-١ **الأنواع المختلفة من مقدمي خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر من القطاع غير الحكومي**

ملاحظة: وبالإضافة إلى إشراك القطاع غير الحكومي في توفير خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر بشكل مباشر، يمكن أن يكون القطاع غير الحكومي أحد مقدمي الخدمات المساعدة المهمين لتحسين كفاءة وجودة توفير الخدمات. ويمكن أن تشمل الخدمات المساعدة ما يلي: تدريب العاملين في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر؛ وتطوير مواد المناهج الدراسية؛ ودعم توفير الأنشطة غير التعليمية (على سبيل المثال، الصيانة، ونقل الطلاب، ووجبات الغذاء) وتوفير البنية الأساسية

مقدمي خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ورعاية الطفل في المراكز	
نوع مقدم الخدمة	**الوصف**
مزودو خدمات رسميين هادفين للربح	• دور الحضانة وخدمات رعاية الطفل المدارة بشكل خاص، والتي تتراوح بين الخدمات عالية التكلفة إلى الخدمات منخفضة التكلفة • موفرو خدمات فرديون في كثير من الأحيان، وبعض السلاسل • قائمة بذاتها أو ملحقة بمدرسة تعليم أساسي
مزودو خدمة غير رسميين وهادفين للربح	• خدمات قانونية بطبيعتها، ولكن لم يتم تسجيلها رسميًا من قبل الحكومة • موفرو الخدمات المنفردون في الغالب (الشركات الصغيرة) • قائمة بذاتها أو ملحقة بمدرسة تعليم أساسي خاصة وغير رسمية
نماذج مجتمعية	• يديرها المجتمع عادة بدعم من المنظمات غير الحكومية و / أو الحكومة • تركز على مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في الغالب، لكنها تقدم خدمات رعاية الطفل للأطفال الأصغر سنًا أحيانًا • مستقلة بذاتها أو ملحقة بمدرسة تعليم أساسي
مزود خدمة من أصل ديني	• بعض الانتماءات لمؤسسة دينية أو عقيدة دينية • غالباً ما تتداخل مع النماذج المجتمعية
مزودون من المنظمات غير الحكومية	• خدمات المدعومة أو المدارة من المنظمات غير الحكومية • غالباً ما تتداخل مع النماذج المجتمعية
التعاون بين الآباء	• تركز على ملكية الوالدين ومساهماتهم • يمكن تسهيلها من خلال الحركات والسياسات أو تحدث بشكل طبيعي
رعاية الأطفال المدعومة من صاحب العمل	• نماذج متنوعة بما في ذلك رعاية الطفل في الموقع (ثابتة أو بتقاعد)؛ وشراكات مع شركات أخرى؛ أماكن محجوزة / إعانات
مزودو خدمات رعاية الطفل والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المنزل	
نوع مقدم الخدمة	**الوصف**
مزودو خدمة في المنزل (مربي(ة)/ جليس(ة)) (childminders)	• خدمة رعاية الطفل المقدمة لمجموعة صغيرة من الأطفال في منزل مقدم الرعاية (مسجل أو غير مسجل)
المربيات	• رعاية الطفل في منزله من قبل شخص تم توظيفه لتقديم خدمة الرعاية

الجدول ٣-٢ ملخص للنُهُج الحكومية المختلفة لزيادة الوصول لخدمات رعاية الطفل

النُهج	مبررات السياسة	اعتبارات التنفيذ
'١' توفير حكومي مباشر للخدمة *يشير للخدمات التي تديرها وتنفذها الحكومة.*	هناك طريقة واحدة لضمان أن تكون رعاية الطفل يمكن الوصول إليها وميسورة التكلفة للأسر الأكثر حرمانًا، إذا كان هناك التزام سياسى قوي وقدرة حكومية على توفير الخدمات المجانية أو المدعومة بشكل كبير.	• تتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة وقدرة على التنفيذ والتزامًا سياسيًا. • قد تؤدي هذه السياسة إلى إنفاق المزيد من المال والجهد أكثر من اللازم، نظرًا لإمكانية وجود نُهُج أخرى.
'٢' الدعم المالي للأسر *يمكن تقديم الدعم للأسر من خلال القسائم (التي تقلل الرسوم أو تلغيها وتسمح للوالدين بالاختيار)، أو الخصومات، أو الإعفاءات الضريبية.*	طريقة مهمة للتخفيف من تكاليف رعاية الطفل وإعطاء الخيار للآباء دون عبء تنفيذ رعاية الأطفال التي تقدمها الحكومة والتي قد تتطلب مستويات أعلى من القدرات.	• وينبغي أن يكون التوفير الواسع للخدمات متاحًا بالفعل أو مصحوبًا باستراتيجيات العرض لتشجيع التوسع فى توفيرها • وينبغي أن يكون مستوى التمويل واقعيًا لجعل التكلفة في متناول الوالدين وللسماح لمقدمى رعاية الطفل بتقديم خدمة ذات جودة لائقة. وعندما تكون الموارد محدودة، يجب أن يعطى التمويل الأولوية للأسر ذات الدخل المنخفض ويضمن أن تكون المساهمة كبيرة بما يكفى لزيادة استفادة هذه الأسر. • الكفاءة مطلوبة لإدارة المخطط والتنظيم وضمان الجودة.
'٣' الحوافز لتوفير الخدمات غير الحكومية، بما في ذلك النماذج المجتمعية *وتشمل الاستراتيجيات ما يلي: المنح للمساعدة في تأسيس الخدمات، والدعم المستمر (الذي يمكن ربطه بالجودة)؛ والمدخلات المحددة (مثل الموظفين والأرض)؛ والإعفاءات الضريبية.*	نظرًا للطلب الكبير والملح على خدمات رعاية الطفل والتنوع الواسع لاحتياجات الأسرة، يمكن للقطاع غير الحكومي أن يجلب نُهجًا وموارداً لاستكمال استراتيجيات التوسع الحكومية الأخرى. في العديد من البلدان. ويقوم القطاع غير الحكومي (بما فى ذلك النماذج المجتمعية) بسد بعض الفجوات.	• ونظراً للتكاليف الإضافية وتعقيدات توفير رعاية الطفل، خاصة للأطفال الأصغر سنًا (من سن ٠ إلى ٣ سنوات)، فقد يساعد مستوى معين من المنح أو الإعانات أو المساهمات الحكومية الأخرى (مثل توفير الموظفين أو الأرض) فى تشجيع مقدمى الرعاية على دخول السوق والحفاظ على الجودة. • قد تساعد الشروط المدروسة المرتبطة بالإعانات / المدخلات على ضمان أن تخدم تلك الخدمات الأسر ذات الدخل المنخفض. • تعتبر السياسات الحكومية المصاحبة بشأن الاعتماد وضمان الجودة والقوى العاملة في رعاية الطفل والتعلم المبكر والتى تشمل القطاع الخاص ضرورية لدعم التنفيذ.
'٤' رعاية الطفل المدعومة من صاحب العمل (بالتزام أو بحافز) *وضع الالتزام برعاية الأطفال على عاتق أصحاب العمل*	بالنظر إلى الأساس المنطقي القوي للأعمال للشركات الفردية للاستثمار في رعاية الطفل، يمكن أن يشكل ذلك وسيلة فعالة لتنويع الخدمات، وتحرير الموارد الحكومية للتركيز على الفئات المستضعفة من السكان.	• نظرًا لأن رعاية الطفل الإلزامية التي يدعمها صاحب العمل غالبًا ما تكون مقصورة على شركات القطاع الرسمي الكبيرة، فلا ينبغي أن تكون الاستراتيجية الوحيدة التي تستخدمها الحكومات، لا سيما في البلدان ذات القطاع غير الرسمى الكبير • على الرغم من مبررات الأعمال الجيدة، قد تحتاج الشركات إلى التوجيه فى التعرف على بيان الجدوى. • وينبغي أن تستند السياسات إلى حد أدنى من عدد الموظفين، لا إلى عدد الموظفات، لتجنب التمييز القائم على النوع الاجتماعي. • وينبغي أن تقدم السياسات لأصحاب العمل خيارات مختلفة للوفاء بالالتزام بتلبية احتياجات الموظفين (على سبيل المثال، توفير رعاية الأطفال في الموقع أو بالقرب من الموقع، والرواتب، والقسائم، والاتحاد مع أصحاب العمل الآخرين، وما إلى ذلك). • يمكن للحكومات أن تقدم الحوافز لتشجيع أصحاب العمل (على سبيل المثال، الإعفاءات الضريبية، الأرض وغير ذلك من ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص).

الهدف ٢: إعطاء الأولوية لتغطية رعاية الطفل للأسر الأكثر احتياجًا وضمان توافر خيارات منخفضة التكلفة ومجانية

بينما تتخذ الحكومات قرارات بشأن كيفية دعم توسيع نطاق خدمات رعاية الطفل وكيفية تمويله، فإن مسألة الاستهداف وتحديد الأولويات مسألة أساسية. تواجه جميع الحكومات قيوداً فيما يتعلق بالموارد. ونظراً لما نعرفه عن العدالة والاحتياجات الأسرية، فلابد من تخصيص الموارد النادرة لأكثر الفئات حرماناً. والحلول التي تركز على العمال غير الرسميين تتسم بأهمية خاصة. وفي كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، تعمل أعداد كبيرة من النساء في الاقتصاد غير الرسمي، حيث مصادر الدخل منخفضة وغير منتظمة وبخيارات محدودة للغاية لرعاية الطفل.

وتشمل الاستراتيجيات الرامية إلى دعم الأسر ذات الدخل المنخفض أو المحرومة ما يلي:

- تأسيس أو دعم توفير للخدمة يستهدف على وجه التحديد الأسر ذات الدخل المنخفض (من خلال الإعانات أو اختبارات الدخل لاستحقاق الدعم أو الاستراتيجيات الأخرى)؛
- الإلزام بحجز الأماكن للأسر المستضعفة؛
- تقديم دعم مالي إضافي للوالدين ذوي الدخل المنخفض (على سبيل المثال، ساعات إضافية لرعاية الأطفال بالمجان / مدعومة)؛
- ربط البرامج القائمة التي تخدم الأسر المستهدفة والاستفادة منها، والبناء في مجال رعاية الطفل كدعم إضافي للأسر؛
- تصميم برامج تركز على العدالة والحساسية الثقافية لتشجيع الاستفادة من الخدمات داخل المجتمعات المحرومة (بما في ذلك لغة التعليم، وتعيين أفراد المجتمع المحلي كموظفين، ومعالجة الاعاقة، وما إلى ذلك)؛
- تحديد الأماكن التي يمكن استخدامها لتوفير الخدمات للعمال غير الرسميين بالقرب من مواقع العمل أو الأحياء المجاورة لهم.

انظر الملحق ج، الهدف ٢ للاطلاع على أمثلة لتوضيح هذه النُهج المختلفة، بما في ذلك مجموعة واسعة من الأمثلة على البلدان التي أسست أو التي تدعم توفير للخدمة يستهدف الأسر منخفضة الدخل (بما في ذلك كولومبيا والهند ورواندا وسنغافورة وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة).

الهدف ٣: تخصيص التمويل الكافي لجعل خدمات رعاية الطفل ذات الجودة في متناول الأسر

ويتعين على الحكومات أن تضمن توفر القدر الكافي من التمويل لجعل رعاية الطفل في متناول الأسر، ودعم نظام قادر على ضمان الجودة. وفي الوقت الحالي، يقع العبء المالي في العديد من البلدان بشكل غير متناسب على الأسر (وبدرجة أقل يقع العبء على مقدمي الخدمات الذين يعملون في ظل ظروف سيئة). ومن الممكن أن تعمل زيادة التمويل الحكومي على إعادة توزيع العبء. وقد تحصل الحكومات أيضاً على قدر معقول من الاستثمار من خلال زيادة عائدات الضرائب على الدخل.

وتشمل الخيارات الشائعة لتمويل رعاية الطفل ما يلي:

- المخصصات في الميزانية الوطنية؛
- ضرائب محددة تتعلق برعاية الطفل من خلال ضريبة الدخل الفردي أو الضرائب على المرتبات؛
- المساهمات العامة الفردية من خلال نظم الضمان الاجتماعي (عادة ما لا تغطي إلا جزءا من السكان العاملين في القطاع الرسمي، ولكن سياسات مثل مخططات المساهمات التطوعية والمزايا النقدية غير القائمة على المساهمات يمكن أن توسع نطاق التغطية لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي)؛
- مساهمات الوالدين الفردية من خلال الرسوم (بالنسبة لأولئك القادرين على تحملها ولكن ينبغي أن تكون مقترنة بآليات تمويل أخرى للحد من العبء على الآباء)؛ و
- تمويل أصحاب العمل من خلال ضرائب أصحاب العمل أو إلزامهم بدعم رعاية الأطفال.

وهناك عدد من الخيارات المالية الأخرى التي تستخدم بصورة أقل شيوعاً لتمويل رعاية الطفل على وجه التحديد، ولكن تم استخدامها في قطاعي التعليم والصحة، ويمكن تكرارها في مجال رعاية الطفل. وتشمل:

- الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لرعاية الطفل (غالباً ما يتم استكمال التمويل باستثمارات من القطاع غير الحكومي، مما يزيد من إجمالي الموارد المتاحة للقطاع)؛
- سندات الأثر الاجتماعي (SIB) التي تسمح للحكومات بجلب استثمارات جديدة للتدخلات الاجتماعية، وبمخاطر أقل من التمويل المباشر؛
- أموال ريادة الأعمال من الجهات الخيرية المانحة؛
- قروض لمالكي أماكن رعاية الطفل من المؤسسات المالية (قد يتطلب الأمر اتخاذ تدابير مصاحبة لتشجيع / دعم البنوك لجعل الائتمان متاحاً لمقدمي رعاية الطفل في المنازل أو في المراكز).

انظر الملحق ج، الهدف ٣ للاطلاع على أمثلة لتوضيح هذه الخيارات المختلفة.

الهدف٤: تحديد ترتيبات مؤسسية واضحة وقابلة للتطبيق وبناء تماسك النظام

يؤدي تَجَزُّؤ سياسات رعاية الطفل وتقديم الخدمات إلى تفاقم التحديات المتمثلة في ضمان الجودة والتخطيط. وفي غياب الأدوار والمسؤوليات المحددة بوضوح، كثيراً ما تفشل خدمات رعاية الطفل في الوصول لمستحقيها. ومن شأن الترتيبات المؤسسية الواضحة أن تجعل خطوط المساءلة أكثر شفافية وأن تيسر التخطيط والتنفيذ والرصد واتباع نهج شامل لأنظمة رعاية الطفل.

تستخدم مختلف البلدان ترتيبات مؤسسية مختلفة للإشراف على أنظمة رعاية الطفل، وليس هناك نهج واحد صحيح. بعض البلدان لديها نظام منقسم، حيث تتولى وزارات مختلفة المسؤولية عن جوانب مختلفة (غالبًا ما يتم تقسيمها حسب المسؤولية لأعمار مختلفة من الأطفال أو حسب وظيفة الوزارة)، في حين تتخذ بلدان أخرى نهجاً أكثر وحدة، إما أن يضع رعاية الطفل والتعلم المبكر تحت قيادة وزارة واحدة أو يؤسس هيئة تنسيقية تضم ممثلين من وزارات متعددة. وثمة خيار آخر يتمثل في النموذج اللامركزي والذي يمكن أن يوفر إمكانات أقوى للنُهج المحلية، ولكنه يمكن أيضا أن يثير تحديات، لا سيما توسيع نطاق الاختلافات في الوصول والجودة بين المناطق.

ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك ركيزة مؤسسية قادرة على القيادة بفعالية. وستختلف الركيزة المؤسسية الصحيحة من بلد الى آخر ولكن مهما كانت المؤسسة او المؤسسات التي تتولى القيادة فإنها تحتاج إلى ان يكون لديها: تفويض واضح وتمويل وقدرات كافية وتركيز على تعزيز تنمية الطفل والقدرة على ضمان الاستمرارية والتماسك عبر كامل الفئة العمرية (من الولادة حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي). وآليات تنسيق قوية لجلب جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وبالإضافة إلى رعاية الأطفال، هناك سياسات أخرى ملائمة للأسرة يمكن أن تحمي صحة الآباء وأمنهم الاقتصادي (ولا سيما الأمهات) وأطفالهم وتوفر لهم الرعاية المتواصلة.[١٨] وتشمل إجازة الأمومة مدفوعة الأجر؛ وإجازة الأبوية وإجازة الوالدية طويلة الأجل؛ واستراحات الرضاعة الطبيعية في العمل (ساعات الرضاعة)؛ ومنح رعاية الطفل. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث عن الاثار النسبية للسياسات التكميلية بالمقارنة برعاية الطفل، وكذلك عن كيفية تفاعل السياسات المختلفة وتأثيرها على بعضها البعض، بغية اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حزمة من السياسات (يبرز هذا كجزء من جدول أعمال البحث في الباب ٤). وتُعد السياسات المتعلقة بالإجازة مدفوعة الأجر هامة بشكل خاص، لأنها تقدم بديلاً لخدمات رعاية الطفل. على سبيل المثال، في السويد، تبدأ خدمات الرعاية العامة من سن سنة بسبب سياسات الإجازات الوالدية الطويلة (٢٠٠٦ ب). وفي الإطار ٣-١، نصِف السياسات المناسبة للأسر بمزيد من التفصيل.

انظر الملحق ج، الهدف ٤ للاطلاع على أمثلة لتوضيح هذه الخيارات المختلفة وجدول يوضح بالتفصيل الترتيبات المؤسسية لـ ١٥ بلدا (بما في ذلك تشيلي والدانمرك وفرنسا وألمانيا والهند وجامايكا، والمكسيك، وهولندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا، والسويد وتركيا والمملكة المتحدة وفيتنام وزامبيا).

١٨ للحصول على نظرة عامة أكثر شمولاً، انظر أداتي وكاسبيرير وجيلكريست (٢٠١٤).

إجازة الأمومة والاستحقاقات النقدية. تسمح إجازة الأمومة مدفوعة الأجر للأمهات بالتعافي من الوضع ورعاية الأطفال الصغار أثناء الأسابيع الأولى من حياتهم وتحميهن من ممارسات العمل التمييزية (أداتي، وكاسيرير، وجيلكريست عام ٢٠١٤). وعلى الرغم من التحسينات تدريجية على مدى العقدين الماضيين، إلا أن هناك تباينا كبيرا بين البلدان ولا تزال هناك فجوات كبيرة في التغطية، لا سيما بالنسبة للأسر الأكثر احتياجًا. وعلى مستوى العالم، فإن ربع النساء العاملات فقط (٣٣٠ مليون امرأة) يحق لهن في واقع الأمر الحصول على استحقاقات نقدية لإجازة الأمومة، ونحو ٧٥٠ مليون امرأة لا تغطيهن سياسات الأمومة (أداتي، وكاسيرير، وجيلكريست ٢٠١٤؛ ومنظمة العمل الدولية ٢٠١٨ب). وتتضمن المجموعات المستبعدة غالباً العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو العاملين في المنازل، أو الزراعة، أو العمل المؤقت، والمهاجرين. ومن بين كل المستبعدين، يعيش ٨٠٪ في أفريقيا وآسيا. وتشمل السياسات التي يمكن أن تدعم الفئات المستضعفة من النساء ما يلي: الاستحقاقات النقدية التي لا يساهم فيها المستفيد عن طريق التأمين الاجتماعي؛ والصناديق العامة أو مخططات المساعدة الاجتماعية (في إثيوبيا على سبيل المثال)؛ توسيع نطاق تغطية إجازة الأمومة لتشمل قطاعات لا تشملها عادة، مثل عاملات المنازل (التي تغطيها الآن ٥٤ بلداً، بما في ذلك جنوب أفريقيا والأرجنتين)؛ وبرامج المساهمة التطوعية للسماح لمجموعات مختلفة, بما فيها العاملين لحسابهم الخاص, والقطاع غير الرسمي, والعمال غير النظاميين او المؤقتين, بالحصول على استحقاقات اجازات الامومة (مثل المكسيك وبيرو وتايلند ولاوس وتنزانيا). ويمكن أن تكون التغطية الفعالة محدودة بالخطط التطوعية، وفي كثير من الحالات قد يتطلب تحقيق مستويات كافية من الاستحقاقات لحماية الأمومة، مجموعة من الآليات القائمة على المساهمة وغير القائمة على المساهمة (منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٧).

إجازة الأبوة والإجازة الوالدية. ومن الأهمية بمكان أن يتم توفير إجازة كافية للآباء لتمكينهم من دعم زوجاتهم في الأسابيع التالية للولادة، وتحمل المسؤوليات الأسرية، وتكوين روابط مع أبنائهم. وهو يساعد أيضاً في كسر المواقف الاجتماعية التقليدية، وتعزيز قدر أعظم من العدالة بين الرجل والمرأة في العمل وفي المنزل (أداتي كاسيرير، وجيلكريست عام ٢٠١٤). وعلى الرغم من التحسينات، فإن سياسات إجازة الابوة والاجازات الوالدية الأطول لا تزال غير كافية في معظمها لدعم الاسر. ومن بين ٧٩ دولة لديها تشريع بشأن إجازة الأبوة في عام ٢٠١٣، قدمت ٣٦ دولة أقل من أسبوع إجازة. وإجازة الوالدية هي السياسة الأقل رسوخًا على مستوى العالم. وهناك ٦٦ بلد فقط تمنح إجازة والدية، بما في ذلك خمس دول فقط في أفريقيا وثلاث دول في آسيا واثنان في أمريكا اللاتينية، و٥٥ في المائة فقط من هذه البلدان (٣٦) تقدم مزايا نقدية. ولكن هناك بعض الأمثلة البارزة لإجازة الوالدية، حيث تبنت بعض البلدان سياسات لتشجيع الرجال على استغلالها (على سبيل المثال السويد والنرويج وألمانيا).

الرضاعة الطبيعية: ويشكل دعم الرضاعة الطبيعية في العمل جزءاً لا يتجزأ من تدابير حماية الأمومة (أداتي وآخرون ٢٠١٤). وتم توفير تلك المزايا في ١٢١ بلداً على الاقل إما عن طريق فترات استراحة من العمل أو عن طريق تخفيض ساعات العمل اليومية. وهذه سياسة تبنتها دول عديدة في أفريقيا (٧٩٪)، وآسيا (٦٩٪)، وأمريكا اللاتينية (٦٩٪)، والشرق الأوسط (٨٠٪)، وفي كل هذه الدول تقريباً تكون فترات استراحات الرضاعة الطبيعية مدفوعة الأجر. ولكن نحو ثلث البلدان فقط لديها تشريعات مصاحبة بشأن التسهيلات. وبالنسبة للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي فإن الرضاعة الطبيعية تظل تشكل تحدياً، وهناك حاجة إلى حلول إبداعية لدعم هؤلاء النساء.

منح مساعدة الطفل: وتشكل منح المساعدة الاجتماعية/ مساعدة الطفل طريقة أخرى للحكومة لدعم الاسر. ويتم تمويل المنح عادة من الاموال العامة وكثيرا ما يتم إجراء اختبارات الدخل لاستحقاق الدعم، لتوفير دعم أعلى للأسر ذات الدخل المنخفض. وبالنسبة للأمهات اللاتي لا يحق لهن الحصول على استحقاقات نقدية لإجازة الأمومة، فإن هذه المنح يمكن أن تكون بديلا هامًا. وفي حالات معينة، يجوز تطبيق اشتراطات للحصول على المنح، مثل الفحوصات الطبية المنتظمة أو الولادة في منشأة صحية (أداتي وكاسيرير وجيلكريست ٢٠١٤). وتشير الأدلة من أميركا اللاتينية إلى أن الأسر ذات الدخل المنخفض تميل إلى اختيار المزايا النقدية عندما تجد نفسها في وضع الاختيار بين خدمات رعاية الطفل ومنح المساعدات النقدية، أما الأسر ذات الدخل المرتفع تختار رعاية الطفل. ورغم أن البدلات النقدية تخلف على ما يبدو أثرًا إيجابياً على المدى القصير في إعادة التوزيع، إلا أنها على الأمد الأبعد تعزز التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وعدم المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز أنماط الرعاية بين الجنسين وإبقاء المرأة بعيداً عن قوة العمل (دياز رودريغيز تشاموسي ٢٠١٦).

١٩ أطلقت (اليونيسيف) مبادرة بشأن السياسات الملائمة للأسرة في عام ٢٠١٩ ومذكرة توجيهية مؤقتة بشأن السياسات الملائمة للأسرة في سياق برنامج كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠. https://www.unicef.org/early-childhood-development/family-friendly-policies. https://www.unicef.org/media/٦٦٣٥١/file/Family-friendly-poli- cies-covid-١٩-guidance-٢٠٢٠.pdf

الهدف ٥. ضمان تواجد الأطفال في بيئات آمنة ومحفزة من خلال نظام قوي لضمان الجودة وقوى عاملة مدعومة وقادرة

كما هو مبين في الباب ٢، فإن جودة خدمات رعاية الطفل أمر حاسم لتشجيع الآباء على الاستفادة منه وتحقيق المنافع العديدة المرتبطة بتحسين تنمية الطفل. ويتعين على الحكومات أن تضمن وجود نظم قوية لضمان الجودة، وأن تكون قوة العمل مدربة تدريبا جيدا ومدعومة ويتم تحفيزها بشكل جيد. ونبغي للبلدان أن تقوم بما يلي على وجه التحديد:

- **أنظمة التسجيل والاعتماد:** وينبغي للحكومات أن تحدد بوضوح اشتراطات التسجيل والاعتماد. وينبغي أن تنطبق هذه الاشتراطات على جميع أنواع مقدمي الخدمات الحكومية وغير الحكومية مع إجراء تعديلات حسب الحاجة لتعكس أشكالًا مختلفة من توفير الخدمة و/أو الظروف المحلية. كما يجب أن تكون قابلة للتنفيذ بما فيه الكفاية لتشجيعهم على التسجيل؛ وقد تؤدي الاشتراطات غير الواقعية إلى تثبيط مقدمي الخدمة من إنشاء و/أو تشجيع مقدمي الخدمة على التشغيل دون تسجيل ليصبحوا خارج النظام.
- **معايير الجودة:** وينبغي أن تكون لدى البلدان معايير شاملة ومتسقة للجودة تنطبق على توفير الخدمة في كامل الفئة العمرية (ومرة أخرى مع إجراء التعديلات حسب الحاجة لأشكال محددة من توفير الخدمة و/أو الظروف المحلية). من الضروري تضمين معايير حول السلامة، ولكن يجب أيضًا تضمين مجموعة من جوانب الجودة الأخرى: الجودة الهيكلية (مثل حجم المجموعة ونسب الموظفين/الأطفال والبنية الأساسية)، وجودة البرنامج (على سبيل المثال، المنهج الدراسي، والمواد، المدة / الكثافة، مشاركة الوالدين)، وجودة التفاعلات (على سبيل المثال، تفاعلات الأطفال مع مقدمي الرعاية وأقرانهم)، وجودة القوى العاملة (على سبيل المثال المؤهلات والكفاءات). وبالنسبة للبلدان التي تفتقر حالياً إلى معايير الجودة ولديها أشكال متعددة من الخدمة التي تم تأسيسها بالفعل، قد يكون النظام التدريجي مع تطبيق المعايير الأكثر أهمية التي تم تحديدها وإنفاذها بوضوح وسيلة عملية لتضمين المعايير في النظام.
- **أنظمة الرقابة والرصد:** وينبغي للحكومات أن تكفل ما يكفي من القدرات والخبرة في إطار نظم التفتيش للقيام بهذا العمل على نحو فعال. وينبغي أن يتلقى المفتشون التدريب والادوات التي تساعدهم على تقييم جودة توفير الخدمات ودعم الممارسين من أجل التحسين. ويمكن أن تشمل أنشطة الرقابة والرصد التكميلية الأخرى مسوحات التقييم الذاتي والتغذية الراجعة من الوالدين. وينبغي تشجيع الالتزام بالمعايير من خلال الحوافز على الأداء الجيد والعواقب المترتبة على عدم الوفاء بالمعايير. وإذا تم تحديد المعايير بوضوح، فإن نشر البيانات من الرقابة المنهجية على الاستخدام والجودة من شأنه أن يساعد الآباء في اتخاذ قرارات أكثر استنارة وتحميل مقدمي الخدمة المسؤولية.
- **آليات إشراك الآباء وتمكينهم:** وبجانب آليات الرقابة والرصد الرسمية، فإن إشراك الآباء من الممكن أن يشكل استراتيجية قوية لزيادة الجودة. وبوسع الآباء أن يساهموا في إدارة خدمات رعاية الطفل، ودعم تقدم أطفالهم من خلال المشاركة في تعلمهم وتنميتهم، ودعم التنظيم الذاتي لخدمات رعاية الطفل والدفع نحو تحقيق جودة أعلى.
- **برامج تدريب العاملين في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر:** تُعد برامج التدريب على الجودة هامة للغاية. ولا ينبغي أن تمتد هذه البرامج على مستوى الدرجات العلمية متعددة السنوات؛ فالبرامج الأقصر يمكن أن تكون أسهل في الإعداد وأكثر فعالية إذا كانت مستهدفة، وعملية للغاية، وإذا استمر دعم الممارسين من خلال التطوير المهني المستمر.
- **المعايير المهنية والعرفان للقوى العاملة:** وتسلط مبادرة القوى العاملة في مرحلة الطفولة المبكرة[٢٠] الضوء على أهمية خلق كفاءات مؤهلة ومعايير راسخة توجه عمل العاملين في مجال رعاية الطفل في مرحلة مبكرة وتحديد مسارات وظيفية واضحة. ومن الأهمية بمكان أيضاً وضع جداول للمرتبات (بأجور معيشية) والرفع من وضع المهنة. ومن الممكن النظر إلى الطرق المرنة التي يسلكها الممارسون عبر كامل الفئة العمرية (من الولادة إلى الالتحاق بالتعليم الأساسي)، والتي تتسم بمرتبات وهياكل عمالة متقاربة، من أجل تجنب التقليل من قيمة ممارسي رعاية الطفل الذين يركزون على الأطفال الأصغر سنا.
- **جمع البيانات:** تُشكل البيانات عنصراً أساسياً، لذا فمن الأهمية بمكان أن تعمل الحكومات على وضع نظام جيد لجمع البيانات بهدف توجيه تصميم السياسات وتنفيذها، وتحميل الأجزاء الرئيسية من نظام رعاية الطفل مسؤوليتها.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي البلدان التي يتم تشجيع توفير الخدمة في القطاع غير الحكومي فيها، ينبغي أن يكون هناك دعم إضافي لمساعدة صغار مشغلي خدمات رعاية الطفل، ولا سيما مقدمي الرعاية في المنازل، على تحقيق الجودة والقدرة على الاستمرار. ويمكن أن يشمل هذا الدعم إنشاء شبكات (بما في ذلك المزيد من الامتيازات الرسمية)، وآليات دعم الأقران، وبرامج التدريب، والوصول إلى موارد التعلم، وما إلى ذلك.

انظر الملحق ج، الهدف ٥ للاطلاع على أمثلة لتوضيح هذه الجوانب المختلفة ومقارنة لمعايير الجودة وترتيبات الرقابة والرصد في خمسة بلدان (جامايكا وتشيلي والدانمارك والمملكة المتحدة والهند). ويتضمن الملحق د أيضا مزيدا من المعلومات عن البرامج التي تدعم صغار المشغلين وأمثلة عليها، لتشجيع النماذج ذات الجودة والمستدامة ماليا (مثل كيدوغو مامابرينيورس Kidogo Mamapreneur في كينيا و SmartStart في جنوب افريقيا).

٢٠ https://www.issa.nl/workforce

موجز الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق سياسة الأهداف الخمسة

الجدول ٣-٣ موجز الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق سياسة الأهداف الخمسة

أهداف السياسات	الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتحقيق الأهداف.
الهدف الأول: توسيع نطاق الوصول إلى رعاية الطفل من خلال تشجيع أنواع مختلفة من تلك الخدمة	• إجراء التشخيص على المستوى القطري لفهم احتياجات الأسرة وتعديل أسس وضع البرامج وفقًا لذلك.. • استخدام أدوات متعددة لدعم التوسع في توفير رعاية الطفل (توجد خيارات مختلفة تخص السياسات، بما في ذلك التوفير الحكومي المباشر للخدمة، والدعم المالي للأسر، والحوافز للقطاع غير الحكومي، ورعاية الطفل المدعومة من أصحاب العمل).. • دمج رعاية الطفل في البرامج الحكومية القائمة الأخرى (مثل رعاية الطفل جنبا إلى جنب مع برامج التدريب أو الأعمال العامة لتحقيق أقصى قدر من المشاركة).
الهدف الثاني: إعطاء الأولوية لتغطية رعاية الطفل للأسر الأكثر احتياجًا وضمان توافر خيارات منخفضة التكلفة ومجانية	• إعطاء الأولوية لخيارات رعاية الطفل للأسر المستضعفة (مثل المساحات المخصصة، والتزويد المستهدف بالخدمة). • دعم تكاليف رعاية الطفل بشكل كبير على الأقل بالنسبة للأسر الأكثر احتياجًا (من خلال الدعم المالي للأسر و / أو الإعانات المقدمة إلى مقدمي الخدمات غير الحكوميين الذين يخدمون الأسر المستضعفة). • الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وحلول العمال غير الرسميين، بما في ذلك تحديد المساحات التي يمكن استخدامها لتقديم الخدمات للعمال غير الرسميين بالقرب من مواقع عملهم أو أحيائهم. • لضمان العدالة، ضع في الاعتبار احتياجات الأطفال المحرومين بشكل خاص (مثل الأطفال ذوي الإعاقة ، والأقليات العرقية أو اللغوية ، واللاجئين أو غيرهم من المتضررين من العنف والصراعات، وما إلى ذلك). • تطبيق الشروط / اختبار الدخل لاستحقاق الدعم لضمان وصول توفير الخدمة المدعومة من الحكومة وخدمة القطاع غير الحكومي للأسر ذات الدخل المنخفض. • البناء على البرامج القائمة التي تخدم السكان المستضعفين (على سبيل المثال استخدامها لتحديد الفئات السكانية المستهدفة و / أو الاستفادة من تلك الخدمات).
الهدف الثالث: تخصيص التمويل الكافي لجعل رعاية الطفل النوعية ميسورة التكلفة للأسر	• تخصيص التمويل الحكومي الكافي لجعل رعاية الطفل ميسورة التكلفة لجميع الأسر. • الأخذ في الاعتبار مصادر التمويل المتنوعة - التمويل الحكومي، وتمويل أصحاب العمل، والمساهمات الفردية المعقولة (لأولئك الذين يستطيعون تحملها)، وأنواع مختلفة من تمويل القطاع الخاص. • الاستفادة من التمويل الحالي من خلال دمج رعاية الطفل في برامج من أجل استثمارات مربحة للجانبين. • ضمان توفر ميزانية كافية لبناء نظام قوي لضمان الجودة والحفاظ عليه.
الهدف الرابع: تحديد ترتيبات مؤسسية واضحة وقابلة للتطبيق وبناء تماسك النظام	• تحديد الترتيبات المؤسسية لتغطية الخدمات المقدمة للأطفال منذ الولادة وحتى الالتحاق بالتعليم الأساسي لضمان سلامة الطفل وتعزيز تطور الأطفال. • تحديد ركيزة مؤسسية واضحة مع التكليف والموارد اللازمة لتعزيز الوصول إلى الرعاية وضمان جودتها، جنبا إلى جنب مع الأدوار والمسؤوليات الواضحة لمشاركة القطاعات والهيئات الأخرى. • جمع البيانات بشأن الاستخدام والجودة لتوفير المعلومات من أجل التنفيذ ووضع السياسات. • اتباع نهج يشمل كل الهيئات الحكومية لتحسين البرامج والسياسات لتعزيز كل من تنمية الطفل وتوظيف المرأة وضمان اتساق النظام (مع مراعاة السياسات التكميلية الأخرى مثل إعانات الأطفال وإجازة الوالدية).
الهدف الخامس: ضمان تواجد الأطفال في بيئات آمنة ومحفزة من خلال نظام قوي لضمان الجودة وقوى عاملة مدعومة وقادرة	• وضع اشتراطات التسجيل التي تنطبق على جميع أنواع مقدمي الخدمات، وتعكس الظروف المحلية، وقابلة للتنفيذ بدرجة كافية لتشجيع التسجيل. • تطوير معايير جودة شاملة ومتماسكة (مع معايير دنيا واضحة ومسارات تقدمية للتحسين بمرور الوقت).. • إنشاء نظم الرصد مع المفتشين المدربين في تنمية الطفولة المبكرة. • تشجيع مشاركة الوالدين وإنشاء آليات لمساعدة الآباء في دعم تنمية أطفالهم والدعوة إلى خدمات عالية الجودة.. • تطوير ودعم التدريب الأولي والمستمر عالي الجودة والدعم لممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر مع التركيز القوي على الممارسة. • إضفاء الطابع الاحترافي على القوى العاملة في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر من خلال المؤهلات الرسمية والمسارات المهنية والأجور المناسبة. • توفير الدعم لمقدمي خدمات الرعاية المنزلية وغيرهم من رواد الأعمال (الشبكات، برامج التدريب والتوجيه، دعم الأقران، الوصول إلى موارد التعلم، إلخ).

٢١ انظر الباب ٤ والملحق د للاطلاع على الأفكار.

باب ٤:

مستقبل رعاية الطفل: الاستفادة من نقاط الدخول القطاعية المتنوعة، ودعم العمليات على المستوى القطري والتوسّع في البحث

وفي الباب الثالث سلّطنا الضوء على سياسة الأهداف الخمسة من أجل الحكومات لتركز عليها من أجل التوسع في الوصول إلى رعاية الطفل بأسعار معقولة وذات جودة وتلبي احتياجات كل الأسر. وفي هذا الباب، نبرز ثلاثة مجالات لمزيد من العمل لدعم توسيع نطاق رعاية الطفل في أنحاء العالم: تحديد مصادر تمويل جديدة ونقاط دخول قطاعية متنوعة والاستفادة منهما؛ ودعم العمليات على المستوى القطري وتطوير أدوات لدعم التشخيص والتنفيذ على المستوى القطري؛ وتوسيع نطاق بحوث رعاية الطفل.

تحديد مصادر تمويل جديدة ونقاط دخول قطاعية متنوعة والاستفادة منهما

تعتبر رعاية الأطفال أمرًا محوريًا لحل العديد من التحديات التي تواجهها الحكومات، وهناك العديد من نقاط الدخول المحتملة والمتنوعة التي يمكن الاستفادة منها لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية طفل ذات جودة وبأسعار معقولة. ورغم أن التمويل الجديد مطلوب بلا شك لتوسيع نطاق الوصول للخدمات نظراً للحجم المطلوب، فهناك أيضاً عدد من الفرص للاستفادة من التمويل في إطار البرامج القائمة التي من الممكن أن تمول التوسع في رعاية الطفل. ويوضح الجدول ٤-١ بعض نقاط الدخول هذه. ومن الممكن أن يعمل البحث عن هذه الفرص والاستفادة منها في البلدان على تعظيم العائدات على الاستثمارات ومساعدة الحكومات في تحقيق أهداف متعددة مع وجود مصادر محدودة للتمويل. وتوفر هذه الفرص على المدى القريب خيارات عملية وسريعة لزيادة الموارد المتاحة لدعم توسيع نطاق خدمات رعاية الطفل، في حين تعمل الحكومات على تعبئة موارد جديدة.

في الملحق د ، نقدم المزيد من التفاصيل حول خمسة أفكار للاستثمارات الذكية التي تحقق العديد من الأهداف باستخدام مسار تمويلي واحد: '١' توفير رعاية الطفل لتيسير المشاركة في برامج المهارات والتدريب؛ '٢' استخدام برامج المهارات والتدريب لبناء قوة العمل المعنية برعاية الطفل؛ '٣' دعم رواد الأعمال لافتتاح مشاريع رعاية الطفل الخاصة بهم؛ '٤' الاستفادة من برامج الصحة والتغذية لدعم رعاية الطفل؛ '٥' تأسيس خدمات رعاية الطفل لتعظيم المشاركة في خطط الأعمال العامة (مثل دور الحضانة المتنقلة).

الجدول ٤-١ نقاط الدخول القطاعية المحتملة للاستثمار في رعاية الطفل

الموضوع	أمثلة على طرق دعم رعاية الطفل
التعليم	• زيادة برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة ما قبل المدرسة مع مراعاة كيفية خدمتها أيضًا لوظيفة رعاية الطفل (ساعات العمل، والموقع، وما إلى ذلك) • وضع وتنفيذ لوائح ومعايير جودة لجميع أشكال توفير خدمات التعلم المبكر، بما في ذلك رعاية الطفل (بالتعاون مع قطاعات أخرى) • توفير رعاية الطفل لتيسير المشاركة في برامج المهارات والتدريب • استخدام برامج المهارات والتدريب لبناء قوة العمل لرعاية الطفل
الصحة والتغذية	• استخدام مرافق رعاية الطفل للوصول بالخدمات إلى الأطفال لمعالجة سوء التغذية والحد من التقزم، خاصة خلال الأيام الألف الأولى الحرجة • الاستفادة من برامج الصحة والتغذية لدعم رعاية الطفل • استخدام مرافق رعاية الطفل كنقاط إحالة وتحسين كفاءة العاملين في مجال الصحة المجتمعية • الأخذ في الاعتبار عبء رعاية الطفل الذي يقع على الأخوات الأكبر سنا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب فيما يتصل بالتحاق الفتيات في سن المراهقة بالمدارس، وفي نهاية المطاف تأخير الزواج والحد من حمل المراهقات
النوع الاجتماعي	• توسيع نطاق رعاية الطفل من أجل تحسين توظيف المرأة • دعم رائدات الأعمال لتوفير خدمات رعاية الطفل • تعزيز السياسات التكميلية حول إجازة الأمومة / الأبوة وساعات الرضاعة الطبيعية أثناء العمل
الحماية الاجتماعية والوظائف	• تأسيس خدمات لرعاية الطفل لتعظيم المشاركة في سوق العمالة الفاعلة وبرامج التمكين وإتمامها، بما في ذلك برامج المهارات والتدريب وخطط الأعمال العامة (مثل إنشاء حضانات متنقلة) • تشجيع رعاية الطفل لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل • تعزيز التحويلات النقدية أو منح مساعدة الطفل، والتي يمكن استخدامها لرعاية الطفل و/أو استحقاقات الأمومة • تعزيز السياسات واللوائح التكميلية حول إجازة الأمومة / الأبوة • توسيع نطاق تغطية الاستحقاقات التكميلية، مثل إجازة الأمومة/الأبوة، للعاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء (على سبيل المثال، عن طريق تقديم مساهمة تطوعية في الضمان الاجتماعي)
الزراعة	• تأسيس خدمات رعاية الطفل لضمان سلامة الأطفال وزيادة الانتاجية الزراعية
التنمية الحضرية	• إنشاء مرافق لرعاية الطفل للعاملات في المناطق الصناعية والأماكن العامة الحضرية (مثل الأسواق ومقالب النفايات) • الاستثمار في مرافق رعاية الطفل كجزء من برامج "ترقية الأحياء الفقيرة (العشوائية)"
القطاع الخاص	• تشجيع رعاية الطفل لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وإنتاجية الأعمال • تأسيس خدمات رعاية الطفل لتحقيق أقصى قدر من المشاركة في برامج التدريب • دعم توسيع نطاق رعاية الطفل من خلال آليات تمويل مبتكرة • إعطاء الأولوية لقطاع رعاية الطفل في تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME)

دعم العمليات على المستوى القطري وتطوير الأدوات اللازمة لدعم التشخيص والتنفيذ على المستوى القطري

وسوف تتطلب الجهود الرامية إلى التوسع في الوصول إلى رعاية الطفل ذات الجودة والميسورة التكلفة في أغلب البلدان المزيد من النُهج المقصودة والتي تشمل جميع الكيانات الحكومية، ودعم الحكومات للمشاركة في الحوار عن السياسات عبر القطاعات، والميزانيات، والترتيبات المؤسسية. وهناك احتياج إلى الأدوات اللازمة لتزويد صناع السياسات بالمعلومات اللازمة لتصميم سياسات وبرامج أفضل، وخاصة:

- التحليلات المالية ووضع الميزانية (بما في ذلك مراجعات على الإنفاق العام وغيرها من المراجعات على الميزانيات القائمة وفرص تمويل جديدة)
- أدوات التشخيص للنظر إلى الأسواق والطلب والعرض
- عمليات التقييم المؤسسي والتشخيص على مستوى الأنظمة
- معايير الجودة الأساسية وإرشادات الحماية التي يمكن تكييفها مع السياقات المحلية.

توسيع نطاق أبحاث رعاية الطفل

وكما لاحظنا في أبواب أخرى من هذه الورقة البحثية، فإن عددا من الفجوات في المعلومات تعيق الجهود الرامية إلى فهم رعاية الطفل بشكل أفضل، والديناميات بين سياسات البلدان، والخيارات الاسرية، وتنوع النتائج وقوى السوق داخل البلدان. وتتمثل إحدى التحديات في أن الكثير من الأبحاث حول رعاية الطفل حتى الآن ركزت على مجموعة ضيقة من النتائج (على سبيل المثال، على توظيف المرأة أو تمكينها، أو تنمية الطفل، أو إنتاجية الأعمال). وهناك موجة جديدة من التقييمات جارية وبدأت تؤتي ثمارها وتنظر بشكل أكثر شمولية إلى النتائج المتصلة برعاية الطفل. ويسلط الجدول ٤-٢ الضوء على مجالات محددة لمزيد من البحوث.[٢٢]

الجدول ٤-٢ موجز المجالات التي تتطلب مزيدا من البحث المرتبط برعاية الطفل

	الموضوع	الوصف / أسئلة البحث
تقييمات الحالة على المستوى القطري	بيانات قطرية عن رعاية الطفل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (مصنفة حسب فئة الدخل)	• جانب الطلب: ما هي ترتيبات رعاية الطفل التي يستخدمها الوالدين؟ ما حجم الطلب على خدمات رعاية الطفل وهل الوالدين على دراية بأنواع العرض المختلفة؟ ما العوامل الأكثر أهمية للوالدين في سياقات مختلفة؟ كيف ينظر الوالدين إلى الجودة؟ ما مدى استعداد الآباء للدفع وما مدى حساسية استخدام خدمات رعاية الطفل إلى الأسعار (المرونة السعرية)؟ • جانب العرض: ما هي الأشكال المختلفة من خدمات رعاية الطفل المتوفرة وما هي حصصها النسبية في السوق؟ ما هي نماذج التشغيل المختلفة بما في ذلك الخدمات المقدمة والجودة والرسوم (الأرقام المطلقة وكنسبة مئوية من الدخل)؟ ما هي العوائق التي يواجهها مقدمو الرعاية من القطاع الخاص في دخول قطاع رعاية الطفل وتحقيق الاستدامة المالية؟ • ما هي التوقعات المتعلقة بالعرض والطلب على رعاية الطفل؟ • ما هي الأسئلة التي يمكن دمجها في مختلف مسوحات الأسرة والتوجهات من أجل جمع معلومات إضافية بسرعة وسهولة عن سوق رعاية الطفل، واستفادة الأسرة، والتفضيلات في بلدان مختلفة؟

٢٢ تم تطوير جدول الأعمال البحثي هذا مع المشاركين في ورشة عمل لمدة يومين في يوليو ٢٠١٩ لمناقشة الرسائل والاستراتيجية والمحتوى الذي توصلت إليه الورقة البحثية.

تم إدراج المشاركين في الجزء الخاص بالشكر والتقدير هذه الورقة.

الجدول ٤-٢ موجز المجالات التي تتطلب مزيدا من البحث المرتبط برعاية الطفل (تابع)

	الموضوع	الوصف / أسئلة البحث
زيادة فهم أثر رعاية الطفل	نتائج تنمية الطفل والتوازن بين التكلفة والجودة	• ما هو تأثير رعاية الطفل على نتائج تنمية الطفل، بما فى ذلك الإدراكية، والاجتماعية - العاطفية، والبدنية، والصحة والتغذية؟ • ما هو مستوى الجودة المطلوب لتحقيق الأثر الإيجابى، وما هى تكلفته؟ • ما جوانب الجودة الأكثر أهمية لتحقيق نتائج الطفل المرجوة؟
	تحقيق نتائج توظيف وتمكين المرأة	• ما هو تأثير خدمات رعاية الطفل على المشاركة الاقتصادية، بجانب معدلات مشاركة المرأة فى القوى العاملة FLFP (ساعات العمل ومستويات الدخل وجودة التوظيف)؟ • ما هو تأثير رعاية الطفل على النطاق الأوسع للرفاه والتمكين؟ • إلى أي مدى تؤثر جودة توفير رعاية الطفل على نتائج المشاركة الاقتصادية والرفاه؟
	النتائج الاقتصادية	• ما هي الفوائد الاقتصادية الأوسع نطاقاً للاستثمار في رعاية الطفل؟
	نتائج الأعمال	• ما هو تأثير رعاية الطفل على إنتاجية الأعمال، وكيف يتم تؤثر جودة رعاية الطفل عليها؟
خيارات وأدوات	نماذج قابلة للتعديل للوصول إلى الأسر المستضعفة	• ما هي بعض أفضل الممارسات حول النماذج ذات الجودة والقابلة للتعديل للأسر المستضعفة (بما فى ذلك الأسر ذات الدخل المنخفض، وتلك التى تعمل فى القطاع غير الرسمى، وتلك الأسر في المناطق الريفية، وما إلى ذلك)؟
	الأثر المقارن وتكامل رعاية الطفل وغيرها من المساعدات الاجتماعية	• كيف تقارَن الاستراتيجيات المختلفة (والمزيج بين الاستراتيجيات) في تأثيرها على تنمية الطفل ومشاركة المرأة الاقتصادية وتمكينها؟ وتشمل الاستراتيجيات رعاية الطفل، وإجازة الأمومة والأبوة، ومنح الأطفال.
	تشجيع نماذج القطاع غير الحكومي ذات الجودة	• ما هي نماذج الأعمال القابلة للتطبيق بالنسبة لمقدمي خدمات رعاية الطفل من القطاع الخاص؟ • ما هي الطرق الأكثر فعالية لتحفيز مقدمي الخدمات الخاصة لتحسين الجودة؟
	مشاركة الوالدين	• ما هى نماذج أفضل الممارسات التى تدمج الآباء فى هياكل الحوكمة؟ • ما هي نماذج أفضل الممارسات التي تدمج الآباء في هياكل الحوكمة؟ • إلى أي مدى يدرك الوالدين فوائد رعاية الطفل؟ • كيف ينظر الوالدين إلى الجودة؟
	معايير الجودة وقياسها	• ما هى الأدوات المناسبة لقياس تنمية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٦ سنوات؟ • ما الذي ينبغى للبلدان تضمينه فى أطر عمل معايير الجودة (المعايير الدنيا والجوانب الأكثر تقدماً)؟ • ما هي الطرق الممكنة لقياس ورصد جودة توفير خدمات رعاية الطفل؟ • ما هي عوامل الكفاءة الأساسية لممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر؟
	دروس من أشكال أخرى من أشكال الرعاية غير المدفوعة الأجر	• ما هي النتائج وماذا تعلمنا من نماذج الرعاية الأخرى، مثل رعاية المسنين أو المرضى من أفراد الأسرة أو ذوي الإعاقة؟

خاتمة

تشكل زيادة الوصول إلى رعاية الطفل ذات الجودة والميسورة التكلفة أداة أساسية لمساعدة البلدان على فتح مسارات للتخلص من الفقر، وبناء رأس المال البشري، وزيادة العدالة، وكل هذا يشكل أساسيات للنمو الاقتصادي والإنتاجية في أي بلد. وهناك عدد من الفرص التي يمكن الاستفادة منها لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل، والعمل عبر القطاعات ومن خلال مجموعة متنوعة من نقاط الدخول. ويشكل الاعتراف بالعوامل الخارجية الإيجابية الكبيرة المرتبطة برعاية الطفل، وأن رعاية الطفل مسؤولية مشتركة أهمية بالغة في الجهود الرامية إلى توسيع نطاق خدمات رعاية الطفل. وسوف تتطلب زيادة الوصول إلى رعاية الطفل ذات الجودة والميسورة التكلفة حشد مصادر التمويل العام والخاص، والتحولات في السياسة العامة، والتوفير الإبداعي للخدمات، والتركيز على ضمان الجودة. وسوف يشكل التمويل العام أهمية بالغة لضمان الوصول العادل وبشكل فعَّال إلى المجموعات السكانية الأكثر احتياجًا. ومن الممكن الاستعانة بمصادر وبرامج مالية عديدة قائمة بالفعل على نحو أفضل للبدء في سد الفجوة. ولكن هذا سوف يكون مجرد بداية ـ وسوف يتطلب الأمر موارد إضافية في أغلب البلدان.

ويتعين على الحكومات أن تضمن توفير رعاية الطفل، ميسورة التكلفة، وذات الجودة اللائقة، وتلبية احتياجات كل الأسر. ونقترح سياسة من خمس أهداف للحكومات من أجل أن تفي بهذه المسؤولية:

توسيع نطاق الوصول لرعاية الطفل من خلال تعزيز أشكال متنوعة من الخدمات.

إعطاء الأولوية لتغطية رعاية الطفل للأسر الأكثر احتياجًا وضمان توفر خيارات منخفضة التكلفة ومجانية.

تخصيص التمويل الكافي لجعل رعاية الطفل ذات الجودة في متناول الأسر.

تحديد ترتيبات مؤسسية واضحة وقابلة للتطبيق وبناء تماسك النظام.

ضمان تواجد الأطفال في بيئات آمنة ومحفزة من خلال نظام قوي للجودة وقوة عاملة مدعومة وقادرة.

أكثر من ٤٠٪ من كل الأطفال (حوالي ٣٥٠ مليون طفل) ممن هم دون سن الالتحاق بالتعليم الأساسي في جميع أنحاء العالم يحتاجون إلى رعاية ولا يمكنهم الوصول إليها. وسيتطلب تحقيق الجودة ويسر التكلفة لرعاية الطفل لجميع الأسر التي تحتاج إليها، التزامات سياسية ومالية متزايدة في كثير من البلدان، ومن الضروري أن تتصرف الحكومات الآن. وتكافح العديد من الأسر بشدة من أجل كسب العيش ومنح أطفالها أفضل بداية ممكنة. والواقع أن هذه الأسر ليست في وضع يسمح لها بالنظر في التوازن الأمثل بين عمل المرأة وتنمية الأطفال. فهم يحتاجون إلى حلول ويستحقونها الآن. ونحن نخفق مع هذا الجيل والاجيال المقبلة. ويمثل التوسع في رعاية الطفل ذات الجودة فرصة رائعة لتوفير فرص عمل أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً من خلال تحسين توظيف المرأة وإنتاجيتها، ونتائج الطفل، ورفاه الأسرة، وإنتاجية الأعمال، والتنمية الاقتصادية العامة.

الملحقات

توفر الملحقات تفاصيل إضافية ويمكن استخدامها كموارد مستقلة لمواضيع معينة.

الملحق أ.
منهجية مفصلة لتقدير الحاجة إلى أماكن لرعاية الطفل

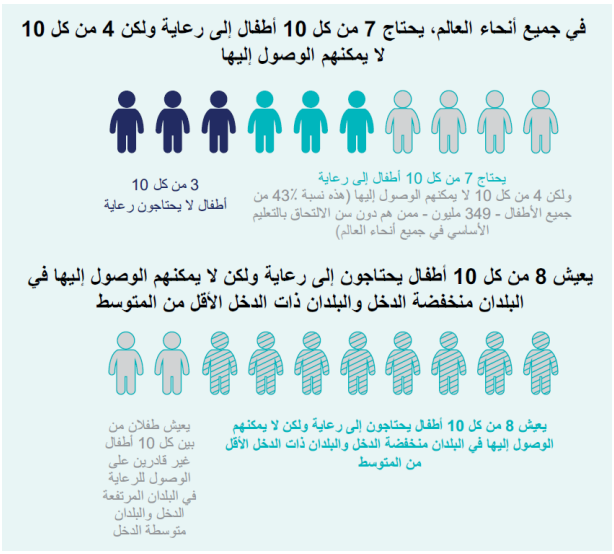

- **أكثر من ٤٠ في المائة من الأطفال (حوالي ٣٥٠ مليون طفل) ممن تقل أعمارهم عن سن الالتحاق بالتعليم الأساسي يحتاجون إلى رعاية ولكنهم لا يستطيعون الوصول إليها.**

- **يؤثر تحدي رعاية الطفل بشكل غير متناسب على الأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط: وهناك ما يقرب من ثمانية من كل عشرة أطفال يحتاجون إلى رعاية ولكن لا يمكنهم الوصول إليها في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.**

- **احتمال حصول طفل يعيش في بلد منخفض الدخل على رعاية أقل بخمس مرات تقريبًا من طفل يعيش في بلد مرتفع الدخل.**

وقد استخدمنا البيانات المتاحة ومجموعة من الافتراضات لتقدير الحاجة العالمية لرعاية الطفل وتقديم مؤشر على الفجوة في العرض. ولقد استخدمنا بيانات أعداد السكان الخاصة بكل بلد ومعدلات مشاركة المرأة في قوة العمل لتقدير الاحتياج، ومن ثم معدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة على مستوى كل بلد على حدة

واستقرأنا معدلات التحاق الاطفال (حسب مستوى الدخل القطري) لتقدير التغطية والفجوة في الوصول إلى الرعاية الحاليين.

وفي مختلف أنحاء العالم، نقدر أن ٤٣ في المائة من كل الأطفال (٣٤٩ مليون طفل) ممن تقل أعمارهم عن سن الالتحاق بالتعليم الأساسي يحتاجون إلى رعاية ولكن لا يستطيعون الوصول إليها. وتُعد الحاجة إلى رعاية الطفل في مختلف أنحاء العالم كبيرة بوجود ٧٢ في المائة من الأطفال (٥٩٣ مليون طفل) ممن تقل أعمارهم عن سن الالتحاق بالتعليم الأساسي يحتاجون إلى رعاية. فأغلبية الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية (٥٩٪) لا يمكنهم الوصول إليها.

والفجوة في الوصول للرعاية كبيرة في جميع الفئات العمرية، ولكنها الأكبر نسبيا للأطفال دون سن الثالثة (٧٢ في المائة من الأطفال دون سن الثالثة الذين يحتاجون لرعاية لا يمكنهم الوصول إليها، مقارنة ب ٥٢ في المائة من الأطفال الذين يحتاجونها ولا يمكنهم الوصول إليها فوق سن الثالثة). ولقد أدى التوسع الحديث في مرحلة ما قبل المدرسة إلى تضييق الفجوة بين الأطفال الأكبر سناً، ولكن الأمر يتطلب استجابات بإرادة سياسية - لا سيما بالنسبة للأطفال دون سن الثالثة - والتي من غير المرجح أن يتم سد الفجوة بدونها.

نظرة عامة على الافتراضات والحسابات

وتعد نقطة البداية بالنسبة لعدد الأطفال دون سن الالتحاق بالتعليم الأساسي هي ٨١٩ مليون طفل (٤٠٦ ملايين طفل دون سن الثالثة و٤١٣ مليون طفل من سن الثالثة حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي).[٢٣] وبالنسبة للأطفال دون سن الثالثة (يشمل من صفر إلى ٢)، نستخدم معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة لمنظمة العمل الدولية لحساب عدد الأطفال الذين لديهم أمهات عاملات لتقدير عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى شكل من أشكال الرعاية.[٢٤] ويعادل هذا تقديرًا يفيد بأن ٢٠٩ مليون طفل دون سن الثالثة يحتاجون إلى رعاية (٥١ في المائة من جميع الأطفال دون سن الثالثة). ونظرًا لعلمنا بأن عدد النساء اللواتي مُنعن من الانضمام للقوى العاملة أكبر كثيراً بسبب الافتقار إلى رعاية الطفل، فإن هذا التقدير أقل من الواقع ولا يعكس أولئك اللاتي هم خارج القوى العاملة. وبالنسبة للعديد من النساء القريبات من سوق العمل فإن توفر رعاية الطفل يستطيع أن يمكنهن من الانضمام إلى القوى العاملة.

٢٣ استنادا إلى إحصاءات البنك الدولي المتعلقة بالصحة والتغذية والسكان: تقديرات السكان لعام ٢٠١٨. نضم جميع الأطفال حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي. يتم حساب التقديرات لكل بلد وفقًا للسن الرسمي للالتحاق بالتعليم الأساسي، والذي يتراوح بين ٥ و٧ سنوات ولكنه يبلغ ٦ سنوات في حوالي ٧٠ بالمائة من البلدان (وفقًا لمؤشر أنظمة التعليم التابع لمعهد اليونسكو للإحصاء UIS: سن الالتحاق الرسمي لكل مستوى من التصنيف الدولي الموحد للتعليم - التعليم الأساسي). قد يؤدي استخدام مصادر بيانات أقدم إلى ظهور أرقام مختلفة قليلاً.

٢٤ ندرك التنوع في الهياكل الأسرية، وأن بعض الأسر قد يكون لديها أم واحدة تعمل وأم واحدة تقيم في المنزل أو أب يبقى في المنزل لرعاية الأطفال أو والد واحد فقط. ولا يزال معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة FLFP أفضل بديل متاح للعمل لتقدير عدد الأسر التي لديها والدام عاملان أو الأسر التي يعولها والد واحد بوجود والد واحد فقط يعمل

وبالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي (حتى سن ٦ سنوات في الغالب)، فإننا نقسم هذه الفئة إلى اثنتين. أولا، نستخدم السياسات القطرية لمرحلة ما قبل المدرسة لتقدير عدد الأطفال الشمولين في الفئة العمرية في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي الرسمية في كل بلد، وبالتالي من ينبغي عليهم أن يلتحقوا بمرحلة ما قبل المدرسة. بالنسبة لمعظم البلدان، يبدأ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في سن الثالثة، وفي جميع البلدان تقريباً تبدأ ببلوغ سن الرابعة.[٢٥] وبالنسبة للأطفال في البلدان التي لا تبدأ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في سن الثالثة، فإننا نتبع المنهجية للأطفال دون سن الثالثة ونفترض أن جميع الأطفال الذين لديهم أمهات عاملات بحاجة إلى رعاية. ويعادل ذلك التقديرات القائلة بأن ٣٨٤ مليون طفل من سن الثالثة إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي ممن يحتاجون إلى رعاية (٩٣ في المائة من مجموع الأطفال من سن الثالثة إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي). وفي المجموع، عبر كلتا الفئتين العمريتين، يحتاج ٥٩٣ مليون طفل حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى رعاية، أي ٧٢ في المائة من كل الأطفال في هذه الفئة العمرية.

الجدول أ.١ الحاجة العالمية الحالية لرعاية الطفل: التقديرات

	الإجمالي	الافتراضات / المصادر
#الأطفال دون سن الثالثة ممن لديهم أم عاملة، ويحتاجون إلى حل لرعاية الطفل (بالملايين)	٢٠٩	**الخطوة ١)** باستخدام تقديرات بنك بيانات البنك الدولي للسكان لعام ٢٠١٨، نحتسب عدد الأطفال الذين يبلغون من العمر ٠ و١ و٢ ليصل إلى ما مجموعه ٤٠٦ ملايين طفل دون سن ٣ سنوات. **الخطوة ٢)** نستخدم معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة FLFP لكل بلد (مع زيادة بمقدار ٧ نقاط مئوية لتعكس التقصير في الإبلاغ في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل*) لتقدير عدد الأطفال دون سن ٣ سنوات ممن لديهم أمهات عاملات. وهذا يعادل ٢٠٩ مليون طفل (٥١٪ من الأطفال دون سن الثالثة). ونحن ندرك التنوع في الهياكل الأسرية، وأن بعض الأسر قد يكون لديها أم تعمل وأم تبقى في المنزل أو أب يبقى المنزل لرعاية الأطفال أو أسرة بوالد واحد. نستخدم معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة FLFP لأنه الخيار الأفضل المتاح كبديل لتقدير عدد الأسر التي يعمل والديها أو الأسر ذات العائل الواحد.
# الأطفال البالغين من العمر سنوات ٣ إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي ممن يحتاجون إلى الوصول إلى رعاية الطفل/ مرحلة ما قبل المدرسة (بالملايين)	٣٨٤	**الخطوة ١)** نستخدم البيانات السكانية لبنك بيانات البنك الدولي لحساب عدد الأطفال في السن الرسمي لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي في كل بلد (الأعمار الرسمية كما هي مفصلة في البيانات التعريفية لمعهد اليونسكو للإحصاء لعدد السكان في سن ما قبل المدرسة). وبالنسبة للأطفال في هذه البلدان، نفترض أن ١٠٠ في المائة من الأطفال في السن الرسمي لمرحلة التعليم ما قبل الأساسي يجب أن تتاح لهم إمكانية الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي. ويبلغ هذا العدد ٣٥٢ مليون طفل. **الخطوة ٢)** بالنسبة إلى ٦٣ مليون طفل من ال ٢٢٥/٦٧ بلد التي لا تبدأ فيها مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في سن ٣ (أو في حالات قليلة سن ٤ أو ٥)، فإننا نتبع نفس المنهجية للأطفال دون سن ٣ سنوات ونفترض أن جميع الأطفال الذين لديهم أمهات عاملات بحاجة لرعاية. ويبلغ مجموع هذا العدد حوالي ٣٤ مليون طفل من سن الثالثة إلى سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي يحتاجون إلى رعاية.
إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ وسن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي وبحاجة إلى الوصول إلى رعاية (بالملايين)	٥٩٣	يبلغ هذا العدد ٢٠٩ مليون طفل (أقل من ٣ سنوات) بالإضافة إلى ٣٨٤ مليون طفل (من سن ٣ سنوات إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي)
النسبة المئوية لجميع الأطفال الذين يبلغون من العمر ٠ إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي ويحتاجون إلى رعاية /مرحلة ما قبل المدرسة	٧٢٪	٨١٩/٥٩٣ مليون طفل.

** غالبًا ما تكون تقديرات المشاركة في القوى العاملة أقل من الحقيقة، بسبب التناقضات فيما يشكل نشاطًا اقتصاديًا (مما يؤدي إلى عدم احتساب العديد من الأنشطة غير الرسمية)، وسوء صياغة الأسئلة، وفترات الاستدعاء أقصر من أن تأخذ في الحسبان بسبب الموسمية والوظائف المتعددة (فوكس وبيمهيزاي ٢٠١٣؛ فوكس وآخرون ٢٠١٣). والواقع أن هناك نقص في الإبلاغ عن عمل المرأة بشكل خاص (فوكس وبيمهيزاي ٢٠١٣؛ لانجستن وسالم ٢٠٠٨). وقد أشارت عدة دراسات من تنزانيا وأوغندا ومصر إلى زيادة بنسبة ٧ إلى ١٠ نقاط مئوية على الأقل في معدلات التوظيف عند تعديل هذه المشكلات (لانجستن وسالم ٢٠٠٨؛ وبارداسي وآخرون ٢٠١٠؛ فوكس وبيمهيزاي ٢٠١٣). ولقد استخدمنا زيادة بمقدار ٧ نقاط على أحدث معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة التي قدرها البنك الدولي في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط.*

٢٥ إن الفرق في منهجية الاطفال الذين تزيد أعمارهم عن ٣ سنوات يتماشى مع الموقف المقبول عالميا ألا وهو أن الاطفال ينبغي أن يلتحقوا بعام واحد على الاقل من مرحلة التعليم ما قبل المدرسة. ويدعو هدفي التنمية المستدامة ٤. ٢ الدول إلى "ضمان قدرة كل الأطفال على الوصول إلى خدمات ذات جودة للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، والرعاية والتعليم ما قبل الأساسي حتى يكونوا مستعدين للتعليم الأساسي" بحلول عام ٢٠٣٠. انظر أيضاً ورقة اليونيسيف الأخيرة، *"عالم جاهز للتعلم". إعطاء الأولوية للتعليم ذي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة* (٢٠١٩).

ويبين الجدول أ-٢ تصنيف الأطفال البالغ عددهم ٥٩٣ مليون طفل حسب مستوى الدخل القطري والعمر، ويبين جميع الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية في كل فئة عمرية، وعدد الأطفال الذين تتاح لهم حاليا إمكانية الوصول إلى رعاية في كل فئة عمرية، والفجوة في الوصول إلى الخدمة في كل فئة عمرية (مع التمييز بين الأطفال دون سن الثالثة والأطفال من سن الثالثة إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي).

ولتقدير الفجوة في الوصول للخدمة بالنسبة إلى أولئك الذين يحتاجون إلى حلول لرعاية الطفل، نستخدم أحدث معدلات الالتحاق للأطفال في سن مرحلة ما قبل المدرسة[٢٦] ومعدلات الالتحاق المقدرة لرعاية الطفل لمن تقل أعمارهم عن ٣ سنوات (وبالنسبة للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ٣ سنوات، ويعيشون في بلدان يكون فيها السن الرسمي للالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة أكبر من سن ٣ سنوات). ووفقاً لتقديراتنا فإن ٣٤٩ مليون طفل يحتاجون إلى رعاية (بما في ذلك مرحلة ما قبل المدرسة) غير ملتحقين حالياً (٥٩ % من هؤلاء الذين يحتاجون إليها).

الجدول أ.١,٢

الحاجة إلى رعاية الطفل والفجوة في العرض مُصنفة حسب مستوى الدخل القطري (للأطفال دون سن الثالثة)

تحت عمر ٣	مستوى الدخل القطري					الافتراضات / المصادر
	مرتفع	أعلى من الأوسط	أقل من المتوسط	منخفض	المجموع *	
# الأطفال دون سن الثالثة (بالملايين)	٤٠	١١٠	١٨٦	٧٠	٤٠٦	وفقا للحسابات الواردة في الجدول أ - ١، والمصنفة حسب مستوى الدخل القطري
عدد الأطفال دون سن الثالثة وفي حاجة لرعاية (بالملايين)	٢١	٥٨	٨٢	٤٧	٢٠٩	وفقا للحسابات الواردة في الجدول أ - ١، والمصنفة حسب مستوى الدخل القطري
الحاجة كنسبة مئوية لجميع الأطفال دون سن ٣ سنوات	٥٣٪	٥٣٪	٤٤٪	٦٨٪	٥١٪	
عدد الأطفال دون سن ٣ ممن التحقوا بالرعاية	١٣	٢٢	١٩	٥	٥٩	تقديرات تستند إلى البيانات المحدودة المتاحة**
الالتحاق كنسبة مئوية من الأطفال دون سن الثالثة في احتياج لرعاية	٦٣٪	٣٨٪	٢٣٪	١٠٪	٢٨٪	
الفجوة في الوصول للخدمة للأطفال دون سن الثالثة الذين يحتاجون إلى رعاية	٧,٨	٣٦	٦٤	٤٣	١٥٠	
الفجوة كنسبة مئوية من الأطفال دون سن الثالثة الذين يحتاجون إلى رعاية	٣٧٪	٦٢٪	٧٧٪	٩٠٪	٧٢٪	

**نتيجة للتقريب العددي، قد لا تكون الأرقام مجمّعة بدقة إلى الإجماليات المتوفرة*

***بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع: المتوسط في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ((OECD، ٣٣ OECD) % قاعدة بيانات الأسرة لنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي PF٣,٢. A (٢٠١٦). بالنسبة للبلدان ذات الدخل الأعلى من المتوسط: يقدر بـ ٢٠٪، ويُعتقد أن هذا التقدير أعلى استناداً إلى البرازيل وكولومبيا والإكوادور والمكسيك وكوستاريكا (التي تتراوح بين ٢٢٪ إلى أقل من ١٠٪) (دياز رودريغز شاموسي ٢٠١٦). بالنسبة للبلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط: يقدر بـ ١٠٪ استناداً إلى تقديرات أميركا اللاتينية، لأن بوليفيا وغواتيمالا ونيكاراجوا تقديراتها جميعها أقل من ١٠٪ (دياز رودريجيز تشاموسي ٢٠١٦). بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل: ٧٪؛ هناك بيانات محدودة للغاية متاحة للبلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط، ولكن هذه التقديرات اعتبرت معقولة استناداً إلى بيانات المسح التي تشير إلى نسبة ٤٪ إلى ٧٪ (الأمم المتحدة للمرأة، مسح مجموعة عمل إعادة التوجيه والتحكم في فصل العناصر في دلهي عام ٢٠٠٩).*

بيانات اليونسكو، عن معهد اليونسكو للإحصاء https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRE.ENRR تمت زيارة الموقع الإلكتروني في يوليو/تموز ٢٠٢٠

الجدول أ-٢-٢ **الحاجة إلى رعاية الطفل والفجوة في العرض مُصنفة حسب مستوى الدخل القطري (بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الأساسي)**

من سن ٣ سنوات حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي	مستوى الدخل القطري					الافتراضات / المصادر
	مرتفع	أعلى من الأوسط	أقل من المتوسط	منخفض	المجموع *	
عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن ٣ سنوات إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي (بالملايين)	٤١	١١٥	١٨٤	٧٤	٤١٣	وفقا للحسابات الواردة في الجدول أ - ١، والمصنفة حسب مستوى الدخل القطري
عدد الأطفال من سن ٣ إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي وفي احتياج إلى الالتحاق بمرحلة ما قبل بالتعليم الأساسي أو رعاية طفل (بالملايين)	٤٠	١٠٨	١٦٨	٦٩	٣٨٤	وفقا للحسابات الواردة في الجدول أ - ١، والمصنفة حسب مستوى الدخل القطري
الحاجة كنسبة مئوية من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وبلوغ سن الالتحاق بالتعليم الأساسي	٪٩٨	٪٩٤	٪٩١	٪٩٤	٪٩٣	
عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الأساسي، الملتحقين حاليا في شكل ما من اشكال رعاية الطفل او مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (بالملايين)***	٣٣	٨٢	٥٦	١٤	١٨٥	نستخدم بيانات معهد اليونسكو للإحصاء UIS لمعدلات الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي (أحدث رقم متوفر حتى يوليو ٢٠٢٠) للأطفال في السن الرسمي لمرحلة ما قبل بالتعليم الأساسي في بلدان مختلفة. بالنسبة للبلدان القليلة التي لا تتوفر فيها بيانات، نطبق متوسط معدل الالتحاق لفئة الدخل القطري ذات الصلة.
*نسبة الالتحاق كنسبة مئوية من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الأساسي وفي حاجة لرعاية / مرحلة ما قبل المدرسة ******	٪٨٣	٪٧٦	٪٣٣	٪٢٠	٪٤٨	بالنسبة للأطفال في البلدان التي لا يغطي فيها السن الرسمي لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي كل فئة الأطفال من سن ٣ سنوات إلى ٥ سنوات، وفقاً لتقديراتنا فإن كل الأطفال خارج سن مرحلة ما قبل التعليم الأساسي ولديهن أمهات عاملات يحتاجون إلى شكل ما من أشكال رعاية الطفل، ونستخدم نفس معدلات الالتحاق برعاية الطفل لهم مثل الأطفال ما دون سن ٣ سنوات. **
الفجوة في إمكانية وصول الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الأساسي وفي حاجة إلى مرحلة ما قبل التعليم الأساسي / رعاية الطفل (بالملايين)	٦,٨	٢٥	١١٢	٥٥	١٩٨	
الفجوة كنسبة مئوية من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الأساسي وفي حاجة إلى مرحلة ما قبل التعليم الأساسي / رعاية الأطفال	٪١٧	٪٢٤	٪٦٧	٪٨٠	٪٥٢	

**نتيجة للتقريب العددي، قد لا تكون الأرقام مجمّعةً بدقة إلى الإجماليات المتوفرة*

***بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع: المتوسط في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ((OECD، ٣٣ OECD) % قاعدة بيانات الأسرة لنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي PF٣.٢. A ٢٠١٦). بالنسبة للبلدان ذات الدخل الأعلى من المتوسط: يقدر بـ ٢٠٪، ويُعتقد أن هذا التقدير أعلى استناداً إلى البرازيل وكولومبيا والإكوادور والمكسيك وكوستاريكا (التي تتراوح بين ٢٢٪ إلى أقل من ١٠٪) (دياز رودريغز شاموسي ٢٠١٦). بالنسبة للبلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط: يقدر بـ ١٠٪ استناداً إلى تقديرات أميركا اللاتينية، لأن بوليفيا وغواتيمالا ونيكاراجوا تقديراتها جميعها أقل من ١٠٪ (دياز رودريجيز تشاموسي ٢٠١٦). بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل: ٧٪؛ هناك بيانات محدودة للغاية متاحة للبلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط، ولكن هذه التقديرات اعتبرت معقولة استناداً إلى بيانات المسح التي تشير إلى نسبة ٤٪ إلى ٧٪ (الأمم المتحدة للمرأة، مسح مجموعة عمل إعادة التوجيه والتحكم في فصل العناصر في دلهي عام ٢٠٠٩).*

**** بما أن مرحلة ما قبل المدرسة غالبًا ما توفر فقط حل جزئي لرعاية الطفل بسبب ساعات التشغيل القصيرة، فإننا نتوقع أيضا أن بعض الأسر سوف تحتاج إلى خدمات رعاية طفل بعد الظهر (ومع ذلك فإن توفير رعاية الطفل الإضافية لتلبية هذه الحاجة لا يرد في هذه التقديرات حيث يمكن استخدام خيارات متنوعة). ويمكن توفير ذلك عن طريق مد ساعات العمل بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي، أو توفير أماكن إضافية في خدمات رعاية الطفل الأخرى، أو عن طريق ترتيبات أسرية مرتجلة وغير مدفوعة الأجر.*

الجدول أ ٢-٣

الحاجة إلى رعاية الطفل والفجوة في العرض مُصنفة حسب مستوى الدخل القطري (لجميع الأطفال حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي)

		مستوى الدخل القطري				
		مرتفع	أعلى من المتوسط	أقل من المتوسط	منخفض	الإجمالي
الأطفال من سن ٠ إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي	إجمالي الحاجة لرعاية الطفل/ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (بالملايين)	٦١	١٦٥	٢٥٠	١١٧	٥٩٣
	إجمالي الالتحاق الحالي برعاية الطفل/ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي بالنسبة إلى الأطفال من سن ٠ إلى سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي (بالملايين)	٤٦	١٠٤	٧٥	١٩	٢٤٤
	إجمالي الفجوة في الوصول لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ وسن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي ويحتاجون إلى رعاية أو مرحلة ما قبل التعليم الأساسي (بالملايين)	١٥	٦١	١٧٥	٩٨	٣٤٩
	إجمالي الفجوة كنسبة مئوية في الوصول لجميع الأطفال من سن ٠ إلى سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي وفي حاجة لرعاية طفل أو مرحلة ما قبل التعليم الأساسي	٪٢٤	٪٣٧	٪٧٠	٪٨٤	٪٥٩

وتؤثر الفجوة في الوصول إلى الرعاية بشكل غير متناسب على الأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط: يعيش ما يقرب من ثمانية من كل عشرة أطفال يحتاجون إلى رعاية ولكن لا يمكنهم الوصول إليها في هذه البلدان. فاحتمال وصول الأطفال الذين يعيشون في بلد منخفض الدخل إلى خدمة رعاية الطفل أقل بنحو ٥ مرات مقارنة بالأطفال الذين يعيشون في بلد مرتفع الدخل. ويعني هذا الاختلال العالمي التفاوت الهائل في الفرص الذي يواجهه الأطفال وأسرهم. ويبين الجدول أ-٣ أدناه النسبة المئوية من إجمالي الاحتياجات من أماكن رعاية الطفل، والوصول الحالي للخدمة، والفجوة في الوصول عبر مختلف مستويات الدخل القطري. ويعيش ٢٠ في المائة من جميع الاطفال الذين يحتاجون لرعاية على مستوى العالم في البلدان منخفضة الدخل، ولكن ٨ في المائة فقط من الملتحقين برعاية الطفل على مستوى العالم يعيشون في تلك البلدان. وعلى النقيض من ذلك، تمثل تلك نسبة الاحتياج لأماكن رعاية الطفل في البلدان ذات الدخل المرتفع ١٠ في المائة، ولكن بها ١٩ في المائة من الأماكن الحالية المتوفرة.

الجدول أ ٣-

النسبة المئوية من إجمالي الحاجة والالتحاق والفجوة عبر مختلف مستويات الدخل القطري (بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وحتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي)

الأطفال من سن ٠ إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي	مستوى الدخل القطري				
	مرتفع	أعلى من الأوسط	أقل من المتوسط	منخفض	الإجمالي
النسبة المئوية من إجمالي الاحتياجات	٪١٠	٪٢٨	٪٤٢	٪٢٠	٪١٠٠
النسبة المئوية من إجمالي الالتحاق	٪١٩	٪٤٣	٪٣١	٪٨	٪١٠٠
النسبة المئوية من إجمالي الفجوة في الوصول	٪٤	٪١٨	٪٥٠	٪٢٨	٪١٠٠

ما قدر التوسع المطلوب لسد الفجوة الحالية، وما عدد الوظائف التي يمكن أن يخلقها توسيع نطاق فرص الوصول إلى رعاية الطفل؟

يوفر توسيع نطاق رعاية الطفل فرصاً كبيرة لخلق الوظائف في البلدان: طبقًا لتقديراتنا سيكون هناك حاجة ل ٤٣ مليون من الممارسين لسد الفجوة الحالية. ويستند هذا إلى نسبة ٥:١ طفل لكل مقدم خدمة رعاية

للأطفال دون سن ٣ و١٥:١ للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات وسن الالتحاق بالتعليم الأساسي. ٢٧ ونحو ثلاثة أرباع الاحتياج لهؤلاء الممارسين الجدد في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط. هذه الوظائف هامة بالنسبة لمستقبل العمل، لأنها أقل عُرضة للأتمتة من بعض فرص العمل الأخرى لنفس الجماعات السكانية. كما أن توسيع نطاق رعاية الطفل يمكن أن يخلق ملايين من الفرص للمشاريع الصغيرة (لتوفير الخدمة في المراكز والمنازل) التي يمكن أن تُدِرُ دخلًا بينما تلبي احتياجات المجتمع. فعلى سبيل المثال، يعمل في برنامج رعاية الطفل في المنازل في كولومبيا ((Hogares Comunitarios de Bienestar، وهو أحد أكبر برامج رعاية الطفل في أمريكا اللاتينية، حيث يضم أكثر من ٦٥٠٠٠ مقدم خدمة في المنازل (دياز ورودريجز-شاموسي٢٠١٦).

توقعات الحاجة إلى رعاية الطفل والفجوة في الوصول إليها بحلول عام ٢٠٣٠، استنادا إلى معدلات النمو السكاني

ولاستقراء المستقبل، قمنا بحساب مستوى الاحتياج بحلول عام ٢٠٣٠ استناداً إلى توقعات النمو السكاني.[٢٨] **ومن** الواضح أن مشكلة رعاية الطفل لن تتم حلها، لأن عدد السكان يتزايد في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط والمنخفض (ولكن ينخفض في البلدان ذات الدخل المرتفع والأعلى من المتوسط)، مما يعني أن المشكلة سوف تزداد سوءا في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط وستكون أسوأ بكثير في البلدان ذات الدخل المنخفض. وبالإبقاء على معدلات الالتحاق ثابتة، وتشير تقديراتنا إلى أن عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية بحلول عام ٢٠٣٠ ولن يمكنهم الوصول إليها سوف يرتفع بنحو ١٧ مليون طفل على مستوى العالم؛ وعدد الأطفال الذين يحتاجونها ويعيشون في البلدان ذات الدخل المرتفع سوف تنخفض بنحو ٨ ملايين طفل، ولكنها سوف تزيد بنحو ٢٥ مليون طفل في البلدان ذات الدخل المنخفض والأقل من المتوسط. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون ٨١ في المائة من الذين يحتاجون إلى رعاية طفل ولكن لا يصلون إليها في البلدان ذات الدخل الأقل من المتوسط والمنخفض (مقارنة بنسبة ٧٨ في المائة في الوقت الحالي). وسوف يستمر انعدام المساواة في فرص حصول الأطفال وأسرهم الذين يعيشون في بلدان ذات دخل أقل في التزايد ما لم تبذل جهود متضافرة لمعالجة هذا الاختلال. ويقدم الجدول أ - ٤ نظرة عامة عن هذه التقديرات.

الجدول أ- ٤ نظرة عامة على التوقعات المتعلقة برعاية الطفل بحلول عام ٢٠٣٠ (الحاجة والفجوة في الوصول بالنسبة للأطفال دون سن الالتحاق بالتعليم الأساسي)

	مستوى الدخل القطري				
	مرتفع	أعلى من الأوسط	أقل من المتوسط	منخفض	الإجمالي
عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي ممن سيحتاجون إلى رعاية بحلول عام ٢٠٣٠ (بالملايين)	**٥٩ مليون**	**١٤٣ مليون**	**٢٥٦ مليون**	**١٤مليون**	**٥٩٩ مليون**
التغير في تقديرات الاحتياج بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بعام ٢٠١٨ (-/+الملايين)	*٢ مليون*	*-٢٢ مليون*	*+٦ ملايين*	*٢٤ مليون*	*٥ ملايين+*
عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي ممن سيحتاجون إلى رعاية ولكن لن يتمكنوا من الوصول إليها بحلول عام ٢٠٣٠ (بالملايين)	**١٤ مليون**	**٥٣ مليون**	**١٨٠ مليون**	**١٨ مليون**	**٣٦٦ مليون**
التغير في الفجوة في تقديرات الوصول بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بعام ٢٠١٨ (بالملايين)	*-٠,٣ مليون*	*٨ ملايين*	*٥ ملايين+*	*٢٠ مليون*	*١٧ مليون+*

[٢٨] النسبة لتمكين توفير الجودة، ولكن نعلم أن نسبة التلاميذ إلى المعلمين في العديد من البلدان أعلى كثيرا

استنادا إلى إحصاءات بنك بيانات البنك الدولي المتعلقة بالصحة والتغذية والسكان: توقعات عدد السكان لعام ٢٠٣٠. نضم جميع الأطفال حتى سن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي. كما قمنا أيضا بحساب هذه الأرقام باستخدام بيانات شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) لحساب المتوسط الإحصائي للتوقعات السكانية في العالم. وقد يؤدي استخدام مصادر بيانات أخرى إلى ظهور أرقام مختلفة قليلاً

الإطار أ.١ كيف تقارن تقديراتنا مع تقديرات رعاية الطفل ذات الصلة؟

البيانات المتعلقة برعاية الطفل غير كاملة ومحدودة بشكل خاص للأطفال دون سن الثالثة. وتوفر تقديراتنا مؤشر جيد على الفجوة في الخدمات والتوسع اللازم، ولكننا نعترف بأن هناك نُهجًا أخرى كان يمكن اتباعها للتوصل إلى أرقام مختلفة قليلاً. ومن بين هذه التقديرات تقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة للقوى العاملة مجال التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، وأهداف المجلس الأوروبي التي تم تحديدها في قمة برشلونة في عام ٢٠٠٢، وتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لعام ٢٠١٩ للأطفال في سن مرحلة ما قبل التعليم الأساسي.

- وقد حدد المجلس الأوروبي أهداف قمة برشلونة في عام ٢٠٠٢، والذي يضم زعماء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويحدد الاتجاه السياسي الإجمالي للاتحاد الأوروبي وأولوياته. وتتضمن أهداف بقمة برشلونة هدفين لرعاية الطفل: ١) توفير رعاية الطفل لما لا يقل عن ٣٣ في المائة من الاطفال دون سن ٣ سنوات؛ و٢) توفير رعاية الطفل لما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات والسن الالزامية للالتحاق بالتعليم الأساسي في بلد ما. وتقديراتنا أعلى للأطفال دون سن ٣ سنوات بما أن افتراضاتنا تؤدي إلى تقدير أن ٥١ في المائة من الأطفال دون سن ٣ سنوات يحتاجون لرعاية. وهذا الرقم الأعلى يبدو ملائمًا على المستوى العالمي، لأن سياسات إجازة الأمومة في العديد من البلدان محدودة أكثر من مثيلاتها في أوروبا. وبالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي فإن حساباتنا أعلى بهامش بسيط، حيث تص تقديراتنا إلى ٩٣ في المائة بدلاً من ٩٠ في المائة.
- وقدرت منظمة العمل الدولية عدد الممارسين في مجال التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة اللازمين على مستوى العالم (٣٦ مليون شخص)، وكجزء من ذلك، أشارت إلى أن ٥٠ في المائة من الأطفال دون سن الثالثة يحتاجون لرعاية و١٠٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من٣ سنوات إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي بحاجة إلى مرحلة ما قبل المدرسة (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ب). وتصل افتراضاتنا إلى تقدير مماثل جدا للأطفال دون سن الثالثة، حيث تقديراتنا تشير إلى أن ٥١ في المائة من الاطفال دون سن الثالثة لديهم أمهات عاملات ويحتاجون إلى رعاية. وبالنسبة إلى الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ٣ سنوات، تختلف تقديراتنا اختلافًا طفيفًا لأننا نفترض أن ١٠٠٪ من الأطفال في السن الرسمي لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي في البلدان بحاجة إلى الوصول إلى مرحلة ما قبل التعليم الأساسي، ولكن بالنسبة للبلدان التي لا تبدأ فيها مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في سن الثالثة، نفترض أن الأطفال الذين لديهم أمهات عاملات فقط هم الذين يحتاجون إلى رعاية الأطفال.
- وقدرت منظمة اليونيسيف أن نحو ١٧٥ مليون طفل غير ملتحقين بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي (اليونيسيف ٢٠١٩). ويعد هذا التقدير أقل قليلا من تقديراتنا للفجوة حيث بلغ ١٩٩ مليون طفل من سن الثالثة إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي يحتاجون لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي/رعاية الطفل، لأن تقديرات اليونيسيف لا تشمل إلا الأطفال الذين هم في سن مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في كل بلد. ولأننا نهتم برعاية الطفل، نقوم بإجراء حسابات إضافية لتغطية الأطفال في سن الثالثة والرابعة والخامسة الذين سقطوا من بيانات سن ما قبل المدرسة في تلك البلدان التي يبدأ فيها السن الرسمي للتعليم الأساسي من عمر ٤ أو ٥ أو ٦ سنوات.

المحق ب.
السياسات القطرية: السن الرسمي للالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الأساسي، ومدة التعليم النظرية بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي

وبالنسبة للتقديرات الواردة في الباب ٢، استخدمنا مؤشرات نظم التعليم من بيانات معهد اليونسكو للإحصاء بالنسبة للأعمار الرسمية للالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الأساسي لكل بلد، من أجل '١' تقدير عدد الأطفال حتى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي، '٢' تقدير عدد الاطفال الذين ينبغي أن تتاح لهم، وفقا للسياسات القطرية، فرص الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي. في الجداول B.١إلى ب - ٤، نقدم نظرة عامة عن أعمار الدخول الرسمية لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الأساسي، والمدد النظرية للتعليم في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي، والقائمة الكاملة للبلدان التي تتوفر لديها بيانات.

الجدول ب.١ السن الرسمي للالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي: البيانات المجمعة

	مجموع عدد البلدان	% للبلدان
الدول التي تبدأ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي من سن سنتين	٦	٪٣
البلدان التي تبدأ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي من سن ٣ سنوات	١٥٢	٪٦٨
البلدان التي تبدأ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي من سن ٤ سنوات	٥٢	٪٢٣
البلدان التي تبدأ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي من سن ٥ سنوات	١٤	٪٦
البلدان التي تبدأ مرحلة ما قبل التعليم الأساسي من سن ٦ سنوات	١	٪٠
إجمالي عدد البلدان التي لديها بيانات	**٢٢٥**	

المصدر: مؤشر أنظمة التعليم الخاص بمعهد اليونسكو للإحصاء UIS: سن الالتحاق الرسمي لكل مستوى من التعليم في التصنيف الدولي الموحد للتعليم ISCED -مرحلة ما قبل التعليم الأساسي، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في أغسطس/آب ٢٠٢٠.

الجدول ب - ٢ السن الرسمي للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي: البيانات المجمعة

	مجموع عدد البلدان	% للبلدان
البلدان التي تبدأ مرحلة التعليم الأساسي في سن ٥ سنوات	٣٣	٪١٥
البلدان التي تبدأ مرحلة التعليم الأساسي في سن ٦ سنوات	١٥٦	٪٧٠
البلدان التي تبدأ مرحلة التعليم الأساسي في سن ٧ سنوات	٣٥	٪١٦
إجمالي عدد البلدان التي لديها بيانات	**٢٢٤**	

المصدر: مؤشر أنظمة التعليم الخاص بمعهد اليونسكو للإحصاء UIS: سن الالتحاق الرسمي لكل مستوى تعليمي في التصنيف الدولي الموحد للتعليم ISCED – مرحلة التعليم الأساسي، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في أغسطس/آب ٢٠٢٠

الجدول ب.٣ المدة النظرية للتعليم في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي: البيانات المجمعة*

	مجموع عدد البلدان	% للبلدان
البلدان التي لديها سنة واحدة لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	١٥	٪٧
البلدان التي لديها عامان لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	٦٥	٪٢٩
البلدان التي لديها ٣ سنوات لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	١١٩	٪٥٣
البلدان التي لديها ٤ سنوات لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	٢٤	٪١١
إجمالي عدد البلدان التي لديها بيانات	**٢٢٣**	

المصدر: مؤشر أنظمة التعليم الخاص بمعهد اليونسكو للإحصاء UIS: سن الالتحاق الرسمي لكل مستوى تعليمي سواء التعليم الأساسي أو ما قبل الأساسي تمت زيارة الموقع الإلكتروني في أغسطس/آب ٢٠٢٠.
**يتم حسابها استنادًا إلى الفرق بين أعمار الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الأساسي*

الجدول ب - ٤ قائمة كاملة للبلدان التي لديها بيانات عن السن الرسمي للالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الأساسي

البلد	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة التعليم الأساسي	المدة النظرية لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي
أفغانستان	٦	٧	١
ألبانيا	٣	٦	٣
الجزائر	٥	٦	١
ساموا الأمريكية	٣	٦	٣
أندورا	٣	٦	٣
أنغولا	٤	٦	٢
أنغيلا	٣	٥	٢
أنتيغوا وبربودا	٣	٥	٢
الأرجنتين	٣	٦	٣
أرمينيا	٣	٦	٣
أروبا (Aruba)	٤	٦	٢
أستراليا	٤	٥	١
النمسا	٣	٦	٣
أذربيجان	٣	٦	٣
جزر البهاما	٣	٥	٢
البحرين	٣	٦	٣
بنغلاديش	٣	٦	٣
بربادوس	٣	٥	٢
بيلاروسيا	٣	٦	٣
بلجيكا	٣	٦	٣
بليز	٣	٥	٢
بينين	٤	٦	٢
برمودا	٤	٥	١
بوتان	٤	٦	٢
بوليفيا (الدولة متعددة القوميات)	٤	٦	٢
البوسنة والهرسك	٣	٦	٣
بوتسوانا	٣	٦	٣
البرازيل	٤	٦	٢
جزر فيرجن البريطانية	٣	٥	٢
بروناي دار السلام	٣	٦	٣
بلغاريا	٣	٧	٤
بوركينا فاسو	٣	٦	٣
بوروندي	٥	٧	٢
كمبوديا	٣	٦	٣
الكاميرون	٤	٦	٢
كندا	٥	٦	١
كابو فيردي	٣	٦	٣
جزر كايمان	٣	٥	٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣	٦	٣
تشاد	٣	٦	٣
تشيلي	٣	٦	٣
الصين	٣	٦	٣

البلد	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة التعليم الأساسي	المدة النظرية لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي
الصين، *منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة*	٣	٦	٣
الصين، *منطقة ماكاو الإدارية الخاصة*	٣	٦	٣
كولومبيا	٣	٦	٣
جزر القمر	٣	٦	٣
الكونغو	٣	٦	٣
جزر كوك	٣	٥	٢
كوستاريكا	٤	٦	٢
كوت ديفوار	٣	٦	٣
كرواتيا	٣	٧	٤
كوبا	٣	٦	٣
كوراساو	٤	٦	٢
قبرص	٣	٦	٣
التشيك	٣	٦	٣
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٥	٧	٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣	٦	٣
الدنمارك	٣	٦	٣
جيبوتي	٤	٦	٢
دومينيكا	٣	٥	٢
جمهورية الدومينيكان	٣	٦	٣
الإكوادور	٣	٦	٣
مصر	٤	٦	٢
السلفادور	٤	٧	٣
غينيا الاستوائية	٤	٧	٣
إريتريا	٤	٦	٢
إستونيا	٣	٧	٤
إيسواتيني	٣	٦	٣
إثيوبيا	٤	٧	٣
جزر فوكلاند (مالفيناس)	٤	٥	١
فيجي	٣	٦	٣
فنلندا	٣	٧	٤
فرنسا	٣	٦	٣
غيانا الفرنسية	٢	٦	٤
بولينيزيا الفرنسية	٣	٦	٣
الجابون	٣	٦	٣
غامبيا	٣	٧	٤
جورجيا	٣	٦	٣
ألمانيا	٣	٦	٣
غانا	٤	٦	٢
جبل طارق	٤	٥	١
اليونان	٤	٦	٢
غرينادا	٣	٥	٢
غوادلوب	٢	٦	٤
جوام	٥	٦	١

البلد	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة التعليم الأساسي	المدة النظرية لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي
غواتيمالا	٤	٧	٣
غينيا	٤	٧	٣
غينيا-بيساو	٣	٦	٣
غويانا	٣	٦	٣
هايتي	٣	٦	٣
هندوراس	٣	٦	٣
المجر	٣	٧	٤
أيسلندا	٣	٦	٣
الهند	٣	٦	٣
إندونيسيا	٥	٧	٢
إيران (الجمهورية الإسلامية)	٥	٦	١
العراق	٤	٦	٢
أيرلندا	٤	٥	١
إسرائيل	٣	٦	٣
إيطاليا	٣	٦	٣
جامايكا	٣	٦	٣
اليابان	٣	٦	٣
	٤	٦	٢
كازاخستان	٣	٧	٤
كينيا	٣	٦	٣
كيريباتي	٣	٦	٣
الكويت	٤	٦	٢
قيرغيزستان	٣	٧	٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣	٦	٣
لاتفيا	٣	٧	٤
لبنان	٣	٦	٣
ليسوتو	٣	٦	٣
ليبريا	٣	٦	٣
ليبيا	٤	٦	٢
ليختنشتاين	٥	٧	٢
ليتوانيا	٣	٧	٤
لوكسمبورج	٣	٦	٣
مدغشقر	٣	٦	٣
مالاوي	٣	٦	٣
ماليزيا	٤	٦	٢
جزر المالديف	٣	٦	٣
مالي	٤	٧	٣
مالطا	٣	٥	٢
جزر مارشال	٤	٦	٢
مارتينيك	٢	٦	٤
موريتانيا	٣	٦	٣
موريشيوس	٣	٥	٢
المكسيك	٣	٦	٣
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	٣	٦	٣

البلد	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة التعليم الأساسي	المدة النظرية لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي
موناكو	٣	٦	٣
منغوليا	٢	٦	٤
الجبل الأسود	٣	٦	٣
مونتسيرات	٣	٥	٢
المغرب	٤	٦	٢
موزمبيق	٣	٦	٣
ميانمار	٣	٥	٢
ناميبيا	٥	٧	٢
ناورو	٣	٦	٣
نيبال	٣	٥	٢
هولندا	٣	٦	٣
جزر الأنتيل الهولندية	٤	٦	٢
كاليدونيا الجديدة	٣	٦	٣
نيوزيلندا	٣	٥	٢
نيكاراجوا	٣	٦	٣
النيجر	٤	٧	٣
نيجيريا	٥	٦	١
نيوي	٤	٥	١
جزيرة نورفولك		٥	
شمال مقدونيا	٣	٦	٣
النرويج	٣	٦	٣
عمان	٤	٦	٢
باكستان	٣	٥	٢
بالاو	٣	٦	٣
فلسطين	٤		
بنما	٤	٦	٢
بابوا غينيا الجديدة	٣	٦	٣
باراغواي	٣	٦	٣
بيرو	٣	٦	٣
الفلبين	٥		
بولندا	٣	٧	٤
البرتغال	٣	٦	٣
بورتوريكو	٣	٦	٣
قطر	٣	٦	٣
جمهورية كوريا	٣	٦	٣
جمهورية مولدوفا	٣	٧	٤
ريونيون	٢	٦	٤
رومانيا	٣	٦	٣
الاتحاد الروسي	٣	٧	٤
رواندا	٤	٧	٣
سانت هيلانة	٤	٥	١
سانت كيتس ونيفيس	٣	٥	٢
سانت لوسيا	٣	٥	٢
سان بيير وميكلون	٢	٦	٤

البلد	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة التعليم الأساسي	المدة النظرية لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣	٥	٢
ساموا	٣	٥	٢
سان مارينو	٣	٦	٣
ساو تومي وبرينسيبي	٣	٦	٣
المملكة العربية السعودية	٣	٦	٣
السنغال	٣	٦	٣
صربيا	٣	٧	٤
سيشيل	٤	٦	٢
سيراليون	٣	٦	٣
سنغافورة	٣	٦	٣
سانت مارتن (الجزء الهولندي	٣	٦	٣
سلوفاكيا	٣	٦	٣
سلوفينيا	٣	٦	٣
جزر سليمان	٣	٦	٣
الصومال	٣	٦	٣
جنوب أفريقيا	٤	٧	٣
جنوب السودان	٣	٦	٣
إسبانيا	٣	٦	٣
سريلانكا	٤	٥	١
السودان	٤	٦	٢
السودان (قبل الانفصال)	٤	٦	٢
سورينام	٤	٦	٢
السويد	٣	٧	٤
سويسرا	٥	٧	٢
الجمهورية العربية السورية	٣	٦	٣
طاجيكستان	٣	٧	٤
تايلاند	٣	٦	٣
تيمور الشرقية	٣	٦	٣
توغو	٣	٦	٣
توكيلاو	٣	٥	٢
تونغا	٤	٦	٢
ترينيداد وتوباغو	٣	٥	٢
تونس	٣	٦	٣
تركيا	٣	٦	٣
تركمانستان	٣	٦	٣
جزر توركس وكايكوس	٤	٦	٢
توفالو	٣	٦	٣
أوغندا	٣	٦	٣
أوكرانيا	٣	٦	٣
الإمارات العربية المتحدة	٤	٦	٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣	٥	٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٥	٧	٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٣	٦	٣

البلد	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي	سن الالتحاق الرسمي بمرحلة التعليم الأساسي	المدة النظرية لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٥	٦	١
أوروجواي	٣	٦	٣
أوزبكستان	٣	٧	٤
فانواتو	٤	٦	٢
فنزويلا (جمهورية بوليفيا)	٣	٦	٣
فيتنام	٣	٦	٣
الصحراء الغربية	٤	٦	٢
اليمن	٣	٦	٣
زامبيا	٣	٧	٤
زيمبابوي	٤	٦	٢

المصدر: مؤشر أنظمة التعليم الخاص بمعهد اليونسكو للإحصاء UIS: سن الالتحاق الرسمي لكل مستوى تعليمي سواءً التعليم الأساسي أو ما قبل الأساسي، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في أغسطس/آب ٢٠٢٠.

**يتم حسابها استنادًا إلى الفرق بين أعمار الالتحاق بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الأساسي*

الملحق ج.
سياسة الأهداف الخمسة لجميع البلدان ومراجعة الممارسات الدولية

وينبغي أن يكون رعاية الطفل مجالا ذا أولوية للتدخل العام بالنظر إلى العوامل الخارجية الايجابية الكبيرة وإخفاق السوق الحالي. ومن غير المرجح أن تسفر السوق وحدها عن حل يعمل على تعظيم مشاركة المرأة في القوى العاملة وتنمية الأطفال. ومن المرجح ألا يكون مستوى الرسوم التي تستطيع الأسر ذات الدخل المنخفض أن تتحملها كافٍ لضمان الجودة للأطفال والاستدامة المالية للمشغلين. فالنظام الحالي (أو الافتقار إليه) في العديد من البلدان لا يلبي احتياجات أغلب الأسر، ومن دون الدعم الحكومي لن تكون خدمات رعاية الطفل من الوصول إلى أكثر الأسر احتياجًا. وفي حين يعمل القطاع غير الحكومي، بما في ذلك الجهود المجتمعية، على سد الفجوات المهمة في توفير الخدمات في العديد من البلدان، فإن العديد من مقدمي الخدمات يعملون في ظروف سيئة. وقد انكشف الضعف المالي لهذا القطاع بشكل كبير خلال جائحة كوفيد--١٩، حيث يتعرض العديد من مقدمي خدمات رعاية الطفل لخطر عدم القدرة على إعادة فتح أبوابهم بعد عمليات الإغلاق المطولة وفقدان الإيرادات.

ويتعين على الحكومات أن تضمن توفير رعاية الطفل، ميسورة التكلفة، وذات الجودة اللائقة، وتلبية احتياجات كل الأسر. ونقترح سياسة من خمس أهداف للحكومات من أجل أن تفي بهذه المسؤولية:

- **توسيع نطاق الاستفادة من رعاية الطفل من خلال تعزيز أشكال متنوعة من الخدمات.**
- **إعطاء الأولوية لتغطية رعاية الطفل للأسر الأكثر احتياجًا وضمان توافر خيارات منخفضة التكلفة ومجانية.**
- **تخصيص التمويل الكافي لجعل رعاية الطفل ذات الجودة في متناول الأسر. تحديد ترتيبات مؤسسية واضحة وقابلة .**
- **للتطبيق وبناء تماسك النظام.**
- **ضمان وجود الأطفال في بيئات آمنة ومُحفِزة من خلال نظام قوي لضمان الجودة وقوة عاملة مدعومة وقادرة.**

ومن أجل توضيح النُهُج المختلفة التي تستطيع الحكومات أن تتخذها لتحقيق هذه الأهداف، قمنا بمراجعة مجموعة مختارة من البلدان التي تتبنى نُهُجًا مختلفة في التعامل مع رعاية الطفل، وبمستويات مختلفة من النجاح. ويشمل ذلك نُهُجًا من البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض. ٢٩ نظرا لحجم التحدي الهائل في معظم البلدان، ستكون هناك حاجة إلى مجموعة من الاستراتيجيات والنهج لتحقيق هذه الأهداف الخمسة للسياسة.

الهدف ١: توسيع نطاق الوصول إلى رعاية الطفل عن طريق تعزيز أشكال متنوعة من أشكال توفير الخدمة

ومن المهم توفير أشكال متنوعة من الخدمات لتلبية الاحتياجات الأسرية المتنوعة وجلب جهات فاعلة إضافية وتمويل إضافية للمساعدة في توسيع نطاق الوصول إلى رعاية الطفل. ومن الممكن تجميع الخيارات المتاحة للحكومات لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل في أربعة نهجا رئيسية: `١` التوفير الحكومي المباشر للخدمة؛ `٢` الدعم المالي للأسر؛ `٣` الحوافز لتوفير الخدمات غير الحكومية، بما في ذلك النماذج المجتمعية؛ `٤` رعاية الطفل التي يدعمها أصحاب العمل (بإلزام أو بتحفيز).

. وكما هو مبين في الجدول ج - ١، كثيرا ما تنتهج البلدان مجموعة من الاستراتيجيات. وقد يمكن هذا البلدان من الحصول على مجموعة أوسع من توفير الخدمات لتلبية احتياجات الوالدين بشكل أفضل و/أو جلب موارد إضافية للقطاع غير الحكومي للمساعدة في التعامل مع القيود المالية وقيود القدرات. وتبرز دولتي الدانمارك والسويد عن غيرهم في التزامهما القوي من جانب حكومتهما بدعم الأمهات والآباء من خلال سياسات شاملة للإجازات وتوفير الرعاية الشاملة للأطفال. وعبر معظم البلدان الأخرى، تميل السياسات الحكومية وأيضًا توفير الخدمة إلى أن تكون أكثر شمولاً

تم اختيار ١٣ بلدا إلى حد كبير على أساس المعايير التالية: النهج أو النتائج الجديرة بالملاحظة، وتنوع النهج، وتوافر البيانات، والتوازن الإقليمي. ومن المخطط القيام بعمل أكثر تنظيمًا للاستفادة من هذه المراجعة الأولية.

الشكل ج ـ ١ نظرة عامة على أهداف السياسة الرامية إلى تحسين الوصول إلى رعاية الطفل ذات الجودة وميسورة التكلفة

أهداف السياسة

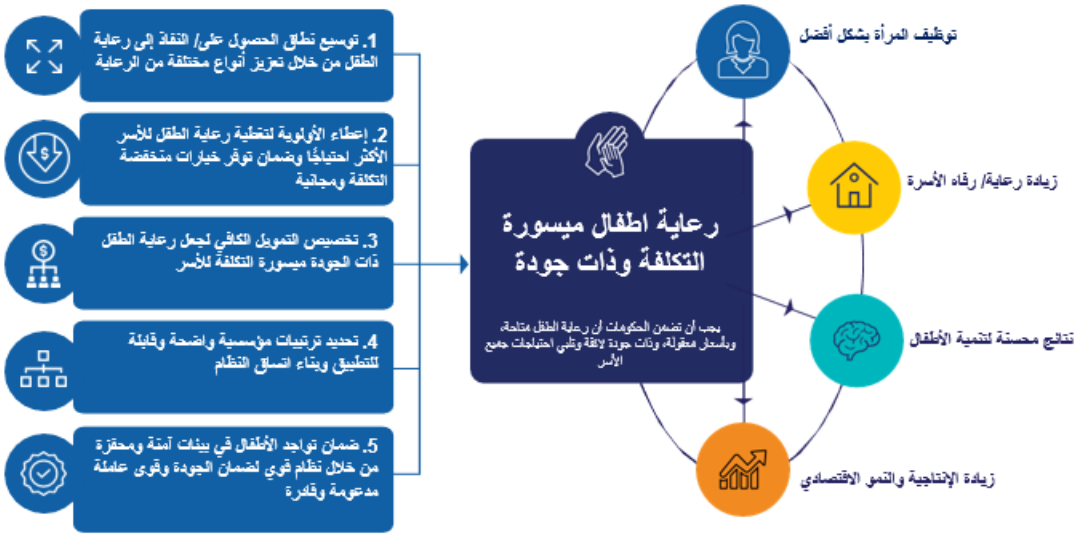

للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ٣ سنوات بسبب الدعم الحكومي للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (والذي يمكن أن يوفر للآباء حلا جزئيا لرعاية الأطفال). وهناك عدد من البلدان التي تشرك القطاع غير الحكومي، إما من خلال الحوافز لتوفير الخدمة (على سبيل المثال جنوب أفريقيا، الهند، كولومبيا) أو برعاية الطفل الإلزامية التي يدعمها صاحب العمل (بما في ذلك الهند والبرازيل وتركيا والأردن واليابان)، والتي تؤدي إلى تنوع الخدمات المتاحة. ووفقاً للبيانات الأخيرة الصادرة "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون"، من خلال تحليل ١٨٩ اقتصاداً، تقدم الحكومة الأنواع التالية من المزايا المرتبطة برعاية الطفل: مباشرة إلى الآباء في ٤١٪ من الاقتصادات؛ وإلى مقدمي خدمات مراكز رعاية الطفل في ٣٥ في المئة من الاقتصادات، وإلى أصحاب العمل في ٢٤ في المئة من الاقتصادات.[٣٠]

سيختلف المزيج الصحيح من الاستراتيجيات من بلد إلى آخر، وسوف تختار الحكومات توجهات مختلفة استناداً إلى سياقاتهم وقيودهم. وقد تشمل العوامل الرئيسية الموارد المالية والقدرات المتاحة، والالتزام السياسي، والهيكل الحكومي، وأشكال وحجم التوفير الحالي للخدمات، والترتيبات المؤسسية القائمة، وهيكل سوق العمل، والاحتياجات الاسرية. ويلزم إجراء عمليات تشخيص على المستوى القطري لفهم هذه العوامل المختلفة، مع فهم عميق للاحتياجات الأسرية لضمان ملاءمة توفير الخدمات. على سبيل المثال، تقدم بعض برامج ما قبل المدرسة في أميركا اللاتينية خيارات ليوم كامل بشكل صريح للتسهيل على الآباء العاملين (أراوجو، ولوبيز بو، ومانويل بويانا في عام ٢٠١٣). يمكن أن تدعم التغطية خلال ساعات العمل غير المنتظمة الآباء الذين يعملون بدوامات في غير ساعات العمل الاعتيادية. يجب جمع البيانات لفهم احتياجات الأسرة وتصميم/ تعديل السياسات والبرامج وفقاً لذلك.

ويرد بعد ذلك مزيد من التفاصيل عن النهج الأربعة، مع موجز لخيارات السياسة واعتباراتها في نهاية الهدف ١.

(i) ***التوفير الحكومي المباشر للخدمة:*** يشير للخدمات التي تديرها وتنفذها الحكومة. وفي عدد قليل من البلدان، مثل الدنمارك والسويد وفرنسا، تقدم الحكومة خدمات مباشرة لتغطية الأطفال طيلة الفترة من الولادة إلى سن الالتحاق بالتعليم الأساسي (أو من سن ١ في السويد). وتتيح الحكومات في هذه البلدان التوفير الحكومي للخدمات على نطاق واسع. وفي البرازيل هناك أيضاً التزام سياسي قوي

٣٠ http://pubdocs.worldbank.org/en/٤٥٩٧٧١٥٦٦٨٢٧٢٨٥٠٨٠/WBL-Child-Care-٤Pager-WEB.pdf

الجدول ج.١ أمثلة على الاستراتيجيات الحكومية لدعم الوصول إلى رعاية الطفل حسب الفئة العمرية

ملاحظة: ولا تُعد النهج المشار إليها هنا قائمة شاملة بمجموعة كاملة من المبادرات المتصلة برعاية الطفل في هذه البلدان، بل تقدم نظرة عامة على السياسات والنهج الرئيسية المتصلة بدعم الحكومة لتوفير رعاية الطفل.

	البلد	العمر	معدل الالتحاق*	رعاية الأطفال التي يدعمها صاحب العمل (بالزام أو بحافز)	حوافز لتوفير الخدمة من القطاع غير الحكومي	الدعم المالي للأسر	التوفير الحكومي المباشر للخدمة
أوروبا	الدنمارك	٠-٢	٦٢٪				مدعومة بدرجة كبيرة
		٣-٥	٩٨٪				خدمات مجانية
	فرنسا	٠-٢	٥٧٪			بدلات وإعفاءات ضريبية	أماكن في دور الحضانة لمن يتخطون اختبار الدخل لاستحقاق الدعم
		٣-٥	١٠٠٪				خدمات مجانية
	هولندا	٠-٢	٥٦٪			بدلات رعاية الطفل (من صفر إلى ٤ سنوات) للآباء العاملين	بعض التوفير المستهدف للخدمات لمن تتراوح أعمارهم بين ٢ و٣ سنوات
		٣-٥	٩٥٪				مرحلة ما قبل التعليم الأساسي مجانية من عمر ٤ سنوات
	تركيا	٠-٢	٠,٣٪	أكثر من ١٥٠ امرأة	إعفاءات ضريبية لمدة ٥ سنوات		
		٣-٥	٣٧٪				
	السويد	٠-٢	٤٧٪				١-٣ (مدعومة بدرجة كبيرة)
		٣-٥	٩٦٪				٥٢٥ ساعة في السنة مجانًا
	المملكة المتحدة	٠-٢	٣٢٪			١٥ ساعة/أسبوع (من سن سنتين) للأسر ذات الدخل المنخفض	
		٣-٥	١٠٠٪			١٥-٣٠ ساعة/أسبوع (عمر ٣-٤)	رياض الأطفال فقط (العمر ٥)
أمريكا اللاتينية	البرازيل	٠-٢	٢٣٪	أكثر من ٣٠ امرأة	الإعانات		تغطية مجانية لكن محدودة
		٣-٥	٨١٪				٤-٥ سنوات إلزامية لكنها مجانية
	تشيلي	٠-٢	٢٠٪	حتى بلوغ سن سنتين	إعانات للنماذج المجتمعية - تغطية منخفضة		بعض الأماكن المجانية للأسر ذات الدخل المنخفض
		٣-٥	٨٠٪				خدمات مجانية
	كولومبيا	٠-٢	حوالي ٢٠٪*		تمويل النماذج المجتمعية للأسر ذات الدخل المنخفض		
		٣-٥	٨٤٪ *				الصف ٠ إلزامي (العمر ٥)
	جامايكا	٠-٢	١٢٪*		الإعانات والمعلمين (ولكن تجري حاليًا مراجعة السياسة)		بدأوا في زيادتها/ جعلها مجانية
		٣-٥	٩٩٪*				تغطية مجانية ولكن منخفضة
	المكسيك	٠-٢	٢,٥٪		منح وإعانات (٢٠٠٧-٢٠١٩)	تحويلات نقدية**	توفير الخدمات لمن لديهم ضمان اجتماعي
		٣-٥	٨٣٪				إلزامية ومجانية
آسيا وأفريقيا	الهند	٠-٢	غير معروف	أكثر من ٥٠ موظفًا في القطاع الرسمي	تمويل دور الحضانة التي تديرها المنظمات غير الحكومية للأسر ذات الدخل المنخفض		
		٣-٥	٧٣٪*				خدمات مجانية (أنجان- واديس)
	جنوب أفريقيا	٠-٢	٣٨٪ (٠-٤) *		إعانات توفير الخدمة المخصصة للأسر ذات الدخل المنخفض		
		٣-٥	٨٥٪ (العمر ٥) *				الصف الاستقبالي (العمر ٥-٦)

تستند المعلومات القطرية إلى المصادر التالية: البرازيل: اليونسكو (٢٠١٠)؛ مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٧). تشيلي: بيرترام وباسكال (٢٠١٦)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥ أ)) OECD؛ جيرهارد وستاب (٢٠١٠)؛ ديار وروديجيز شاموسي (٢٠١٦). كولومبيا: ديار رودريغيز تشاموسي (٢٠١٦)؛ البنك الدولي (٢٠١٣ج)؛ بيرنال فرناندير (٢٠١٢). الدانمارك: برترام وباسكال (٢٠١٦). فرنسا: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥ب)؛ المفوضية الأوروبية (٢٠١٨)؛ شعبة السكان بالأمم المتحدة (٢٠١٥). الهند: البنك الدولي (٢٠١٩ب). جامايكا: البنك الدولي (٢٠١٣أ)، حكومة جامايكا (٢٠١٧؛ ٢٠١٨). المكسيك: جيرهارد وستاب (٢٠١٠)؛ كالديرون (٢٠١٤). هولندا: الموقع الإلكتروني لحكومة هولندا. جنوب أفريقيا: مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٧)؛ بادلندر (٢٠١١). السويد: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٦ب)، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥ب). المفوضية الأوروبية (٢٠١٨). تركيا: مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٧)؛ المفوضية الأوروبية (٢٠١٨). المملكة المتحدة: الموقع الإلكتروني لحكومة المملكة المتحدة.

*بيانات الالتحاق من قاعدة بيانات الأسرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بيانات من عام ٢٠١٦ أو أحدث البيانات المتاحة)

ما لم يبنص على خلاف ذلك، كما يلي: بالنسبة للبرازيل: http://simec.mec.gov.br/pde/grafico_pne.php لكولومبيا: ديار رودريغيز تشاموسي (٢٠١٦) للأعمار من صفر إلى ٣؛ ومؤشرات التعليم قبل المدرسي من معهد اليونسكو للإحصاء UIS للأعمار من ٣ إلى ٦ . بالنسبة لجامايكا: قاعدة بيانات رعاية الطفولة المبكرة و ECC ECI وتم ذكرها البنك الدولي (٢٠١٣أ) من سن ٠-٣ ومؤشرات التعليم قبل المدرسي من معهد اليونسكو للإحصاء UIS عن الأعمار ٣-٦ . بالنسبة للهند: البنك الدولي (٢٠١٩ب). بالنسبة إلى جنوب أفريقيا: البيانات مستمدة من بيانات النظام المنسق عالميًا GHS في إحصائيات جنوب أفريقيا (٢٠١٨).

** تم تحويل برنامج الرعاية النهارية الاتحادي السابق للأمهات العاملات (٢٠٠٧-٢٠١٩) إلى برنامج تحويل نقدي، حيث يتم تقديم المال مباشرة إلى الأسر. على الرغم من أن هذا البرنامج ليس مشروطاً باستخدام رعاية الطفل، إلا أن الهدف المعلن من البرنامج هو تحسين وصول الأم واستمراريتها إلى سوق العمل أو المدرسة من خلال الوصول إلى رعاية الطفل.

بتوفير الخدمات العامة، بما في ذلك للأطفال الأصغر سناً، ولكن التغطية أقل وهناك قوائم انتظار طويلة في العديد من المناطق.[٣١] **وتكفل** بلدان أخرى توفير الخدمة للأطفال في سن مرحلة ما قبل المدرسة، ولو أن ذلك غالبا ما يكون لمدة سنة واحدة قبل الالتحاق بالتعليم الأساسي (في المملكة المتحدة وبعض الولايات في الولايات المتحدة على سبيل المثال). وتجدر الإشارة إلى أن توفير الحكومة لرعاية الطفل لا يعني دائمًا أن الرعاية مجانية. وغالبًا ما تكون الخدمات مجانية للأطفال في سن مرحلة ما قبل المدرسة، ولكن على الآباء أن يساهموا في التكلفة بالنسبة للأطفال دون سن الثالثة. وفي فرنسا والسويد، يتم إجراء اختبار دخل لاستحقاق الدعم لتحديد المبلغ الذي يدفعه الآباء.

الجدول ج - ٢ الأنواع المختلفة من مقدمي خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر في القطاع غير الحكومي

مقدمي خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ورعاية الطفل في المراكز

نوع مقدم الخدمة	الوصف
مزودو خدمات رسميين هادفين للربح	• دور الحضانة وخدمات رعاية الطفل المدارة بشكل خاص، والتي تتراوح من الخدمات عالية التكلفة إلى الخدمات منخفضة التكلفة • موفرو خدمات فرديون في كثير من الأحيان، وبعض السلاسل • قائمة بذاتها أو ملحقة بمدرسة تعليم أساسي
مزودو خدمة غير رسميين وهادفين للربح	• خدمات قانونية بطبيعتها، ولكن لم يتم تسجيلها رسميًا من قبل الحكومة • موفرو الخدمات المنفردون في الغالب (الشركات الصغيرة) • موفرو خدمات فرديون في الغالب (مشروع صغير)
نماذج مجتمعية	• يديرها المجتمع عادة بدعم من المنظمات غير الحكومية و / أو الحكومة • تركز على مرحلة ما قبل التعليم الأساسي في الغالب، لكنها تقدم خدمات رعاية للأطفال الأصغر سنًا أحيانًا • مستقلة أو ملحقة بمدرسة تعليم أساسي
مزود خدمة من أصل ديني	• بعض الانتماءات لمؤسسة دينية أو عقيدة دينية • غالباً ما تتداخل مع المجتمع
مزودون من المنظمات غير الحكومية	• الخدمات المدعومة أو المدارة من المنظمات غير الحكومية • غالباً ما تتداخل مع المجتمع
التعاون بين الآباء	• تركز على ملكية الوالدين ومساهماتهم • يمكن تسهيلها من خلال الحركات والسياسات أو تحدث بشكل طبيعي
رعاية الأطفال المدعومة من صاحب العمل	• نماذج متنوعة بما في ذلك رعاية الطفل في الموقع (ثابت أو بتقاعد)؛ وشراكات مع شركات أخرى؛ حجز أماكن / إعانات

مزودو خدمات رعاية الطفل والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في المنزل

نوع مقدم الخدمة	الوصف
مزودو خدمة في المنزل (مربي(ة)/ جليس(ة)) (childminers)	• تقدم خدمات رعاية الطفل لمجموعة صغيرة من الأطفال في منزل مقدم الرعاية (مسجل أو غير مسجل)
المربيات	• رعاية الطفل في منزله من قبل شخص تم توظيفه لتقديم خدمة الرعاية

ملاحظة: وبالإضافة إلى إشراك القطاع غير الحكومي في توفير خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر بشكل مباشر، يمكن أن يكون القطاع غير الحكومي أحد مقدمي الخدمات المساعدة المهمين لتحسين كفاءة وجودة توفير الخدمات. يمكن أن تتضمن الخدمات المساعدة ما يلي: تدريب العاملين في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر؛ تطوير مواد المناهج الدراسية؛ دعم الخدمات بالأنشطة غير التعليمية (مثل الصيانة، ونقل الطلاب، ووجبات منتصف النهار)؛ وتوفير البنية الأساسية

تنص الخطة الوطنية للتعليم في البرازيل على أن يلتحق ٥٠٪ على الأقل من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٣ سنوات، و١٠٠٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و٥ سنوات، بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بحلول عام ٢٠٢٤. http://simec.mec.gov.br/pde/grafico_pne.php

(ii)*الدعم المالي للأسر:* وقد تختار الحكومات دعم رعاية الطفل عن طريق الدعم المالي بدلًا من رعاية الطفل التي توفرها الحكومة. وهناك خيارات مختلفة متاحة للقيام بذلك، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية، والتخفيضات، والبدلات، والقسائم التي توفر للأسر خيارات. وقد تكون هذه الخيارات وسيلة جيدة لتحسين القدرة على تحمل تكاليف رعاية الطفل. وفي البلدان التي تعاني من نقص في خدمات رعاية الطفل، وقد تحتاج الحكومات أيضاً إلى استراتيجيات من جانب العرض لتحفيز التوسع في رعاية الطفل لضمان توفر الخدمات وجودتها. وفي المملكة المتحدة، يحق لجميع الآباء الحصول على ١٥ ساعة على الأقل في الأسبوع من الرعاية المجانية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٤ سنوات (يختار الآباء المكان الذي يرسلون إليه أطفالهم وتدفع الحكومة في المقابل لمقدمي خدمات الرعاية)؛ ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن الأسر تكافح من أجل العثور على أماكن للأطفال وأن المساهمة المالية قد لا تكون كافية لتغطية تكاليف مقدمي الخدمات (المفوضية الأوروبية ٢٠١٧). وتستخدم الإعفاءات الضريبية في عدد من البلدان، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا؛ وقد لا يكون هذا النهج فعالاً في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث يكون العديد من الناس إما أقل من الحد الأدنى لاستحقاق ضريبة الدخل أو يعملون في القطاع غير الرسمي. وتشير دراسة أجريت مؤخرا عن سوق رعاية الطفل في الولايات المتحدة إلى أن أحد أفضل الخيارات لتعظيم مشاركة المرأة في قوة العمل ونتائج تنمية الطفل يمكن أن يكون مزيجا من الجهود المتزايدة الرامية إلى تنظيم الجودة وقسائم للأسر (بيرلنسكي وآخرون ٢٠٢٠). ويجمع هذا النهج بين الجهود من جانبي الطلب والعرض. وسوف يعمل التركيز على الجودة على تحسين تجربة الأطفال، كما تعمل القسائم على زيادة الخيارات والقدرة على تحمل الأسر للتكاليف، في حين تعمل على زيادة التمويل المتاح لمقدمي الخدمات. والنتيجة النهائية هي تشجيع المزيد من مقدمي الخدمات بالقطاع غير الحكومي على الدخول إلى السوق وتحسين جودتهم (بيرلنسكي وآخرون ٢٠٢٠).

(iii)*حوافز لتوفير الخدمات في القطاع غير الحكومي، بما في ذلك النماذج المجتمعية:* ويقدم القطاع غير الحكومي - عند توفيره للخدمة - الفرصة لحشد الموارد وتلبية احتياجات الآباء المختلفة من خلال نماذج متعددة من الخدمات.

ويمكن استخدام الحوافز بطرق متنوعة لتشجيع القطاع غير الحكومي على إنشاء خدمات رعاية الطفل، فضلا عن تشجيع توفير الخدمات ذات الجودة. وتتضمن الاستراتيجيات: منح للمساعدة في إنشاء أماكن توفير الخدمات; الاعانات المستمرة (والتي يمكن ربطها بالجودة) ; ومدخلات محددة (مثل المعلمين الحكوميين، والأرض) ; والإعفاءات الضريبية للشركات الخاصة. ومن الممكن هيكلة ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدرجات متفاوتة من الرسميات والتعقيدات. وفي فيتنام، تستأجر الحكومة الأراضي، وتقدم الدعم للميزانية، وتعرض أسعار فائدة تفضيلية على القروض المقدمة إلى مراكز رعاية الطفل في القطاع الخاص (البنك الدولي ٢٠١٩ ج). وفي بعض الحالات، تُيتم ربط الإعانات بشروط لضمان استهدافها للأسر ذات الدخل المنخفض. ففي جنوب أفريقيا على سبيل المثال، ترتبط إعانة كل تلميذ باختبار دخل لاستحقاق الدعم لمقدمي الرعاية، وفي كولومبيا، يفرض برنامج رعاية الطفل في المنزل (Hogares Comunitarios de Bienestar) سقفاً لرسوم الوالدين. غير أن هيكل الإعانات مهم: على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا، تعتمد الإعانة على الحضور وليس على الالتحاق، مما يجعل المشغلين عرضة لخطر الأحداث التي تقع خارج نطاق سيطرتهم، ولا يمكن استخدام سوى ٣٠ في المائة من الإعانة للمرتبات، وهو ما لا يغطي الحد الأدنى للأجور (بريدج وآخرون ٢٠٢٠). ويسلط الإطار ج - ٣ الضوء على عدة بلدان وضعت حوافز لتشجيع توسع القطاع الخاص في توفير الخدمات لصالح الأطفال الصغار من الأسر المستضعفة. وبالإضافة إلى الدعم بالموارد، تحتاج البلدان إلى نظام فعال لضمان الجودة، نظام يغطي القطاع غير الحكومي ويشمل السياسات والتوجيهات الحكومية بشأن التسجيل، ومعايير الجودة، والرصد.

(iv)*الإلزام أو الحوافز الحكومية لرعاية الطفل التي يدعمها أصحاب العمل:* وهناك عدد متزايد من البلدان يفرض على أصحاب العمل بعض الالتزام برعاية الطفل على الأقل، بما في ذلك البرازيل وكمبوديا والهند واليابان، الأردن وتركيا (مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٧ IFC). ففي الوقت الحالي، هناك ٢٦ من أصل ١٨٩ بلد طالب قانونًا أصحاب العمل في القطاع الخاص بدعم رعاية الطفل أو توفيرها (البنك الدولي ٢٠١٩ ج). وعادة ما تفرض الحكومات ضرورة توفير رعاية الطفل بمجرد أن يصبح لدى أي شركة عدد معين من الموظفين. وفي ٧٠ في المائة من البلدان التي لديها اشتراطات قانونية (١٨ دولة من أصل ٢٦ دولة)، يستند ذلك العدد إلى عدد الموظفات، الأمر الذي يهدد بالتسبب في التمييز على أساس النوع الاجتماعي في ممارسات التوظيف (البنك الدولي ٢٠١٩ ج). وتُعَد الهند والإكوادور من الأمثلة على البلدان التي تفرض توفير خدمات رعاية الطفل استناداً إلى العدد الإجمالي للموظفين، بصرف النظر عن النوع الاجتماعي. ويقدم الجدول ج-٢ نظرة عامة على سياسات رعاية الطفل التي يدعمها أصحاب العمل عبر ٨ بلدان. وتتفاوت السياسات أيضا من حيث خصوصيتها فيما يتعلق بترتيبات توفير خدمات رعاية الطفل ودفع هذه الخدمات. ورغم أن تبني مثل هذه السياسة يشكل البداية، إلا أن الالتزام قد يشكل تحديًا. وفي كمبوديا، وجد تقييم أجري في ٢٠١٦ -٢٠١٧ أن ٧٢ في المائة من المصانع الخاضعة للتقييم لم تلتزم بالاشتراطات التي تقضي

بتوفير غرفة رعاية سهلة الوصول إليها وتشغيلها و/أو مركز رعاية نهارية وتشغيله في مكان العمل أو بالقرب منه (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ أ). وكما هي الحال مع المزايا الإلزامية الأخرى، فهناك خطر يتمثل في إمكانية تمرير التكاليف المرتبطة بها إلى العاملين في هيئة تقليل الدخول أو تخفيض المزايا في بنودٍ أخرى.

وتعمل بعض الشركات على تنفيذ استراتيجيات رعاية الطفل بشكل استباقي حتى في الحالات غير الإلزامية عليها، لأنها تعمل على تحسين إنتاجية أعمالها وسمعتها. وهناك أشكال متعددة من الاستراتيجيات لرعاية الطفل التي يدعمها أصحاب العمل، وقد تقدم الشركات أكثر من استراتيجية واحدة لتلبية احتياجات موظفيها على نحو أكثر شمولًا ولتدر عائدات أعلى من الأعمال التجارية (مؤسسة التمويل الدولية IFC ٢٠١٧). وتشمل هذه الاستراتيجيات خدمات رعاية الطفل التي توفرها الشركة (إما تديرها الشركة مباشرة أو تتعاقد عليها مع جهة خارجية)؛ والاتفاقات أو التمويل للسماح للموظفين بالوصول إلى خدمات رعاية طفل لا تخص الشركة؛ والوصول إلى خدمات الرعاية الاحتياطية في حالات الطوارئ والعطلات المدرسية؛ وأنظمة المشورة والإحالة (هيين وكاسيرر ٢٠١٠؛ مؤسسة التمويل الدولية ٢٠١٧).

رعاية الأطفال التي يدعمها أصحاب العمل تشكل جزءاً من الحل، ولكن لأنها تنطبق في الأساس على القطاع الرسمي فقط، فسيكون تأثيرها محدوداً في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تميل إلى وجود مستويات عالية من العمالة غير الرسمية، بما في ذلك من يعملون لحساب أنفسهم والعاملين في المنازل أو في مشاريع صغيرة. ويعمل أكثر من ٧٤٠ مليون امرأة في مختلف أنحاء العالم في الاقتصاد غير الرسمي (منظمة العمل الدولية ٢٠١٨ ب). وعلى الصعيد العالمي، فإن ٥٨ في المائة من النساء العاملات يعملن في الاقتصاد غير الرسمي، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٩٢ في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض (بونت، وفانيك، وتشن ٢٠١٩). وغالباً ما لا تصل تعليمات سياسة رعاية الطفل التي يدعمها أصحاب العمل وغيرها من التعليمات وحلول سوق العمل الرسمية إلى هؤلاء النساء وأسرهن (ساممان، وماسلر-مارشال، وجونز ٢٠١٦).

الجدول ج. ٣ السياسات التي تقضي بإلزام أصحاب العمل بدعم رعاية الطفل في بلدان محددة

البلد	حجم مكان العمل الذي تنطبق عليه السياسة	تفاصيل السياسة
البرازيل	أكثر من ٣٠ موظف	أثناء فترة الرضاعة الطبيعية
كمبوديا	أكثر من ١٠٠ موظف	يتعين على أصحاب العمل إما أن يقوموا بإنشاء مركز للرعاية النهارية أو بتغطية تكاليف وضع العاملين لأطفالهم في أي مركز للرعاية النهارية.
تشيلي	أكثر من ٢٠ موظف	يقتصر على الأطفال دون سن ٢. يتعين على أصحاب العمل أن يدفعوا تكاليف الرعاية أو يوفروا مساحات في المراكز المشتركة مع موظفين آخرين.
الإكوادور	أكثر من ٥٠ موظفًا	يتعين على أصحاب العمل أن يوفروا دار للحضانة في مكان العمل.
الهند	أكثر من ٥٠ موظفًا	يتعين على أصحاب العمل أن يوفروا دار للحضانة.
اليابان	لا يوجد حد أدنى	يتعين على أصحاب العمل دعم التوازن بين العمل والحياة و احتياجات عامليهم لخدمات رعاية الطفل.
الأردن	أكثر من ١٥ طفلاً تحت سن ٥ سنوات من بين جميع الموظفين	يجب على أصحاب العمل توفير الرعاية من قبل مربية مدربة في مرفق لرعاية الأطفال.
تركيا	أكثر من ١٥٠ امرأة	ويتعين على أصحاب العمل أن يقدموا حضانة فى مكان العمل للأطفال حتى سن السادسة، أو قسائم لدفع تكاليف هذه الخدمات لمقدمي خدمات رعاية أطفال معتمدين.

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٧)؛ أداتي وآخرون (٢٠١٤)؛ البنك الدولي (٢٠١٩ ج). للاطلاع على تعديل قانون العمل الأردني لعام ٢٠١٩ (القانون رقم ١٤)، انظر

org/DYN/natlex/natlex4.detail?p_isn=110390&p_lang=en.https://www.ilo

٣٢ تم اختيار ١٣ بلداً استناداً إلى المعايير التالية إلى حد كبير: النهج أو النتائج الجديرة بالملاحظة، وتنوع النهج، وتوافر البيانات، والتوازن الإقليمي. ومن المخطط القيام بعمل أكثر تنظيمًا للاستفادة من هذه المراجعة الأولية.

الجدول ج. ٤ موجز لمختلف النُهُج الحكومية لزيادة فرص الوصول إلى رعاية الطفل

النُهج	مبررات السياسة	اعتبارات التنفيذ
'١' توفير حكومي مباشر للخدمة *يشير للخدمات التي تديرها وتنفذها الحكومة.*	هناك طريقة واحدة لضمان أن تكون رعاية الطفل يمكن الوصول إليها وميسورة التكلفة للأسر الأكثر حرمانًا، إذا كان هناك التزام سياسي قوي وقدرة حكومية على توفير الخدمات المجانية أو المدعومة بشكل كبير.	• تتطلب موارد مالية وبشرية كبيرة وقدرة على التنفيذ والتزامًا سياسيًا. • قد تؤدي هذه السياسة إلى إنفاق المزيد من المال والجهد أكثر من اللازم، نظرًا لإمكانية وجود نُهُج أخرى.
'٢' الدعم المالي للأسر *يمكن تقديم الدعم للأسر من خلال القسائم (التي تقلل الرسوم أو تلغيها وتسمح للوالدين بالاختيار)، أو الخصومات، أو الإعفاءات الضريبية.*	طريقة مهمة للتخفيف من تكاليف رعاية الطفل وإعطاء الخيار للآباء دون عبء تنفيذ رعاية الأطفال التي تقدمها الحكومة والتي قد تتطلب مستويات أعلى من القدرات.	• ينبغي أن يكون هناك بالفعل توفير واسع النطاق للخدمة أو مع وضع استراتيجيات فى جانب العرض لتشجيع توسيع نطاق توفير الخدمات. • ينبغي أن يكون مستوى التمويل واقعيًا لجعل التكلفة في متناول الوالدين وللسماح لمقدمي رعاية الطفل بتقديم خدمة ذات جودة لائقة. عندما تكون الموارد محدودة، يجب أن يعطى التمويل الأولوية للأسر ذات الدخل المنخفض ويضمن أن تكون المساهمة كبيرة بما يكفي لزيادة استفادة هذه الأسر.. • الكفاءة مطلوبة لإدارة المخطط والتنظيم وضمان الجودة.
'٣' الحوافز لتوفير الخدمات غير الحكومية، بما في ذلك النماذج المجتمعية *تشمل الاستراتيجيات ما يلي: المنح للمساعدة في تأسيس الخدمات، والدعم المستمر (الذي يمكن ربطه بالجودة)؛ والمدخلات المحددة (مثل الموظفين والأرض)؛ والإعفاءات الضريبية.*	نظرًا للطلب الكبير والملح على رعاية الطفل والتنوع الواسع لاحتياجات الأسر، يمكن للقطاع غير الحكومي أن يجلب نُهجًا وموارد لاستكمال استراتيجيات التوسع الحكومية الأخرى. فى العديد من البلدان يقوم القطاع غير الحكومى (بما فى ذلك النهج المجتمعية) بسد بعض الفجوات.	• ونظراً للتكاليف الإضافية وتعقيدات توفير رعاية الطفل، خاصة للأطفال الأصغر سنًا (من سن ٠ إلى ٣ سنوات)، فقد يساعد مستوى معين من المنح أو الإعانات أو المساهمات الحكومية الأخرى (مثل توفير الموظفين أو الأرض) فى تشجيع مقدمى الرعاية على دخول السوق والحفاظ على الجودة. • قد تساعد الشروط المدروسة المرتبطة بالإعانات / المدخلات على ضمان أن تخدم تلك الخدمات الأسر ذات الدخل المنخفض. • تُعد السياسات الحكومية المصاحبة للاعتماد، وضمان الجودة، وقوة العمل المعنية برعاية الطفل والتعلم المبكر والتي تشمل القطاع الخاص جميعها جوهرية لدعم التنفيذ.
'٤' رعاية الطفل المدعومة من صاحب العمل (بالتزام أو بحافز) *وضع الالتزام برعاية الأطفال على عاتق أصحاب العمل*	بالنظر إلى الأساس المنطقي القوي للأعمال التجارية للشركات الفردية للاستثمار فى رعاية الطفل، يمكن أن يشكل ذلك وسيلة فعالة لتنويع الخدمات، وتحرير الموارد الحكومية للتركيز على الفئات المستضعفة من السكان.	• نظرًا لأن رعاية الطفل الإلزامية التي يدعمها صاحب العمل غالبًا ما تكون مقصورة على شركات القطاع الرسمي الكبيرة، فلا ينبغي أن تكون الاستراتيجية الوحيدة التى تستخدمها الحكومات، لا سيما في البلدان ذات القطاع غير الرسمي الكبير • على الرغم من المبررات التجارية الجيدة، قد تحتاج الشركات إلى التوجيه فى التعرف على بيان الجدوى. • وينبغي أن تستند السياسات إلى حد أدنى من عدد الموظفين، لا إلى عدد الموظفات، لتجنب التمييز القائم على النوع الاجتماعي. • وينبغي أن تقدم السياسات لأصحاب العمل خيارات مختلفة للوفاء بالالتزام بتلبية احتياجات الموظفين (على سبيل المثال، توفير رعاية الأطفال في الموقع أو بالقرب من الموقع، والرواتب، والقسائم، والاتحاد مع أصحاب العمل الآخرين، وما إلى ذلك). • وبوسع الحكومات أن تقدم الحوافز لتشجيع أصحاب العمل (مثل الإعفاءات الضريبية، والأراضي وغير ذلك من ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص).

الإطار ج - ٢

الخدمات المتعاقد عليها مع جهات خارجية: مثال من الهند

وتقدم دور الحضانة المتنقلة، وهي منظمة غير حكومية في الهند، مرافق لرعاية الطفل ومرحلة ما قبل المدرسة لأطفال عمال البناء. وقد دعمت المنظمة أكثر من ١ ٠٠٠ مركز لرعاية الطفل إما من خلال '١' تقديم خدمات رعاية الطفل مباشرة، '٢' تحديد وتدريب المنظمات غير الحكومية على توفير خدمات رعاية الطفل بالاشتراك مع شركة البناء، أو '٣' الإشراف على توفير الخدمات التي أنشأتها شركة البناء. وتوفر دور الحضانة المتنقلة تدريباً أولياً لمقدمي الرعاية (٣٣ يوماً في البداية، والباقي أثناء العمل)، وتدعم التأسيس، وتنفذ برامج مجتمعية تكميلية مستمرة مع الأسر. ويجب أن تفي جميع دور الحضانة بمعايير الجودة.

المصدر: الحضانات المتنقلة لعام ٢٠١٨؛ انظر أيضًا الموقع الإلكتروني لدور الحضانة المتنقلة https://www.mobilecreches.org/

الهدف ٢: إعطاء الأولوية لتغطية رعاية الطفل للأسر الأكثر احتياجًا وضمان توفر خيارات منخفضة التكلفة ومجانية

وبينما تتخذ الحكومات قرارات بشأن كيفية دعم توسيع نطاق رعاية الطفل وكيفية تمويله، فإن مسألة الاستهداف وتحديد الأولويات مسألة أساسية. وتواجه جميع الحكومات قيوداً فيما يتعلق بالموارد. ونظراً لما نعرفه عن العدالة والاحتياجات الأسرية، فلابد من تخصيص الموارد النادرة لأكثر الفئات حرماناً. والحلول التي تركز على العمال غير الرسميين تتسم بأهمية خاصة. وفي كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، تعمل أعداد كبيرة من النساء في الاقتصاد غير الرسمي، حيث مصادر الدخل منخفضة وغير منتظمة وبخيارات محدودة للغاية لرعاية الطفل.

الكثير من الحكومات تعطي الأولوية لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض، وتتضمن الاستراتيجيات ما يلي:

- وضع أو دعم توفير خدمات تستهدف على وجه التحديد الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال الإعانات أو غيرها من المدخلات (في كولومبيا والهند ونيوزيلندا ورواندا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة على سبيل المثال - انظر الإطار ج - ٣ أدناه)؛
- الإلزام بحجز أماكن للأسر المستضعفة (في تشيلي وفرنسا على سبيل المثال)؛
- تقديم دعم مالي إضافي للوالدين ذوي الدخل المنخفض. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة، يمكن للأسر ذوي الدخل المنخفض الحصول على ١٥ ساعة من الرعاية للأطفال في سن الثانية، بالإضافة إلى ١٥ ساعة إضافية من الرعاية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٤ سنوات.
- ربط البرامج القائمة التي تخدم الأسر المستهدفة والاستفادة منها، والبناء في مجال رعاية الطفل كدعم إضافي للأسر. وعلى سبيل المثال، في رواندا وبوركينا فاسو، أضافت برامج الأعمال العامة، التي كانت تستهدف المجموعات السكانية المستضعفة، خدمات دور حضانة متنقلة لتعظيم المشاركة. وفي الهند، قام برنامج الخدمات المتكاملة لتنمية الطفل ((ICDS، الذي يخدم في معظمه الأسر المنخفضة الدخل، بالتوسع في خدمات الصحة والتغذية لتشمل عدة ساعات لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٦ سنوات (. انظر الملحق د لمزيد من التفاصيل;
- تصميم برامج تركز على العدالة والحساسية الثقافية لتشجيع استفادة المجتمعات المحرومة (بما في ذلك لغة التعليم، وتعيين أفراد المجتمع كموظفين، ومعالجة الإعاقة، وتكييف المناهج الدراسية، وما إلى ذلك)؛
- تحديد الأماكن التي يمكن استخدامها لتوفير الخدمات للعمال غير الرسميين بالقرب من مواقع العمل أو الأحياء المجاورة لهم. وتعمل نساء كثيرات في المدن كعاملات في مجال البناء، وبائعات في الشوارع، وتاجرات في الأسواق، وملتقطي نفايات، وعاملات بالمنازل. وتحتاج هؤلاء العاملات إلى البلديات للمساعدة في إنشاء مراكز لرعاية الأطفال بالقرب من أماكن عملهن أو في المناطق المجاورة لهن، حتى تكون في متناولهن (موسوي ٢٠١٩). ويحتاج التخطيط الحضري إلى أخذ خدمات رعاية الطفل في الاعتبار، لأن البحث عن أماكن آمنة (على سبيل المثال في المستوطنات غير الرسمية المزدحمة أو الأسواق) أمر غير عملي من دون دعم البلدية، كما أن الإيجارات تُعد عائقًا بالنسبة للعديد من المشغلين الذين يقدمون خدمات رعاية الطفل في المدن.

فبعض البلدان تعطي الأولوية للخدمات للوالدين العاملين. وفي أمريكا اللاتينية يكون التركيز على الأمهات العاملات شائع (أراوجو، ولوبيز بو، وبويانا ٢٠١٣). وفي المملكة المتحدة، يمكن للوالدين العاملين الوصول إلى ١٥ ساعة أخرى فضلاً عن التخصيص السائد. بيد أن وضع أماكن رعاية الأطفال كأولوية لا يعمل إلا إذا كان هناك قدر كبير من توفير الخدمة متاحا بالفعل. ويتعين على البلدان أيضاً أن تمتلك السبل اللازمة لتحديد المجموعات السكانية المستهدفة، من خلال السجلات الاجتماعية الحالية أو برامج التحويلات النقدية (أراوجو، ولوبيز بو، ومانويل بويانا ٢٠١٣).

الإطار ج - ٣ أمثلة للبلدان التي لديها حوافز للقطاع غير الحكومي لدعم توفير رعاية الطفل للأسر المستضعفة

كولومبيا	برنامج هوجاريس كوميونتارلوس دي بلينستار (Hogares Comuntarlos de Blenestar ICBF (HCB لرعاية الأطفال فى المنزل، وتم تأسيسه في عام ١٩٧٢ لتوفير رعاية الأطفال للأسر المستضعفة وتعزيز عمالة المرأة. وهو واحد من أكبر البرامج فى أمريكا اللاتينية. ويخدم أكثر من مليون طفل (دياز ورودريغيز شاموسى ٢٠١٦). ويتم تقديم الخدمات من خلال مزود خدمة رعاية الأطفال فى المنازل، ويتم تمويلها من خلال مزيج من التمويل العام ورسوم الوالدين، حيث يدفع الآباء رسوماً شهرية تقل عن ٢٥ فى المائة من الحد الأدنى اليومى للأجور (بيرنال وفرناندز ٢٠١٢).
الهند	ويوفر مخطط راجيف غاندي الوطنية الوطني لدور الحضانة لخدمة الأمهات العاملات (RGNC) مرافق رعاية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٦ سنوات للأسر في أدنى التقسيم الخمسي لمستويات المداخيل (MWCD 2015). وتم إنشاء مخطط الحضانة بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية التي تدير الخدمات.. وتغطي الحكومة ٩٠ في المائة من التكاليف ويتوقع أن توفر المنظمات غير الحكومية النسبة المتبقية البالغة ١٠ في المائة.
نيوزيلندا	يُتاح تمويل إضافي من أجل العدالة الاجتماعية للخدمات التى تخدم المجتمعات ذات المستوى الأدنى اجتماعيًا واقتصاديًا والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ومن ذوي الخلفيات غير الناطقة باللغة الإنجليزية. كما يتم تقديم منح شهرية لخدمات التعليم في مراحل الطفولة المبكرة في المجتمعات المعزولة.
رواندا	خصصت حكومة رواندا فى عام ٢٠١٧ مساحة مملوكة للحكومة فى سوق لخدمة رعاية الأطفال. وقامت بتنفيذه منظمة اليونيسف. (Action Pour le Development du People (ADEPE والأمهات العاملات في السوق. ومن المزمع تكرار ذلك النموذج عبر مواقع الأسواق الأخرى في رواندا (اليونيسف ٢٠١٩)
سنغافورة	ويوفر برنامج دعم مشغلي مرافق رعاية الطفل للأسر ذات الدخل المنخفض والخلفيات المحرومة التمويل لبعض المختارين منهم. ان الجهد هو دعم المشغلين من اجل الاحتفاظ بالرسوم فى مستوى معقول والاستثمار فى الجودة بما فى ذلك التطوير المهني.
جنوب أفريقيا	وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية إعانة لمراكز التنمية فى مرحلة الطفولة المبكرة المسجلة والتى تضم أطفالاً من أسر ذات دخل منخفض. ويتم حسابها لكل طفل يومياً للأطفال من سن ٠ إلى ٤ سنوات الذين يجتاز من يقدموا الرعاية لهم اختبار الدخل لاستحقاق الدعم (جيزى وبادلندر ٢٠١١). ومع ذلك، فإن العديد من مراكز التنمية فى مرحلة الطفولة المبكرة لا تحصل على الدعم على الرغم من أن لديهم أطفالاً مستحقين مسجلين، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الميزانية غير كافية، وإلى أن العوائق التي تحول دون التسجيل الرسمي للمراكز كبيرة للغاية.
الولايات المتحدة	يستهدف برنامج التربية المبكرة بمرحلة ما قبل التعليم الأساسي Head Start في الولايات المتحدة الأطفال منذ الولادة وحتى سن الخامسة الذين ينتمون إلى أسر ذات دخل تحت خط للفقر. والخدمات مجانية وتتلقى تمويلا فيدراليا.

الهدف ٣: تخصيص التمويل الكافي لجعل رعاية الطفل ذات الجودة في متناول الأسر

ويتعين على الحكومات أن تضمن توفير القدر الكافي من التمويل لجعل رعاية الطفل في متناول الأسر، ودعم النظام لتعزيز الجودة. وفي العديد من البلدان، يقع العبء المالي لرعاية الأطفال بشكل غير متناسب على الوالدين (وبدرجة أقل على مقدمي الخدمات، الذين يعملون في ظل ظروف سيئة). ومن الممكن أن تعمل زيادة التمويل الحكومي على إعادة توزيع العبء.

وفي أغلب البلدان، يقع عبء الإنفاق على رعاية الطفل بكل أسف على الأسر

وليس على القطاع الحكومي. وتمثل الرسوم الوالدية مصدرًا مهمًا لتمويل هذا القطاع. وحتى في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعلى الرغم من أن معظم التمويل يأتي من القطاع الحكومي، إلا أن هناك أيضا مستويات متفاوتة من مساهمات الوالدين. ومن بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تشكل الرعاية في المنزل في سلوفينيا الشكل الوحيد من أشكال الرعاية التي تمثل فيها مساهمات الآباء (٨٠٪) أكثر من مساهمة الدولة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١٥ ب). وفي أميركا اللاتينية، أصبحت الرسوم الوالدية شائعة، بما في ذلك ٣٠٪ من البرامج الحكومية؛ ولكن البرامج الحكومية التي تتطلب مساهمات تفرض رسوماً منخفضة تمثل ما بين ٢ إلى ١٦ في المائة من دخل الفرد الشهري في الأسرة (دياز رودريغز شاموسي ٢٠١٦).

الشكل ج-٢ الإنفاق العام على رعاية الطفل والتعلم المبكر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥)

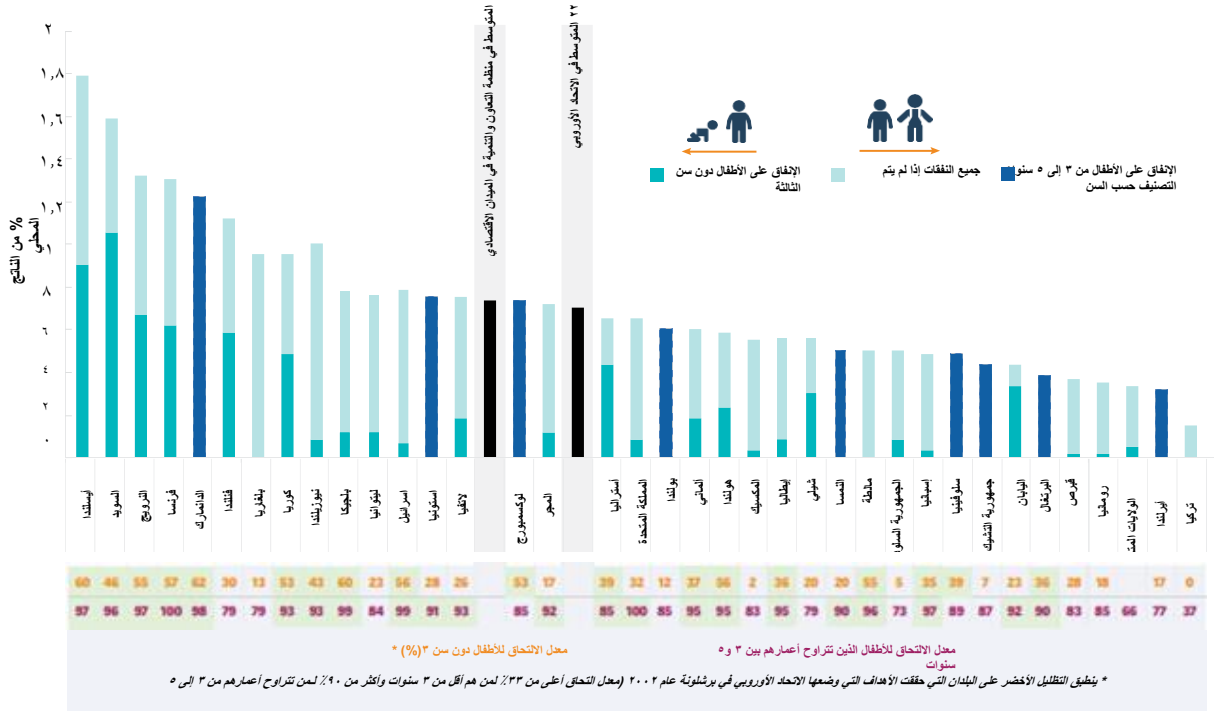

المصدر: جميع البيانات مستقاة من قاعدة بيانات الأسرة الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (PF3.1 و PF3.2): بيانات الإنفاق العام من عام ٢٠١٥ أو أحدث البيانات المتوفرة وبيانات الالتحاق من ٢٠١٦ أو أحدث البيانات المتوفرة. وقد تصل مصادر أخرى إلى حسابات مختلفة بعض الشيء.

٣٣ البيانات غير متوفرة في العديد من البلدان، ولكن بشكل دلالي، هناك عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تنفق ما لا يزيد عن ٠,١ في المائة أو أقل على مرحلة ما قبل التعليم الأساسي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه البلدان ما يلي: اثيوبيا; بوركينا فاسو; إيران; الاردن; ناميبيا; نيبال; رواندا; جنوب افريقيا وزامبيا. (معهد اليونسكو للإحصاء UIS، الإنفاق الحكومي على مرحلة ما قبل التعليم الأساسي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (آخر التقديرات بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، تمت زيارة الموقع الإلكتروني في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠))

عـ الرغم من أن الإنفاق العام على رعاية الطفل والتعلم المبكر لا يتم تفصيله حسب الفئة العمرية بالنسبة لمتوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أحدث البيانات الصادرة عام ٢٠١٥، ففي عام ٢٠١٣، كان متوسط الإنفاق العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على رعاية الطفل والتعلم المبكر ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن بين هذه البيانات تم تخصيص ٠,٢ في المائة للأطفال دون سن ٣ سنوات، وتم تخصيص ٠,٦ في المائة للأطفال فوق سن ٣ سنوات (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١٧).

الشكل ج. ٣ العلاقة بين الإنفاق العام والالتحاق برعاية الطفل/ التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عبر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الربط بين الإنفاق العام والالتحاق برعاية الطفل للأطفال دون سن ٣ سنوات

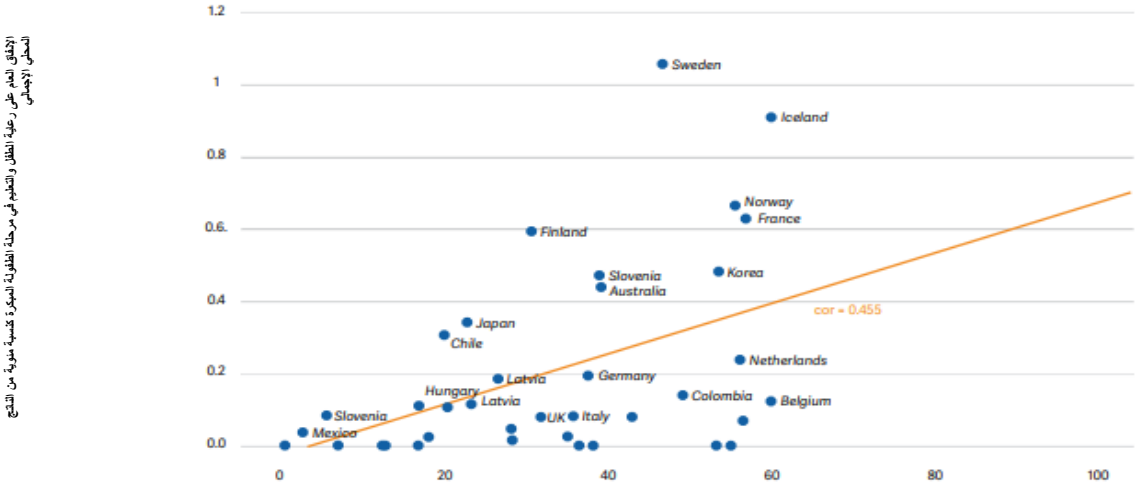

العلاقة بين الإنفاق العام والالتحاق برعاية الطفل/ التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٥ سنوات

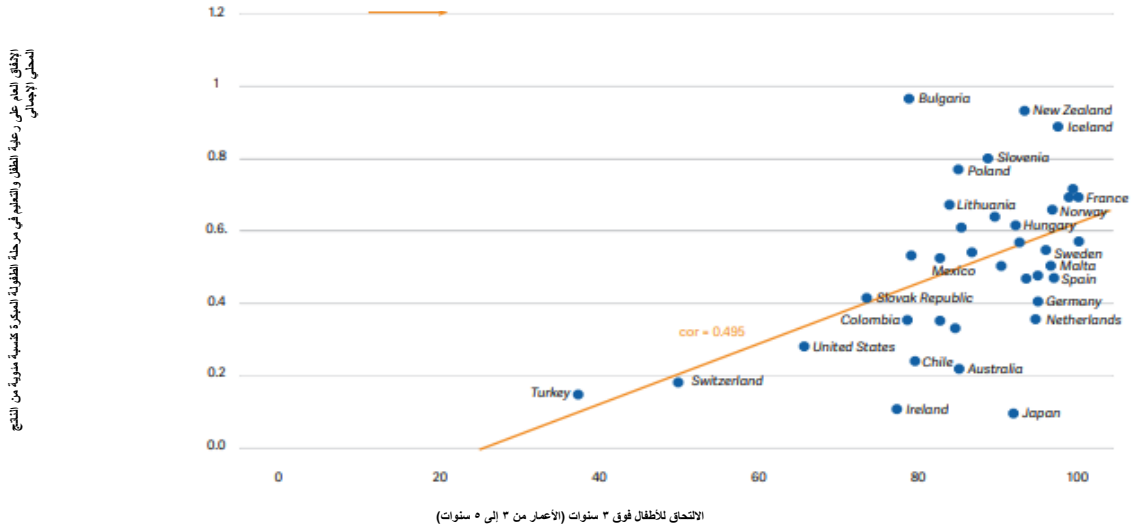

المصدر: تحليل المؤلفين باستخدام بيانات من قاعدة بيانات الأسرة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (PF3.1 وPF3.2): بيانات الإنفاق العام من عام ٢٠١٥ أو آخر البيانات المتوفرة وبيانات الالتحاق من عام ٢٠١٦ أو أحدث البيانات المتوفرة. لقد قمنا بالتحكم في العوامل التالية وقمنا بإدراج مصدر البيانات لكل منها بين قوسين: معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل (منظمة العمل الدولية)، ومدة إجازة الأمومة (قاعدة بيانات الأسرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ومعدلات توظيف الأمهات (قاعدة بيانات الأسرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، والناتج المحلي الإجمالي للفرد (بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). تم تسمية البلدان حيثما سمحت المساحة بذلك.

*ملاحظة: تعتبر الارتباطات الموضحة هنا ذات دلالة إحصائية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ إلى ٢ وبين ٣ إلى ٥ سنوات. بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ و٢، يكون معامل الارتباط ٠,٤٥٥ ** (القيمة الاحتمالية = ٠,٠٠٤)، وللأعمار من ٣ إلى ٥ سنوات يكون ٠,٤٩٥ ** (القيمة الاحتمالية = ٠,٠٠١٨). تتضمن حدود هذا التحليل: '١' إدراج بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فقط، '٢' لقطة ثابتة وليس بيانات طولية، و '٣' ملاحظة بطبيعتها (تعتمد على الملاحظات)، مما يحد من القدرة على تحديد صلة سببية.*

بين الأطفال الأصغر سناً (أقل من ٣ سنوات) والأطفال في سن ما قبل المدرسة (فوق ٣ سنوات). يمثل الشكل ج - ٣ تحليل للارتباط بين الإنفاق العام على رعاية الطفل والتعلم المبكر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) ومعدلات الالتحاق، مع فصل التحليل حسب الفئة العمرية. ويبين التحليل أن البلدان التي تخصص نسبة إنفاق أعلى على رعاية الطفل والتعلم المبكر تميل إلى ارتفاع معدلات الالتحاق. وعندما يمتد التحليل ليشمل السيطرة على عوامل أخرى (بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومدة إجازة الأمومة، ومشاركة المرأة في قوة العمل ومعدلات توظيف الأمهات)، فإن النتائج ذات أهمية إحصائية بالنسبة للأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي ولكن ليس بالنسبة للأطفال دون سن الثالثة. ومن المرجح أن يساهم في هذا عاملين. العامل الأول هو قانون رعاية الطفل في هولندا، الذي ينص على أن أصحاب العمل والآباء والحكومة يجب أن يشتركوا في تحمل تكاليف رعاية الطفل الرسمية (حكومة هولندا ٢٠١١). والعامل الثاني هو أن متوسط الوقت الذي يقضيه الطفل في الرعاية أقل من ٢٠ ساعة في الأسبوع، وهو واحد من أدنى المستويات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD ٢٠١٧). وفي أمريكا اللاتينية، كانت جميع برامج رعاية الطفل البالغ عددها ٤٠ والتي راجعها دياز ورودريجيز تشاموسي (٢٠١٦) تتمتع بمستوى معين من الدعم الحكومي، بما في ذلك الخدمات التي يقدمها القطاع غير الحكومي. وقد تحصل الحكومات أيضاً على نسبة لائقة من هذا الاستثمار من زيادة الضرائب على الدخل. وفي كيبيك، فإن زيادة عائدات الضرائب على الدخل من الآباء العاملين، نتيجة لبرنامج رعاية الطفل الشامل الذي بدأ في عام ١٩٩٦، أصبحت الآن أكثر من تغطية تكاليف البرنامج (ماكلوسكي ٢٠١٨).

وبعيداً عن توفير الخدمة، فإن التمويل مطلوب لدعم نظام رعاية الطفل بالكامل من أجل تعزيز الجودة. وتشمل النفقات الرئيسية المتصلة بالجودة ما يلي: تنفيذ نظام لضمان الجودة؛ وتنفيذ نظم المعلومات (بما في ذلك جمع البيانات حسب الطلب، والعرض، والنتائج لضمان توافر المعلومات لأصحاب المصلحة من ذوي الصلة)؛ وتدريب القوة العاملة ودعمها.

ارتفاع عائدات رعاية الطفل من خلال الضرائب وإعادة تخصيص الإنفاق العام يُعد الوسيلة الأكثر شيوعاً لتمويل البرامج، ولكن هناك مجموعة من السبل الأخرى لتمويل رعاية الطفل.

- *المخصصات في الميزانية الوطنية:* ويتم إعادة تخصيص معظم التمويل العام لرعاية الأطفال من الميزانية الوطنية.
- *الضرائب المحددة المتعلقة برعاية الطفل للأفراد:* في عام ٢٠١٣، فرضت كولومبيا ضريبة خاصة على الدخل الفردي، والمعروفة باسم ضريبة العدالة، والتي تستخدم جزئياً لتمويل خدمات رعاية الطفل. وتتراوح معدلات اقتطاع الضريبة من المنبع بين ٠,٣ و١,٥ في المائة، على حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي لدافعي الضرائب (إرنست ويونغ ٢٠١٣). وفي المكسيك، يتم تمويل برامج معهد الضمان الاجتماعي (IMSS) من خلال ضريبة رواتب قدرها ٠,٨ في المائة يدفعها جميع الموظفين المنتسبين لنظام الضمان الاجتماعي، وتغطي هذه الضرائب ١٠٠ في المائة من تكلفة البرنامج.
- *المساهمات الفردية من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي:* وهذه هي الطريقة الأكثر شعبية لتمويل السياسات الخاصة بالأمومة، وفي بعض الأحيان السياسات الخاصة بإجازات الأبوة والوالدية، وفي بعض الأحيان رعاية الطفل. غير أنها لا تغطى سوى جزء من السكان. وبالنسبة لمن لا يشملهم الضمان الاجتماعي عن طريق أصحاب العمل، يتمثل أحد الخيارات في السماح بخطط المساهمات التطوعية أو التبرعات، رغم أن هذه الخطط قد لا تصل إلى النطاق الكافي نظراً للعوامل العديدة التي تتحكم فيما هو غير رسمي.
- *مساهمات الوالدين الفردية:* وعبر مختلف المناطق الجغرافية ومستويات الدخل، أظهر الآباء استعدادهم وقدرتهم على تحمل تكاليف رعاية الطفل، ولكن من الأهمية بمكان أن يتم دعم التكاليف بشكل كبير من خلال التمويل العام أو من قِبَل أصحاب العمل للحد من العبء الملقى على عاتق الوالدين ولمراعاة العوامل الخارجية.
- *تمويل صاحب العمل:* ويفرض عدد متزايد من البلدان بعض الالتزام المالي على أصحاب العمل إما من خلال ضرائب أصحاب العمل أو رعاية الطفل التي يدعمها أصحاب العمل. ومع ذلك، تحذر منظمة العمل الدولية من أن تضع الدول كل العبء على عاتق الشركات، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى التمييز على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل (أداتي، وكاسيرير، وغيلكريست ٢٠١٤).. وفي هولندا، يتم تحصيل مساهمات أصحاب العمل من خلال ضريبة تفرضها الحكومة لرعاية الطفل على جميع أصحاب العمل (هولندا ٢٠١١). ولا يغطي توفير الخدمات الذي يدعمه أصحاب العمل سوى نسبة صغيرة نسبيا من السكان، ومعظمها في القطاع الرسمي، وهناك خطر يتمثل في إمكانية تمرير التكاليف إلى الموظفين من خلال خفض المزايا الأخرى. كما قد تشكل رعاية الطفل المقدمة بالقرب من منازل العمال استثماراً جيداً لتمويل المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو ما من شأنه أن يقدم عرضاً للقيمة المشتركة.

وهناك عدد من الخيارات المالية الأخرى التي تستخدم بصورة أقل شيوعاً لتمويل رعاية الطفل على وجه التحديد، ولكنها استخدمت من قبل في قطاعات التعليم والصحة، ويمكن تكرار مفاهيمها في رعاية الطفل. وتشمل:

- *الشراكات بين القطاعين العام والخاص لرعاية الأطفال:* وكما هو مبين في الباب ٣، فإن الشراكة مع القطاع غير الحكومي

يمكن أن تكون طريقة جيدة للحصول على تمويل إضافي وتوسيع نطاق الوصول دون الحاجة إلى بناء هذا القدر الكبير من البنية الأساسية العامة. وعادة ما تقدم الحكومة نوعاً من الدعم إما المالي (مثل المنح أو الدعم لكل تلميذ) و/أو العيني (مثل الموقع، أو البنية المادية، أو المعلمين)، ولكن هذا التمويل غالباً ما يكون مكملاً باستثمارات القطاع غير الحكومي، الأمر الذي يزيد من إجمالي الموارد المتاحة للقطاع.

- *سندات الأثر الاجتماعي (SIB):* وتشكل هذه السندات آلية تمويل قائمة على النتائج حيث يوفر المستثمرون استثمارات مالية مقدمًا وترتبط العائدات المالية بالنتائج الاجتماعية. وتسمح سندات الأثر الاجتماعي (SIB) بجلب استثمارات جديدة للتدخلات الاجتماعية، وبمخاطر أقل من التمويل المباشر. وقد أبرز تقرير نشرته مؤسسة بروكينغز في عام ٢٠١٥ أن سندات الأثر الاجتماعي (SIB) من أجل التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة كانت قيد التطوير في بلدان عديدة، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، واقترح أن تكون التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة مجالاً واعدًا للنمو بالنسبة لسندات الأثر الاجتماعي (SIB). وبشكل خاص، وجد التقرير أن سندات الأثر الاجتماعي SIBs يمكن أن تستهدف الخدمات للمجموعات السكانية الذين يعانون من نقص في الخدمات أو تحسينات الجودة أو أن تستخدم لاختبار ابتكارات جديدة (جاستافسون -ورايت، وجاردنر، وبوتشا ٢٠١٥).
- *تمويلات ريادة الأعمال من الجهات الخيرية المانحة:* ومن شأن هذه الاموال أن تقدم مساعدة مالية (تبرعات أو قروض) ومساعدة تقنية لرواد الأعمال لدعم تكاليف الشركات الناشئة في مجال رعاية الطفل وتشجيع توفير خدمات منخفضة التكلفة ومستدامة ماليًا، وذات جودة. ويتم استكشاف هذا المفهوم بشكل أكبر في الملحق د
- *القروض المقدمة لمالكي أماكن رعاية الطفل من المؤسسات المالية:* وقد يكون الائتمان من المؤسسات المالية مصدراً لتمويل أصحاب مشاريع رعاية الطفل؛ ولكن أغلب المنتجات المالية لا يمكن الوصول إليها من قطاع رعاية الطفل أو مالكي المدارس الخاصة الذين يسعون إلى تأسيس أو توسيع نطاق التوفير الخاص للخدمة، لأنها تعتبر عالية المخاطر للغاية نظراً لغياب السجلات المالية أو الضمانات. ويسعى مشروع تطوير التعليم الخاص الفعال بنيجيريا "DEEPEN" إلى تحسين البيئة التمكينية للمدارس الخاصة، مع كون الحصول على التمويل عنصرا هاما. ويعقد البرنامج شراكة مع بنوك تمويل المشاريع متناهية الصغر لزيادة الوعي بفرص السوق (التي تقدر بنحو ٢. ٥ مليار دولار أميركي في لاجوس وحدها) وبناء قدرتها على خدمة هذا القطاع، حتى يتسنى لها توسيع نطاق حوافظ الإقراض المستدامة من خلال تطوير منتجات قروض مصممة خصيصاً للمدارس المنخفضة التكاليف (الموقع الإلكتروني ل DEEPEN؛ DEEPENعام ٢٠١٤). وقد قام أحد هذه البنوك، وهو بنك Accion Microfinance Bank، بتجربة منتج من منتجات البنك وهو قرض مخصص أُطلق عليه " My School Plus"، تم تصميمه لتلبية احتياجات المدارس المنخفضة التكلفة، بما في ذلك جداول سداد مصممة وفقاً لفصول السنة الدراسية بدلاً من السداد الشهري (DEEPEN عام ٢٠١٨). في البداية، كان هذا البرنامج التجريبي مدعوماً بتمويل من صناديق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة للبنك المركزي في نيجيريا، والتي سمحت بوضع سقف لسعر الفائدة عند ٩ %. وفي هذا البرنامج التجريبي، دفعت ١٠٠ في المائة من المدارس القرض خلال تسعة أشهر. وقد أطلق بنك Acion في وقت لاحق منتجين آخرين للقروض المدرسية الأطول أجلاً، ومتاحين للعملاء الذين لديهم تاريخ سداد جيد من قرض "My School Plus" (DEEPEN عام ٢٠١٨). وتعمل منظمات غير حكومية أخرى مثل "Opportunity EduFinance" إلى جانب المؤسسات المالية بطرق مماثلة عبر مناطق جغرافية متعددة.

الهدف ٤: تحديد ترتيبات مؤسسية واضحة وقابلة للتطبيق وبناء تماسك النظام

وتتفاوت الترتيبات المؤسسية واللوائح لإدارة توفير خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر فيما بين البلدان. وفي العديد من البلدان يفتقر الأمر إلى ترتيبات مؤسسية واضحة: فهناك وزارات متعددة تتولى القيادة في جوانب مختلفة، من دون أي آلية تنسيق رسمية أو وزارة على رأس تقود التنظيم. تؤدي سياسات رعاية الأطفال المجزأة وتوصيل الخدمات إلى تفاقم التحدي المتمثل في ضمان الجودة والتخطيط. وفي غياب الأدوار والمسؤوليات المحددة بوضوح، كثيراً ما تفشل خدمات رعاية الطفل في الوصول لمستحقيها. وفي بلدان أخرى، يوجد نهج أكثر تنسيقا، إما تحت قيادة وزارة واحدة أو من خلال هيئة تنسيقية ممثلة من عدة وزارات. وتعتمد الترتيبات المؤسسية في البلدان على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك التطور التاريخي، ومخصصات الميزانية، والهياكل السياسية والالتزام السياسي.

ولا يوجد نهج واحد، وسوف تختلف الركيزة المؤسسية الصحيحة من بلد إلى آخر. ولكن أياً كانت المؤسسات التي تقود ذلك، فلابد وأن يكون لديها تفويض واضح، وتمويل وقدرة كافيين، والتركيز على تنمية وتعليم الأطفال، وآليات تنسيق قوية لجلب كافة أصحاب المصلحة المعنيين (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ٢٠٠٦أ).

وتجعل الترتيبات المؤسسية الواضحة خطوط المساءلة أكثر شفافية وتيسر التخطيط والتنفيذ والرصد واتباع نهج نُظُم أكثر شمولا في مجال رعاية الطفل. إن التماسك داخل وعبر علاقات المساءلة الأساسية (بين صناع السياسات، ومقدمي الخدمات، والأسر) أمر ضروري

الجدول ج. ٥ نظرة عامة على الترتيبات المؤسسية لرعاية الطفل

	البلد	نظام منقسم أو متكامل	الوزارات القائدة
أوروبا	**الدنمارك**	متكامل	وزارة شؤون الأسرة والمستهلك
	فرنسا	منقسم	وزارة التعليم الوطني وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة
	ألمانيا	متكامل	وزارة الشؤون الأسرية الاتحادية، كبار السن، المرأة والشباب
	هولندا	منقسم	وزارة الشؤون الاجتماعية والتوظيف وزارة التعليم والثقافة والعلوم
	النرويج	متكامل	وزارة التعليم والبحث
	السويد	متكامل	وزارة التعليم والبحث
	تركيا	منقسم	وزارة التعليم الوطني وزارة سياسات الأسرة والسياسات الاجتماعية
	المملكة المتحدة	متكامل	وزارة التعليم
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**تشيلي**	متكامل	وزارة التعليم
	جامايكا	متكامل	وزارة التعليم والشباب والإعلام
	المكسيك	منقسم	وزارة التعليم العام، المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي، وزارة الرفاه نظام التنمية المتكاملة للأسرة
آسيا وأفريقيا	**الهند**	منقسم	وزارة النهوض بالمرأة والطفل وزارة تنمية الموارد البشرية
	جنوب أفريقيا	منقسم (ولكن يجري التخطيط للانتقال إلى نموذج متكامل تحت إشراف وزارة التعليم الأساسي)	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التعليم الأساسي، وزارة الصحة
	فيتنام	متكامل	وزارة التعليم والتدريب
	زامبيا	متكامل	وزارة التعليم

المصدر: بينيت وكاجا (٢٠١٠)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٦ب، ٢٠١٥أ، ٢٠١٥ب، ٢٠١٥ج، ٢٠١٥د، ٢٠١٧)؛ جيرهارد وستاب (٢٠١٠)؛ البنك الدولي (٢٠١٥أ)؛ جيس واليوداند (٢٠١١).

حتى تحقق الأنظمة النتائج المرجوة منها (بريتشيت ٢٠١٥). تشمل النتائج العامة لخدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر، في مقابل النتائج الفردية أو الخاصة ببرامج محددة: خدمات عالية الجودة، وموزعة بالتساوي، ويتم تصميمها وتنفيذها بكفاءة، وممولة ومُحكَمَة بكفاءة، وقابلة للتوسع على نحو دائم (كاجان وروث ٢٠١٧).[٣٥]

ولدى بعض البلدان نظام منقسم يفصل بين خدمات رعاية الطفل والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. في هذه البلدان، تنقسم خدمات الطفولة المبكرة بين خدمات الرعاية، التي تستهدف عادة الأطفال الأصغر سناً والتي تتبع غالباً وزارات الرفاه أو الصحة، وخدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتي تقع غالباً في اختصاصات وزارات التعليم (برترام وباسكال ٢٠١٦؛ بينيت ٢٠٠٨؛ دياز رودريجيز-شاموسي ٢٠١٦).

للاطلاع على استعراض مثير للاهتمام بشأن نظم الرعاية والتعليم المبكرين، انظر كاجان وكوهين (١٩٩٧) Not by Chance: إنشاء نظام الرعاية والتعليم المبكرين لأطفال أميركا. وتتماشى العناصر الأساسية التي يقترحونها (التمويل، والحوكمة، والتنظيم والمساءلة، وقدرة القوة العاملة، وجمع البيانات واستخدامها، والمشاركة الأسرية والمجتمعية، والربط مع الخدمات الأخرى) مع الجوانب المدرجة في أهدافنا السياسية.

وكما هو موضح في الجدول ج - ٥، يمكن أن يكون للنظم المنقسمة وزارات مختلفة مسؤولة عن مختلف الفئات العمرية و/ أو أشكال مختلفة من الخدمات، كما هو الحال في الأمثلة الأربعة التالية:

- *تركيا:* تتولى وزارة التعليم مسؤولية معظم الخدمات باستثناء الخدمات التي تقدم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و٢ سنة. تتولى وزارة السياسات الأسرية والاجتماعية مسؤولية دور الحضانة ومراكز رعاية الأطفال النهارية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و٦ سنوات، والتي يقوم بإنشائها أفراد أو كيانات خاصة (البنك الدولي ٢٠١٥أ).
- *بلجيكا:* وهناك تقسيم واضح للمسؤولية بين الرعاية النهارية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و٣ سنوات، وهو ما يقع تحت إشراف وزارة الرفاه والصحة العامة والأسرة، بينما تقع مسؤولية خدمات الرعاية لمن هم في سن مرحلة ما قبل التعليم الأساسي بداية من عُمر ٢,٥ سنوات وما فوق على وزارة التعليم (بنيت وكاغا ٢٠١٠).
- *إندونيسيا:* وتخضع رياض الأطفال لمن هم في سن ٤ إلى ٦ سنوات لوزارة التعليم، بينما دور الحضانة للأطفال من سن ٢ إلى ٦ سنوات ومراكز رعاية الطفل من سن ٣ أشهر إلى ٦ سنوات تخضع لوزارة الرفاه الاجتماعي (بنيت وكاغا ٢٠١٠).
- *هولندا:* وعلى المستوى المركزي، تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والتوظيف مسؤولية الفئة العمرية من صفر إلى ٤ سنوات، ووزارة التعليم والثقافة، والعلوم مسؤولة عن برامج الاطفال من سن ٤ إلى ٥ سنوات، وكذلك عن برامج التعليم المبكر الموجهة للأطفال من سن ٢,٥ إلى ٤ سنوات. ودائرة الصحة البلدية مسؤولة عن الرقابة على الجودة الهيكلية للخدمات.

غير أن العديد من البلدان تحركت مؤخراً نحو أنظمة أكثر توحيداً لرعاية الطفل والتعلم المبكر لتشجيع الاستمرارية والتماسك (بينيت وكاغا ٢٠١٠). وقد تعرضت الأنظمة المنقسمة للانتقادات لأنها مُجزَّأة للغاية، حيث تضر بالأطفال دون سن الثالثة من العمر، بتمويل أقل وبرامج أقل تطوراً، كما أنها توفر قدراً أقل من التماسك للآباء والأطفال (برترام وباسكال ٢٠١٦؛ بينيت ٢٠٠٨؛ بينيت وكاجا ٢٠١٠). وفي وقت أقرب من ذلك، تحركت بعض البلدان نحو نظام متكامل حيث تم تحديد وزارة واحدة للقيادة باعتبارها مسؤولة عن رعاية الطفل. وفي السويد والنرويج، نقلت مسؤولية رعاية الطفل من وزارة الرفاه الاجتماعي إلى وزارة التعليم، وحذا العديد من البلدان حذوها. وتشمل هذه البلدان المملكة المتحدة، وجامايكا، وتشيلي، وفيتنام، وزامبيا (بيننيت وكاغا ٢٠١٠؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠٠٦ أ؛ وعام ٢٠١٥ أ). كما تعمل بعض البلدان على دمج الخدمات حول اختصاصات وزارات الرفاه الاجتماعي والأسرة. وتشمل هذه البلدان ألمانيا والدنمارك وفنلندا، على الرغم من أن في فنلندا والدنمارك مرحلة ما قبل التعليم الأساسي تستمر للأطفال حتى يبلغون من العمر ٦ سنوات، ثم تنتقل المسؤولية بعد ذلك إلى أن تكون تحت إشراف وزارة التعليم (بينيت كاجا٢٠١٠؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي٢٠٠٦ج OECD؛ ٢٠١٥ب؛ ٢٠١٥ج؛ دياز رودريغيز -شاموسي ٢٠١٦).

وثمة جانب آخر ينبغي النظر فيه وهو تحقيق اللامركزية في الخدمات: في العديد من البلدان، تقع مسؤولية تنفيذ خدمات رعاية الطفل و/أو ضمان الجودة على المستويات الإقليمية أو المحلية. على سبيل المثال، في كينيا والأرجنتين وألمانيا والبرازيل، برامج رعاية الأطفال لا مركزية. ويمكن أن يؤثر ذلك على جهود التمويل وتقديم الخدمات والتنسيق. ويمكن للامركزية أن تؤثر تأثيرا إيجابيا على الخدمات عن طريق زيادة الحساسية للاحتياجات المحلية؛ غير أنها يمكن أن تثير أيضا تحديات، لا سيما في اتساع نطاق الاختلافات في الوصول إلى الخدمات وجودتها بين المناطق (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٢أ).

وبالإضافة إلى رعاية الطفل، هناك سياسات أخرى ملائمة للأسرة يمكن أن تحمي صحة الآباء وأمنهم الاقتصادي (ولا سيما الأمهات) وأطفالهم وتوفر لهم الرعاية المتواصلة.[٣٦] **ويشمل** ذلك إجازات الأمومة مدفوعة الأجر؛ وإجازتي الأبوة والوالدية طويلة الأمد؛ واستراحات الرضاعة الطبيعية في العمل؛ ومنح مساعدة الطفل. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث عن الآثار النسبية للسياسات التكميلية بالمقارنة برعاية الطفل، وكذلك عن كيفية تفاعل تأثير السياسات المختلفة على بعضها البعض، بغية اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حزمة السياسات (يتم تسليط الضوء على ذلك كجزء من جدول أعمال البحث في الباب ٤). وتُعد السياسات المتعلقة بالإجازة مدفوعة الأجر هامة بشكل خاص، لأنها تقدم بديلاً لخدمات رعاية الطفل. على سبيل المثال، في السويد، تبدأ خدمات رعاية الطفل العامة في سن ١ بسبب سياسات الإجازات الوالدية الطويلة (٢٠٠٦ب). وفي الإطار ج - ٤، نصف السياسات الملائمة للأسرة بمزيد من التفصيل.

٣٦ للحصول على نظرة عامة أكثر شمولاً، انظر أداتي وكاسبيرير وجيلكريست (٢٠١٤).

الإطار ج.٤

رعاية الطفل ضمن سلسلة أوسع من السياسات المناسبة للأسرة[٣٧]

وفي حين تحسنت سياسات الإجازات في العقدين الماضيين، إلا أن هناك تفاوت كبير عبر البلدان ولا تزال هناك فجوات كبيرة في التغطية، لا سيما بالنسبة للأسر الأكثر احتياجًا. غالبًا ما تستند السياسات إلى علاقة العمل السائدة في الاقتصاد الرسمي، والتي لا تمتد حاليًا في معظم الأماكن لتشمل العمال في القطاع غير الرسمي وأولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص. وفيما يلي موجز عن بعض السياسات التكميلية المتعلقة بإجازة الأمومة؛ وإجازة الأبوة والوالدية الأطول أجلاً والمدفوعين الأجر؛ واستراحات الرضاعة الطبيعية في العمل؛ ومنح مساعدة الأطفال.

إجازة الأمومة والمزايا النقدية: تسمح إجازة الأمومة مدفوعة الأجر للأمهات بالتعافي من الوضع ورعاية الرضع الصغار خلال الأسابيع الأولى من حياتهم وتحميهن من ممارسات العمل التمييزية (أداتي، وكاسيرير، وجيلكريست ٢٠١٤). وعلى الرغم من التحسينات التدريجية على مدى العقدين الماضيين، إلا أن هناك تباينا كبيرا بين البلدان ولا تزال هناك فجوات كبيرة في التغطية، ولا سيما بالنسبة للأسر الأكثر احتياجًا. وعلى مستوى العالم، فإن ربع النساء العاملات فقط (٣٣٠ مليون امرأة) يحق لهن في واقع الأمر الحصول على استحقاقات نقدية لإجازة الأمومة، ونحو ٧٥٠ مليون امرأة لا تغطيهن سياسات الأمومة (أداتي، وكاسيرير، وجيلكريست ٢٠١٤؛ ومنظمة العمل الدولية ٢٠١٨b). وتتضمن المجموعات المستبعدة غالباً الذين يعملون لحسابهم الخاص، أو العاملين في المنازل، أو الزراعة، أو العمل المؤقت، والمهاجرين. ومن بين كل المستبعدين، يعيش ٨٠٪ في أفريقيا وآسيا. وتشمل السياسات التي يمكن أن تدعم الفئات المستضعفة ما يلي: الاستحقاقات النقدية غير القائمة على المساهمات من خلال التأمين الاجتماعي؛ والأموال العامة أو خطط المساعدات الاجتماعية (في إثيوبيا مثلا)؛ وتوسيع نطاق تغطية إجازات الأمومة لتشمل قطاعات لا تشملها عادة، مثل عاملات المنازل (التي تغطيها الآن ٥٤ بلدا منها جنوب أفريقيا والأرجنتين)؛ وخطط المساهمات التطوعية أو التبرعات للسماح لمجموعات مختلفة، بما في ذلك العاملين لحسابهم الخاص، والقطاع غير الرسمي، والعمال المؤقتين بالحصول على مزايا إجازة الأمومة (على سبيل المثال في المكسيك وبيرو وتايلند ولاوس وتنزانيا). ويمكن أن تكون التغطية الفعالة محدودة بالخطط التطوعية، وفي كثير من الحالات قد يتطلب تحقيق مستويات كافية من المزايا لحماية الأمومة الجمع بين الآليات التي يساهم فيها المنتفع وغيرها مما لا يساهم فيه المنتفع (منظمة العمل الدولية ٢٠١٧).

إجازة الأبوة والإجازة الأبوية: ومن الأهمية بمكان أن يتم توفير إجازة كافية للآباء الذكور لتمكينهم من دعم زوجاتهم في الأسابيع التالية للولادة، وتحمل المسؤوليات الأسرية، والترابط مع أطفالهم. ويساعد ذلك أيضاً في كسر الصور الاجتماعية التقليدية، وتعزيز قدر أعظم من المساواة بين الرجل والمرأة في العمل وفي المنزل (أداتي، وكاسيرير، وجيلكريست عام ٢٠١٤). وعلى الرغم من التحسينات، فإن سياسات إجازة الابوة والاجازات الوالدية الأطول لا تزال غير كافية في معظمها لدعم الاسر. ومن بين ٧٩ دولة كان لديها تشريعات بشأن إجازة الأبوة عام ٢٠١٣، منحت ٣٦ دولة إجازة أبوة أقل من أسبوع. وإجازة الوالدية هي السياسة الأقل رسوخًا على مستوى العالم. وهناك ٦٦ بلد فقط تمنح الإجازة الوالدية، بما في ذلك خمس دول فقط في أفريقيا وثلاث دول في آسيا واثنان في أمريكا اللاتينية، و٥٥ في المائة فقط من هذه البلدان (٣٦) تقدم مزايا نقدية. ولكن هناك بعض الأمثلة البارزة لإجازة الوالدية، حيث تبنت بعض البلدان سياسات لتشجيع الرجال على الاستفادة منها (على سبيل المثال السويد والنرويج وألمانيا).

الرضاعة الطبيعية: يشكل دعم الرضاعة الطبيعية في العمل جزءاً لا يتجزأ من تدابير حماية الأمومة (أداتي، وكاسيرير، وجيلكريست عام ٢٠١٤). ويتم توفير ذلك في ١٢١ بلدا على الاقل إما عن طريق استراحات أثناء العمل أو عن طريق تخفيض ساعات العمل اليومية. وقد تبنت تلك السياسة دولا عديدة في أفريقيا (٧٩٪)، وآسيا (٦٩٪)، وأمريكا اللاتينية (٦٩٪)، والشرق الأوسط (٨٠٪)، وفي كل هذه الدول تقريباً يتكون استثناءات الرضاعة الطبيعية مدفوعة الأجر. ولكن نحو ثلث البلدان فقط لديها تشريعات مصاحبة بشأن التسهيلات. وبالنسبة للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي فإن الرضاعة الطبيعية تظل تشكل تحدياً، وهناك حاجة إلى حلول إبداعية لدعم هؤلاء النساء.

منح مساعدة الطفل: وتمثل منح المساعدة الاجتماعية/مساعدة الطفل طريقة أخرى للحكومات لدعم الأسر. ويتم تمويل المنح عادة من الأموال العامة، وكثيرا ما يتم إجراء اختبار دخل لاستحقاق الدعم، مما يوفر دعما أعلى للأسر ذات الدخل المنخفض. وبالنسبة للأمهات اللاتي لا يحق لهن الحصول على استحقاقات نقدية لإجازة الأمومة، فإن هذه المنح يمكن أن تكون بديلا هامًا. وفي حالات معينة، قد يتم تطبيق اشتراطات للحصول على المنح، على سبيل المثال الفحص الطبي المنتظم أو الولادة في أحد المرافق الصحية (أداتي، كاسييرر، جيلكريست٢٠١٤). وتشير الأدلة من أميركا اللاتينية إلى أن الأسر ذات الدخل المنخفض تميل إلى اختيار منح المساعدات النقدية عندما تجد نفسها في وضع الاختيار بين رعاية الطفل ومنح المساعدات النقدية، وأن الأسر ذات الدخل المرتفع تختار رعاية الطفل. ورغم أن البدلات النقدية تخلف على ما يبدو أثرًا إيجابياً على المدى القصير في إعادة التوزيع، إلا أنها على الأمد الأبعد تعزز التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وعدم المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز أنماط الرعاية الجنسانية وإبقاء المرأة بعيداً عن قوة العمل (دياز رودريغيز تشاموسي ٢٠١٦).

[٣٧] اليونيسيف مبادرة بشأن السياسات الملائمة للأسرة في عام ٢٠١٩ ومذكرة توجيهية مؤقتة بشأن السياسات الملائمة للأسرة في سياق جائحة كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠. https://www.unicef.أو g/keer-family-durance/family-boli- cies-covid-١٩-guidance-٢٠٢٠.pdf

الهدف ٥: ضمان أن يكون الأطفال في بيئات آمنة ومحفزة من خلال نظام قوي لضمان الجودة وقوى عاملة مدعومة وقادرة

ما هي العناصر الأساسية لبرامج رعاية الطفل أو التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ذات الجودة؟

وتعتمد جودة برامج رعاية الطفل أو التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة على عدة عناصر مختلفة، وعادة ما يتم تصنيفها إما بوصفها عناصر "هيكلية" أو "عملية". ولجعل هذه الأفكار أكثر قابلية للتنفيذ، قمنا بتقسيم مفهوم الجودة إلى خمس فئات:'١' *هيكلية؛* '٢' *البرنامج؛* '٣' *القوى العاملة؛* '٤' *التفاعلات (من ٢ إلى ٤ جميعها تمثل جوانب جودة العملية)؛* '٥' *النظام*. ٣٨ ينبغي اعتبار جميع الفئات الخمس جزءا من نهج متكامل، حيث تدعم كل فئة الفئات أخرى.

- الجودة الهيكلية عادة ما تكون أسهل جانب من جوانب الجودة من حيث التحديد، والقياس، والتنظيم، ويشمل نسبة الموظفين إلى الأطفال، وحجم المجموعة، والبنية الأساسية المادية.
- عناصر جودة العملية:
- جودة البرنامج تشير إلى محتوى البرامج وتصميمه، وإنجازه، وتتضمن المنهج الدراسي والمواد ومدة البرنامج وكثافته واستراتيجيات إشراك المجتمع المحلي والوالدين.
- جودة قوة العمل تعتبر عاملًا رئيسيًا في جودة العملية، وتشير إلى مؤهلات وخبرات وكفاءات وشروط توظيف معلمي أو معاوني التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- جودة التفاعلات وتعكس التفاعل الاجتماعي والعاطفي والبدني لدى الطفل مع الأشياء والأقران والمعلمين يوميًا.
- جودة النظام تشير إلى النظام العام الذي يتم فيه توفير خدمات رعاية الطفل. ومن الجوانب الرئيسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار التمويل، ونظم المعلومات، ونظم ضمان الجودة، والمعرفة وقدرة قادة المدارس على دعم جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

وفي حين أن هناك بعض التقارب بشأن العناصر الأساسية للجودة المطلوبة، إلا أنه لا يزال هناك تباينا بين البلدان فيما يتعلق بمعايير الجودة المدرجة ومستوى التشريعات المفروضة. فالمملكة المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا على سبيل المثال، تفرض جميعها استخدام منهج دراسي معين (أو اختيار من عدة مناهج)، في حين أن دولاً أخرى، بما في ذلك الدنمارك، وتشيلي، وجامايكا، تكليف تفرض استخدام منهج دراسي مناسب ولكنه غير محدد. وفيما يتعلق برصد نتائج تنمية الطفل، فإن النظام في تشيلي وجامايكا يتسم بأنه أكثر إلزامًا من بلدان أخرى. ففي تشيلي، يجري رسميا تقييم ستة جوانب من جوانب تنمية الطفل في مستوى مرحلة ما قبل التعليم الأساسي، بما في ذلك اختبارات ومهام موحدة. وتحدد جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقريبا اشتراطات تدريب المعلمين ومؤهلاتهم؛ غير أن بعض البلدان لا تتتبع سوى شهادة المعلمين، بينما في بلدان أخرى تتم ملاحظة المعلمين (أندرسون وآخرون ٢٠١٧). وفي الهند، وعلى الرغم من المبادئ التوجيهية الشاملة التي تغطي عدداً من الأبعاد الرئيسية للموضوع، فإن المبادئ التوجيهية فيما يتصل بمؤهلات الموظفين غامضة إلى حد كبير، حيث تنص فقط على أن الموظفين لابد وأن يكونوا "مدربين تدريباً كافيًا". وتعتبر جودة العملية داخل أماكن الرعاية، والتي تشير إلى التفاعلات المختلفة بين مقدمي الرعاية والأطفال، أحد أهم جوانب الجودة، ولكنها يمكن أن تشكل تحديًا أكثر صعوبة لقياسها وتحسينها. ويبين الجدول ج-٦ كيفية اختلاف معايير الجودة في بلدان معينة.

بعض البلدان، ومنها الهند وجامايكا، لديها نظام تدريجي لمعايير الجودة، ويتضمن مجموعة من المعايير الأكثر أهمية وتقدمًا والمصممة لتحسين الممارسة وتحقيق جودة أفضل. وقد تم إعداد النظام في جامايكا باستفاضة على نطاق واسع للغاية في إشارات واضحة إلى تلك المعايير الملزمة قانونا. وبالنسبة للبلدان التي تفتقر حالياً إلى معايير الجودة ولديها أشكال متعددة من الخدمة التي تم تأسيسها بالفعل، قد يكون النظام التدريجي مع المعايير الأكثر أهمية التي تم تحديدها وتنفيذها بوضوح وسيلة عملية لتضمين المعايير في النظام.

فالعديد من البلدان التي تتمتع بأنظمة جيدة الأداء تتمتع بمعايير جودة ثابتة تغطي مختلف مقدمي الخدمات والفئات العمرية. وتغطي معايير الجودة في المملكة المتحدة وجامايكا، جميع الأعمار وأشكال الخدمة، وتم تفصيلها في إطار عمل واحد. ويجعل هذا من السهل على جميع أصحاب المصلحة المشاركة مع السماح في الوقت نفسه ببعض الاختلاف عبر الأعمار و/أو مقدمي الخدمات. وعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة، تختلف بعض المعايير

تميز العديد من المراجعات بين الجودة "الهيكلية" وجودة "العملية" فقط؛ وقد قررنا التوسع في هاتين الفئتين قليلاً بحيث تعكس عملية صنع القرار السياسي والبرامجي. ويستند هذا القسم إلى مذكرة النهج التي وضعتها مجموعة الحلول العالمية للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة ECD GSG، تحت عنوان "كيف يمكن للبنك الدولي أن يساعد البلدان على رفع مستوى التعليم ذي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة؟".

في إطار عمل المرحلة التأسيسية للسنوات المبكرة ((EYFS، حسب نوع مزود الخدمة، مثل نسب الموظفين والاشتراطات الخاصة بالبيئات المادية.

ولابد من إدراج القطاع غير الحكومي في السياسات الحكومية والتوجيهات بشأن الاعتماد وضمان الجودة، ومن الأهمية بمكان أن يتم توفير خدمات رعاية أطفال آمنة وذات جودة عالية. غير أن هناك أمثلة على سياقات تترتب فيها على شروط التسجيل الشاقة آثار سلبية على الأطفال وأسرهم. وعلى سبيل المثال، فإن العوائق الكبيرة التي تحول دون التسجيل في جنوب أفريقيا نتج عنها تثبيط مقدمي الخدمات عن التأسيس الرسمي، وبالتالي ظل عددًا كبيرًا منهم يعمل دون تسجيل وخارج النظام (بريدج وآخرون ٢٠٢٠). ويعمل برنامج Kago Ya Bana، وهو برنامج لمؤسسة هولاند في جنوب أفريقيا، مع مقدمي الخدمات والبلدية لتحديد وحل مشكلات العوائق التي تعترض التسجيل. وفي تركيا، أدت اشتراطات البنية الأساسية الواسعة النطاق إلى فرض مقدمي الخدمات رسوم أعلى لاسترداد تكاليف بدء التشغيل المرتفعة، وبالتالي فإن الأسر ذات الدخل المنخفض لا تستطيع تحمل تكاليفها (البنك الدولي ٢٠١٥أ). ومن الممكن أن يساعد التخطيط الحضري للبنية الأساسية لرعاية الطفل في معالجة القضايا الخطيرة المتعلقة بالافتقار إلى المساحة وارتفاع تكاليف الإيجار في المناطق الحضرية، وهو ما يجعل العديد من النماذج التي تخدم الأسر ذات الدخل المنخفض غير مستدامة ماليا في الوقت الحالي. ففي رواندا على سبيل المثال، يشكل توفير الحكومة للمساحات العامة في الأسواق نهجاً واعدا يمكن تكراره في أماكن أخرى.

أغلب البلدان ذات الدخل المرتفع لديها أنظمة رقابة قوية، تجمع بين عمليات التفتيش الرسمية، وغير ذلك من أشكال الرقابة مثل التقييم الذاتي والدراسات الاستقصائية للوالدين. وتُعد دولتا فنلندا وألمانيا من الخارجين عن المعايير حيث لا يتوفر فيهما رقابة إلزامية على المعايير؛ وبدلاً من ذلك، تعتمد على عملية الرصد المحلي التطوعي (أندرسون وآخرون ٢٠١٧). وتستخدم التقييمات الذاتية والدراسات الاستقصائية للوالدين على نطاق واسع في البلدان ذات الدخل المرتفع. ومن بين ٢٢ دولة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هناك ١٨ (٨٢ في المائة) لديها تقييمات ذاتية، و١٥ (٦٨ في المائة) يستخدمون أيضا الدراسات الاستقصائية للوالدين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي٢٠١٥ OECDب). ويمكن أن يساعد إشراك الآباء والمجتمعات المحلية في الحوكمة ورصد توفير الخدمات على ضمان ملاءمة البرنامج وجودته. كما أن تزويد الآباء بالمعلومات أصبح استراتيجية ناجحة لتحسين الجودة والمشاركة المجتمعية في خدمة التعليم في مراحل الطفولة المبكرة ECE والتعليم الأساسي. وعلى سبيل المثال، يوفر نظام تقييم وتحسين الجودة QRIS في الولايات المتحدة ونظام مكتب معايير التعليم "Ofsted" في المملكة المتحدة للأسر وسيلة لرؤية ومقارنة تقديرات جودة البرامج.

إشراك الآباء والأمهات وتمكينهم من الممكن أن يشكل استراتيجية قوية لزيادة الجودة. حيث يمكن للوالدين المساهمة في إدارة خدمات رعاية الطفل، ودعم تطور أطفالهم من خلال المشاركة في عمليتي تعلمهم وتنميتهم، ودعم التنظيم الذاتي لخدمة رعاية الطفل، والدفع نحو تحقيق جودة أعلى. حيث يمكن لخدمة رعاية الطفل التي تعطي الوالدين الفرصة لإبداء آرائهم في الطريقة التي تدار بها الخدمة أن يعزز الثقة والتماسك الاجتماعي (موزي ٢٠١٩). ويتم إشراك الآباء من خلال آليات رسمية وغير رسمية. ولعل من بين أكثر أشكال الآليات الرسمية إشراكًا للآباء في الحوكمة، عقد اجتماعات منتظمة بين الآباء ومقدمي الرعاية، ووضع معايير جودة تتضمن مبادئ توجيهية محددة حول مشاركة الآباء. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، هناك شرط يقضي بأن يقوم مقدم الرعاية المعين لكل طفل بالمساعدة في بناء علاقات الطفل والأبوين. وفي نيوزيلندا، يشارك الآباء بنشاط في جميع أشكال الخدمات ويتم تشجيعهم أيضا على قيادة خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر.[٣٩] كما يمكن للآباء التأثير على السوق ودفع المنافسة بين مقدمي الخدمات (إذا كان هناك خيارات متاحة من الخدمات). حيث يمكن أن تشكل آليات السوق تلك نهجاً فعّالاً في الضغط من أجل تحسين الجودة، لا سيما في البلدان التي تعاني من ضعف ضمان الجودة، حيث من غير المرجح أيضًا ن تكون أنظمة ضمانات الجودة التي تقودها الحكومة فعالة. وفي بعض الحالات، قد يتمكن الآباء من التدخل والسيطرة على الخدمات التي لا تلبي احتياجاتهم. وعلى سبيل المثال، في سوق ماكولا، وهو سوق مكشوف ضخم في غانا، تولى الآباء إدارة مركز لرعاية الأطفال انخفضت جودته ولم تكن إدارته تأخذ مخاوف الآباء في الاعتبار (الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٩).

تشكل البيانات عنصراً أساسياً، لذا فمن الأهمية بمكان أن تعمل الحكومات على وضع نظام جيد لجمع البيانات بهدف تقديم المعلومات اللازمة لتصميم السياسات وتنفيذها، ولتحميل المكونات الرئيسية من نظام رعاية الطفل المسؤولية. وينبغي على البلدان أن تسعى إلى وجود نظام جيد لجمع البيانات عن العرض والطلب والنتائج. وباستثناء بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، لا توجد بيانات عن رعاية الطفل إلا في عدد قليل جدا من البلدان، ولا سيما الاطفال دون سن الثالثة. بيد أن هناك بعض الأمثلة الواعدة على منهجيات بسيطة ومنخفضة التكلفة لجمع البيانات في أمريكا اللاتينية، حيث دمجت عدة بلدان أسئلة حول رعاية الطفل في استطلاعات الرأي للأسر (دياز رودريغيز تشاموسي ٢٠١٦).

موقع حكومة نيوزيلندا الإلكتروني: https://parents.education.govt.nz/early-learning/getting-involved-in-your-childs-ece/

الإطار ج. ٥ **مثال على منهجية مختلطة لجمع البيانات عن العرض والطلب على رعاية الطفل في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى**

ولتحسين فهم سياق توفير رعاية الطفل)ورعاية كبار السن(في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، تم تصميم وتنفيذ دراسة استقصائية عن توزيع الرعاية في سبعة بلدان في مختلف المناطق الحضرية والريفية. وقد تم تقسيم العمل الميداني بتوسع إلى عنصرين: تقييم الطلب وتقييم العرض

- وشمل تقييم العرض بيانات عن أشكال خدمات رعاية الطفل (العامة والخاصة على السواء)، والجودة، والتكلفة، وإمكانية الوصول، فضلًا عن الآراء الاجتماعية والأعراف عن الرعاية واستخدام مختلف البدائل المتاحة. وشمل ذلك زيارات ميدانية، وإجراء مقابلات بطرق مختلفة، وقوائم التدقيق الكمية، عند الاقتضاء
- تقييم الطلب شمل بيانات عن استخدام الوقت، واحتياجات الرعاية، والتصورات، والتفضيلات بشأن مسؤوليات الرعاية، فضلا عن العوائق التي تحول دون الوصول إلى خدمات رعاية الطفل. وقد تبع ذلك، حيثما أمكن، ديناميات العرض والطلب على الرعاية على مستوى الاسرة، حيث تُ ضعت المرأة ومشاركتها في قوة العمل في مركز الاهتمام. وتضمن هذا التقييم استبيانات كمية على المستوى الفردي، فضلا عن مناقشات مجموعات التركيز النوعية

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٥ ب.

ومع ما تشير إليه الدراسات باستمرار من أهمية تدريب الممارسين تدريبا جيدا من أجل جودة برامج رعاية الطفل والتعلم المبكر، تقوم العديد من البلدان بزيادة اشتراطات التدريب المهني لممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر. وهناك مجموعة واسعة من المؤلفات التي تربط فوائد الاستثمار في ممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر بنواتج نمو الطفل (على سبيل المثال وولف وأبر وبيهرمان ٢٠١٨). ويجب أن يتضمن برنامج التدريب القوي لتخريج ممارسين ذي جودة عالية تدريبًا قبل الخدمة بالإضافة إلى التدريب المستمر، والتوجيه، وإدارة الأداء. وتتفاوت المؤهلات الآن إلى حد كبير بين البلدان وداخل البلدان، ما بين موظفين حاصلين على درجة البكالوريوس على الأقل إلى موظفين أكملوا شكلًا من أشكال التعليم الثانوي فقط.

وبالنظر إلى حجم الطلب والحاجة الملحة لحل هذه المشكلة، أدركت العديد من البلدان أن هناك حاجة إلى زيادة برامج التدريب لممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر على نحو فعال من حيث التكلفة وسريع، لكن لا يزال يركز على تعزيز الجودة الجيدة. وتستثمر عدة بلدان الآن في برامج تدريبية أولية أقصر لممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر، وكثيرا ما تستكمل بدعم وتوجيه متواصلين ومسارات تدريبية مرتبطة بها لتيسير التقدم نحو الحصول على مؤهلات أعلى في وقت لاحق (انظر الإطار ج-٦ للاطلاع على أمثلة). وبعض البلدان التي تفرض اشتراطات أعلى لديها مستوى "مفضل" ثم اشتراطات أقل إذا لم يكن من الممكن تلبية هذا الشرط. وهناك نهج واعد وفعّال من حيث التكاليف في بناء قوة العمل في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر، ألا وهو الجمع بين ممارسي التعلم المبكر وبرامج المهارات والتوظيف، وهو ما يمنح الحكومات فرصة فريدة للتعامل مع التحديات المتعددة من خلال استثمار واحد (انظر باب ٤).

كما يمكن أن تكون برامج التدريب والتوجيه أثناء الخدمة فعالة في رفع مستوى مهارات الممارسين الحاليين. ولقد أظهر تقييم الأثر الذي نشر مؤخراً في غانا التأثير الإيجابي الذي خلفه التدريب والتوجيه أثناء الخدمة لرفع مستوى مهارات معلمي رياض الأطفال (غير المدربين إلى حد كبير). ولقد أدى تدريب المعلمين أثناء الخدمة وتوجيههم إلى تحسين استخدامهم لأسلوب التدريس القائم على اللعب في رياض الأطفال، مع استمرار تلك التأثيرات بعد عام واحد من نهاية البرنامج.. وقد أدى ذلك إلى تحسين استعداد الأطفال للمدارس، بما في ذلك القراءة والكتابة في مرحلة مبكرة، والحساب في مرحلة مبكرة، والمهارات الاجتماعية-العاطفية (وولف أبر، وبيهرمان ٢٠١٨).

ويتعين على أغلب البلدان أن تعمل على إضفاء الطابع المهني على قوة العمل في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر من أجل تحسين الممارسة وجعلها خياراً أكثر جاذبية واحتراماً وتأميناً للحياة المهنية. وتسلط مبادرة قوة العمل لرعاية الطفل والتعلم المبكر الضوء على خلق كفاءات ومعايير متينة توجه عمل العاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتحدد مسارات وظيفية واضحة، فضلا عن وضع نظم للتغذية الراجعة والتدريبات المستمرين.[٤٠] ويُعد وضع جداول المرتبات (بالأجور المعيشية) ورفع وضع المهنة أيضا هامًا للغاية.

٠، الموقع الإلكتروني لـ ISSA: https://www.issa.nl/workforce

ويمكن التفكير في مسارات مرنة للممارسين عبر النطاق العمري بأكمله (من الولادة إلى الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي)، مع رواتب وهياكل توظيف مماثلة، وبالإضافة إلى ذلك، في البلدان التي يتم فيها تشجيع توفير القطاع غير الحكومي للخدمات لتجنب التقليل من قيمة ممارسي رعاية الأطفال الذين يركزون على الأطفال الأصغر سنًا.

ينبغي النظر في دعم إضافي لمساعدة مشغلي رعاية الأطفال على نطاق صغير، ولا سيما مقدمي الرعاية المنزلية، لتحقيق الجودة والاستدامة (كانيكو، لومباردي وفايس، ٢٠٢٠). ويمكن أن تشمل أشكال الدعم هذه إنشاء شبكات (بما في ذلك المزيد من الامتيازات الرسمية)، وآليات دعم الأقران، وبرامج التدريب والتوجيه، والوصول إلى موارد التعلم، وما إلى ذلك. انظر الملحق د للحصول على مزيد من المعلومات وأمثلة على البرامج التي تدعم المشغلين الصغار لتشجيع النماذج ذات الجودة والاستدامة المالية (على سبيل المثال، Kidogo Mamapreneurs في كينيا وSmartStart في جنوب إفريقيا).

الإطار ج.٦

أمثلة على البلدان التي لديها برامج تدريب قصيرة أو أكثر مرونة بشأن رعاية الطفل والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة

أستراليا

ويتعين على المديرين والمعلمين الذين يعملون في مجال الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في أستراليا أن يحصلوا على درجات علمية. غير أن التربويين الذين يعملون مباشرة مع مجموعة من الأطفال يحتاجون إلى معرفة أكثر تخصصاً في مجال التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة ECD وإلى مهارات إدارية أقل، وبالتالي لا يطلب منهم إلا أن يحملوا شهادات مهنية لتؤهلهم لذلك. ويختلف طول مدة الدراسة في هذه الشهادة من ولاية إلى أخرى، ولكنها تستغرق من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ساعة لاستكمالها. وهي مدمجة في إطار عمل المهارات الوطنية ويتم تقديمها من خلال مجموعة من مقدمي الخدمات من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

المكسيك

كان برنامج الرعاية النهارية الاتحادي الذي ذكرناه سابقاً، والذي بدأ من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٩ يشجع سوق خدمات رعاية الطفل المنزلية، من خلال تقديم المنح وإعانات الدعم، والسماح بمستوى أدنى من التأهيل لمقدمي الرعاية. وبدلا من الحصول على درجة علمية ذات صلة، طلب من مقدمي الرعاية في هذا البرنامج الحصول على شهادة من المدرسة الثانوية والمشاركة في تدريب للحصول على شهادة لرعاية الطفل. وكان مستوى التوسع مبهراً، وبحلول عام ٢٠٠٩، حصل ٣٤٤٦ شخص من مقدمي الرعاية على هذه الشهادة. غير أن كان هناك بعض الشواغل بشأن جودة البرنامج.

فرنسا

ويتم تعيين المعلمين في مرحلة ما قبل المدرسة من خلال الاختبارات العامة، وتكون الفرصة متاحة للمرشحين الحاصلين على شهادة جامعية لمدة ثلاث سنوات، ثم يتم تدريبهم لمدة ١٨ شهرا أخرى. أما بالنسبة إلى أماكن رعاية الطفل (الأطفال دون سن الثالثة)، فإن الاشتراطات تكون أكثر مرونة. ويطلب من نصف الموظفين على الأقل الحصول على دبلوم من مرحلة ما بعد المرحلة الثانوية، وربعهم يجب أن يكونوا حاصلين على مؤهلات تتعلق بالقطاع، ويعفى ربع الموظفين من أي اشتراطات خاصة بالمؤهلات، طالما أن صاحب العمل يقدم دعما إشرافيا.

المصدر: لجنة الإنتاجية (٢٠١١)؛ كالديرون (٢٠١٤)؛ غيرهارد وستاب (٢٠١٠)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥ ب).

الجدول ج. ١,٦ مقارنة معايير الجودة وترتيبات الرصد لبلدان مختارة

ملاحظة: هذه أمثلة على معايير الجودة الرئيسية ولكن هذا الجدول ليس قائمة شاملة بجميع جوانب الجودة الأساسية أو التي يجب الرقابة عليها.

	فئات وعناصر الجودة	المملكة المتحدة	جامايكا
		الإطار القانوني للمرحلة التأسيسية للسنوات الأولى إلزامي لجميع مقدمي الخدمة، بما في ذلك المدارس والرعاية النهارية والمربيين	*تحدد معايير تشغيل وإدارة مؤسسات الطفولة المبكرة ب ١٢ معياراً.*
هيكلي	**نسب الموظفين**	أعمار أقل من ٢ =٣:١ وعمر ٢ =٤:١ والأعمار ٣+ = ٨:١ أو ١٣:١ (حسب المؤهل). المربون: ٦:١ (أو بحد أقصى ٣ تحت سن ٥ أو ١ لأقل من سنة)	عمر سنة = ٥:١ والأعمار ١-٢ = ٨:١ والأعمار ٣-٥ = ١٠:١ بالإضافة إلى حد أدنى شخصين بالغين بالمكان في كل الأوقات.
	البيئة المادية والسلامة	الأعمار من ٢-٣ سنوات -٣,٥ متر مربع إرشادات حول سلامة المساحات الداخلية / الخارجية، التدخين، تقييم المخاطر. يجب توفير مساحة خارجية وغرفة للنوم للأطفال دون سن الثانية (وليس للمربين).	هناك اشتراطات تفصيلية للمبنى والمرافق والمعدات. ١,٩ متر مربع على الأقل لكل طفل؛ مساحة لعب كافية في الخارج؛ مسيجة وببوابة بشكل مناسب
البرنامج	**برنامج التعلم**	يجب استخدام إطار عمل وطني أو واحد من ٣ مناهج أخرى معتمدة	لا بد من وجود برنامج أسبوعي مع مجموعة واسعة من المجالات المحددة. وتشجيع تبني منهج واحد معتمد من لجنة الطفولة المبكرة ECC
	الصحة والتغذية	يُشترط سياسة لحماية الطفل؛ ومنها اشتراطات أساسية بشأن الأدوية والطعام والشراب والحوادث أو الإصابات	التدابير الصحية والمياه وتخزين الطعام وسجلات صحة الطفل والخطط والإجراءات المؤسسية وتدريب الموظفين على الإسعافات الأولية، وعدم إساءة معاملة الأطفال.
التفاعلات	**بما في ذلك بين مقدم الرعاية والطفل، وبين الأطفال وبعضها، وبين مقدم الرعاية والأسرة**	إرشادات لإدارة السلوك. وتعيين شخص للأطفال لتوفير علاقة مستقرة للطفل وبناء علاقة أبوية	مبادئ توجيهية للتفاعل والسلوك الإيجابي. ولوائح ضد العقاب البدني
قوة العمل	**مؤهلات الموظفين**	المراكز: يجب أن يحمل المدير مؤهل ذي صلة من المستوى ٣ ويجب أن يكون ٥٠٪ على الأقل من الموظفين الآخرين حاصلين على مؤهل ذي صلة من المستوى ٢. الأطفال: يلزم توفير بعض التدريب ذي الصلة.	إذا كان الأطفال فوق ٣ سنوات لابد أن يحصلوا على مدرس مؤهل بالكامل (بدرجة جامعية أو دبلوم). لابد أن يكون جميع الموظفين الآخرين قد حصلوا على تدريب في مجال التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة من مؤسسة معتمدة
النظام	**رصد تطور الطفل**	يجب مراجعة التقدم الذي يحرزه الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢-٣ سنوات، وتقديم ملخص مختصر ومكتوب للآباء عن تطور أطفالهم	ملاحظات مكتوبة عن تقدم كل طفل مصنفة حسب مجالات التعلم.
	ضمان الجودة	هيئة مستقلة (Ofsted مكتب معايير التعليم) تفتش على الالتزام التنظيمي والجودة. وتُنشر النتائج على الإنترنت وتُنشر النتائج عبر الإنترنت.	لجنة الطفولة المبكرة (ECC) تشرف على المؤسسات. عمليات التفتيش تتم مرتين في السنة

ملاحظات: المعايير الخاصة بالمملكة المتحدة وجامايكا والهند وتشيلي مستمدة من وثائق المعايير المدرجة في الأعلى؛ وبالنسبة للدانمارك، فإن المعلومات مستمدة من برترام وباسكال (٢٠١٦) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٦ ج). معلومات إضافية حول تشيلي من جيرهارد وستاب (٢٠١٠) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥ أ).

الجدول ج. ٦-٢ مقارنة معايير الجودة وترتيبات الرصد لبلدان مختارة (تابع)

ملاحظة: هذه أمثلة على معايير الجودة الرئيسية ولكن هذا الجدول ليس قائمة شاملة بجميع جوانب الجودة الأساسية أو التي يجب الرقابة عليها.

	فئات وعناصر الجودة	الدنمارك	تشيلي	الهند
		المعيار الوطني	*المعايير الوطنية لجميع دور الحضانة / مؤسسات مرحلة ما قبل التعليم الأساسي وفقًا لقانون الكونجرس لعام ٢٠١٥ .*	*معايير الجودة الخاصة بوزارة النهوض بالمرأة والطفل في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ١١ غير قابلة للتفاوض بالإضافة إلى مجموعة أكبر من المعايير*
هيكلي	**نسب الموظفين**	النسب غير خاضعة للرقابة الوطنية. توصي ب: سن ١-٣ =١: ٤-٦، سن ٣-٦ =١:٨	التربويون: نسب –١:٣٥ - ١: ٤٠ بالإضافة إلى المساعدين بنسب ١: ٦ – ١:١٦(حسب العمر)	سن ٠-٣ = ١:١٠، سن ٣-٦ = ١:٢٠
	البيئة المادية والسلامة	لوائح الصحة والسلامة التى تغطى جوانب مثل المساحة الداخلية.	معايير دنيا للبيئة المادية والظروف الصحية. لابد من تواجد أثاث ومعدات ومواد ومعدات تعليمية. .	غرفة الدراسة أكبر من ٣٥ مترًا مربعًا لـ ٣٠ طفلاً. توافر مساحة خارجية. آمنة من الناحية الهيكلية. المرافق: مياه شرب صالحة، دورات مياه، وأحواض غسيل اليدين.
البرنامج	**برنامج التعلم**	لابد من استخدام منهج دراسى (منذ عام ٢٠٠٤) عبر ٦ مواضيع رئيسية. التوجيه الوطني موجود ولكنه غير مشترط	لابد من استخدام منهج دراسى، المنهج الوطني موجود ويمكن استخدامه	لابد من استخدام منهج مناسب (ولكن غير محدد) ويُقدم باللغة المحلية. ويجب أن تكون فترة الحضور فى مرحلة ما قبل المدرسة ٤ ساعات
	الصحة والتغذية	لوائح إضافية محدودة، ويجب توفير وجبة الغذاء وأن تلبي معايير التغذية		حقيبة إسعاف أولي. ومساحات منفصلة لطهي الوجبات الغذائية ووقت قيلولة للأطفال
التفاعلات	**بما في ذلك بين مقدم الرعاية والطفل، وبين الأطفال وبعضها، وبين مقدم الرعاية والأسرة**			تشمل المعايير الأوسع إرشادات بشأن التفاعلات مع الأطفال وأولياء أمورهم
قوة العمل	**مؤهلات الموظفين**	يجب توافر مدير ونائب - يجب أن يكون كلاهما تربويين (دورة تعليمية مدتها ثلاث سنوات ونصف فى كلية تدريب متخصصة، ويحتاج المساعدون إلى تدريب مهني ثانوي. ولا يوجد تدريب إلزامى لمربي الأطفال.	التربويون - شهادة جامعية لمدة ٥ سنوات في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. فريق الدعم يحتاج إلى درجة فنية.	موظفون مدربون تدريباً كافياً (غير محدد)
النظام	**رصد تطور الطفل**	لا توجد لوائح وطنية للرصد المستمر. ولكن المجلس البلدي، في سن الثالثة، يقوم بإجراء تقييما لغوية	يتم تقييم ٦ جوانب من تنمية الأطفال رسميًا في مرحلة ما قبل التعليم الأساسى بما فى ذلك من خلال الاختبارات والمهام الموحدة	تشمل المعايير الأوسع إرشادات حول تقييم الطفل المناسب لعمره
	ضمان الجودة	رقابة البلدية للجودة وموافقتها أيضًا على المناهج المستخدمة	هيئة وطنية مسؤولة عن اعتماد خدمات التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة والتفتيش عليها	غير محدد. تنفذه الولايات بنفسها. انتشاره محدود حتى الآن.

ملاحظات: المعايير الخاصة بالمملكة المتحدة وجامايكا والهند وتشيلي مستمدة من وثائق المعايير المدرجة في الأعلى؛ وبالنسبة للدانمارك، فإن المعلومات مستمدة من برترام وباسكال (٢٠١٦) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٦ ج). معلومات إضافية حول تشيلي من جيرهارد وستاب (٢٠١٠) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٥ أ).

الجدول ج. ٧

موجز الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق الأهداف الخمسة للسياسة

أهداف السياسات	الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتحقيق الأهداف.
الهدف الأول: توسيع نطاق الوصول إلى رعاية الطفل من خلال تشجيع أنواع مختلفة من تلك الخدمة	• إجراء التشخيص على المستوى القطري لفهم احتياجات الأسرة وتعديل أسس وضع البرامج وفقًا لذلك.. • استخدام أدوات متعددة لدعم التوسع في توفير رعاية الطفل (توجد خيارات مختلفة تخص السياسات، بما في ذلك التوفير الحكومي المباشر للخدمة، والدعم المالي للأسر، والحوافز للقطاع غير الحكومي، ورعاية الطفل المدعومة من أصحاب العمل).. • دمج رعاية الطفل في البرامج الحكومية القائمة الأخرى (مثل رعاية الطفل جنبا إلى جنب مع برامج التدريب أو الأعمال العامة لتحقيق أقصى قدر من المشاركة).
الهدف الثاني: إعطاء الأولوية لتغطية رعاية الطفل للأسر الأكثر احتياجًا وضمان توافر خيارات منخفضة التكلفة ومجانية	• إعطاء الأولوية لخيارات رعاية الطفل للأسر المستضعفة (مثل المساحات المخصصة، والتزويد المستهدف بالخدمة). • دعم تكاليف رعاية الطفل بشكل كبير على الأقل بالنسبة للأسر الأكثر احتياجًا (من خلال الدعم المالي للأسر و / أو الإعانات المقدمة إلى مقدمي الخدمات غير الحكوميين الذين يخدمون الأسر المستضعفة). • الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وحلول العمال غير الرسميين، بما في ذلك تحديد المساحات التي يمكن استخدامها لتقديم الخدمات للعمال غير الرسميين بالقرب من مواقع عملهم أو أحيائهم. • لضمان العدالة، ضع في الاعتبار احتياجات الأطفال المحرومين بشكل خاص (مثل الأطفال ذوي الإعاقة ، والأقليات العرقية أو اللغوية ، واللاجئين أو غيرهم من المتضررين من العنف والصراعات، وما إلى ذلك). • تطبيق الشروط / اختبار الدخل لاستحقاق الدعم لضمان وصول توفير الخدمة المدعومة من الحكومة وخدمة القطاع غير الحكومي للأسر ذات الدخل المنخفض. • البناء على البرامج القائمة التي تخدم السكان المستضعفين (على سبيل المثال استخدامها لتحديد الفئات السكانية المستهدفة و / أو الاستفادة من تلك الخدمات).
الهدف الثالث: تخصيص التمويل الكافي لجعل رعاية الطفل النوعية ميسورة التكلفة للأسر	• تخصيص التمويل الحكومي الكافي لجعل رعاية الطفل ميسورة التكلفة لجميع الأسر. • الأخذ في الاعتبار مصادر التمويل المتنوعة - التمويل الحكومي، وتمويل أصحاب العمل، والمساهمات الفردية المعقولة (لأولئك الذين يستطيعون تحملها)، وأنواع مختلفة من تمويل القطاع الخاص. • الاستفادة من التمويل الحالي من خلال دمج رعاية الطفل في برامج من أجل استثمارات مربحة للجانبين. • ضمان توفر ميزانية كافية لبناء نظام قوي لضمان الجودة والحفاظ عليه.
الهدف الرابع: تحديد ترتيبات مؤسسية واضحة وقابلة للتطبيق وبناء تماسك النظام	• تحديد الترتيبات المؤسسية لتغطية الخدمات المقدمة للأطفال منذ الولادة وحتى الالتحاق بالتعليم الأساسي لضمان سلامة الطفل وتعزيز تطور الأطفال. • تحديد ركيزة مؤسسية واضحة مع التكليف والموارد اللازمة لتعزيز الوصول إلى الرعاية وضمان جودتها، جنبا إلى جنب مع الأدوار والمسؤوليات الواضحة لمشاركة القطاعات والهيئات الأخرى. • جمع البيانات بشأن الاستخدام والجودة لتوفير المعلومات من أجل التنفيذ ووضع السياسات. • اتباع نهج يشمل كل الهيئات الحكومية لتحسين البرامج والسياسات لتعزيز كل من تنمية الطفل وتوظيف المرأة وضمان اتساق النظام (مع مراعاة السياسات التكميلية الأخرى مثل إعانات الأطفال وإجازة الوالدية).
الهدف الخامس: ضمان تواجد الأطفال في بيئات آمنة ومحفزة من خلال نظام قوي لضمان الجودة وقوى عاملة مدعومة وقادرة	• وضع اشتراطات التسجيل التي تنطبق على جميع أنواع مقدمي الخدمات، وتعكس الظروف المحلية، وقابلة للتنفيذ بدرجة كافية لتشجيع التسجيل. • تطوير معايير جودة شاملة ومتماسكة (مع معايير دنيا واضحة ومسارات تقدمية للتحسين بمرور الوقت).. • إنشاء نظم الرصد مع المفتشين المدربين في تنمية الطفولة المبكرة. • تشجيع مشاركة الوالدين وإنشاء آليات لمساعدة الآباء في دعم تنمية أطفالهم والدعوة إلى خدمات عالية الجودة.. • تطوير ودعم التدريب الأولي والمستمر عالي الجودة والدعم لممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر مع التركيز القوي على الممارسة. • إضفاء الطابع الاحترافي على القوى العاملة في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر من خلال المؤهلات الرسمية والمسارات المهنية والأجور المناسبة. • توفير الدعم لمقدمي خدمات الرعاية المنزلية وغيرهم من رواد الأعمال (الشبكات، برامج التدريب والتوجيه، دعم الأقران، الوصول إلى موارد التعلم، إلخ).

الملحق د
الاستفادة من نقاط الدخول المتعددة للقطاع والنُهُج المبتكرة لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل

تعتبر رعاية الطفل أمرًا محوريًا لحل العديد من التحديات التي تواجهها الحكومات، وهناك العديد من نقاط الدخول المحتملة والمتنوعة التي يمكن الاستفادة منها لتوسيع نطاق الوصول إلى رعاية طفل ذات جودة وبأسعار معقولة. ورغم أن التمويل الجديد مطلوب بلا شك لتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية الطفل نظراً للحجم المطلوب، فهناك أيضاً عدد من الفرص للاستفادة من التمويل في إطار البرامج القائمة التي من الممكن أن تمول التوسع في رعاية الطفل. الجدول د. ١

D.١ يعرض بعض نقاط الدخول تلك. ومن الممكن أن يعمل البحث عن هذه الفرص والاستفادة منها في البلدان على تعظيم العائدات على الاستثمارات ومساعدة الحكومات في تحقيق أهداف متعددة مع وجود مصادر محدودة للتمويل. وتوفر هذه الفرص على المدى القريب خيارات عملية وسريعة لزيادة الموارد المتاحة لدعم توسيع نطاق رعاية الطفل، في حين تعمل الحكومات على تعبئة موارد جديدة.

ورغم أن التمويل الإضافي لرعاية الطفل مطلوب، إلا أن الحكومات في الأمد الآني لديها بالفعل برامج يمكن الاستعانة بها لدعم رعاية الأطفال. وهناك خمس أفكار للاستثمارات الذكية التي تحقق العديد من الأهداف ونناقشها أدناه. ألا وهي:

(i) توفير خدمات رعاية الطفل لتيسير المشاركة في برامج المهارات والتدريب؛

(ii) استخدام برامج المهارات والتدريب لبناء القوة العاملة في مجال رعاية الطفل؛

(iii) دعم رواد الأعمال لفتح مشاريعهم التجارية الخاصة برعاية الطفل؛

(iv) الاستفادة من برامج الصحة والتغذية لدعم رعاية الطفل؛

(v) إنشاء خدمات رعاية الطفل لزيادة المشاركة إلى أقصى حد في خطط الأعمال العامة (على سبيل المثال، الحضانات المتنقلة).

(i) توفير رعاية الطفل لتيسير المشاركة في برامج المهارات والتدريب. حيث يمكن لدمج رعاية الطفل في برامج التدريب على المهارات أن يساعد في معالجة أحد العوائق الشائعة التي تحول دون المشاركة (بوفينيتش، فورست-نيكولاس، كوولوال ٢٠١٤). وعلى سبيل المثال، في بيرو لم يتمكن سوى ٤٢ في المائة من حوالي ٢٠٠٠ امرأة من النساء اللاتي يقمن مشاريع متناهية الصغر، واللاتي بدأن برنامجاً تدريبياً على المشاريع لمدة ثلاثة أشهر، من حضور نصف محاضرات الدورات التدريبية على الأقل (ثلاث دورات في الأسبوع) بسبب مدة الانتقال ومسؤوليات رعاية الطفل (فالديفيا ٢٠١٥). ويجري تنفيذ بعض النماذج الواعدة: مثل الخدمات التي ينظمها المشروع والتي تقدم مجانا (على سبيل المثال، برنامج Chapeu de Palha Mulher في البرازيل وبرنامج التمكين الاقتصادي للمراهقات والنساء الشابات في ليبريا (((EPAG؛ ونماذج الرسوم مقابل الخدمات المنخفضة التكلفة؛ ومجموعات المجتمعات المحلية التي تأخذ الأمهات فيها الأدوار فيما بينهم لرعاية الأطفال (على سبيل المثال برنامج BRAC ELA في سيراليون وتنزانيا)؛ والمقررات المالية لتغطية رسوم رعاية الطفل من خلال خدمات خارجية. كما تقوم بعض نظم التعليم العالي في الولايات المتحدة بتنفيذ توفير خدمات رعاية الطفل لدعم آباء الطلاب (حولت كروس، شوماخر ٢٠١٩)؛ وأعلنت ولاية نيويورك مؤخراً أنها سوف تمول برنامج تجريبي لدعم الآباء العزاب الذين يلتحقون بالكليات المجتمعية، حيث سيشمل البرنامج خدمات رعاية الطفل في الموقع (ولاية نيويورك ٢٠١٩). وسوف تكون للنماذج التي تركز على جودة رعاية الطفل، وليس فقط معالجة تحديات المشاركة، فوائد أوسع نطاقا.

(ii) استخدام برامج المهارات والتدريب لبناء قوة العمل لرعاية الطفل. وهناك نهج واعد وفعّال من حيث التكاليف في بناء قوة العمل في مجال رعاية الطفل والتعلم المبكر ألا وهو دمج رعاية الطفل والتعلم المبكر مع برامج المهارات وتشغيل العمالة، وهو ما يمنح الحكومات فرصة فريدة لمعالجة التحديات المتعددة من خلال استثمار واحد. في السنوات الأخيرة، أدت اتجاهات مثل التوسع الحضري العمراني السريع، والزيادة الكبيرة في أعداد الشباب، وتزايد عدد الشباب المتعلم الذين يبحثون عن فرص تتناسب مع مهاراتهم وتوقعاتهم، كل ذلك أدي إلى تفاقم تحديات التوظيف في العديد من البلدان. ولقد أدى هذا إلى ارتفاع الطلب على الاستثمارات في برامج المهارات وتشغيل العمالة. ومن شأن توفير المؤهلات لممارسي خدمات رعاية الطفل والتعلم المبكر (مثل مقدمي الرعاية والمعلمين في مرحلة ما قبل المدرسة) كمسار تدريبي ضمن برامج المهارات والتدريب أن يساعد في الحد من البطالة (وزيادة مشاركة النساء في قوة العمل)، وبناء المهارات ذات الصلة بالعمل والمرتبطة بالطلب في السوق، وتوفير فرص عمل مهنية هامة. ويتصدى هذا النهج للقلق الشائع من أن مسارات التدريب قد تكون جامدة للغاية أو أن الطلب عليها في السوق أقل مما ينبغي، أو كليهما. ونظراً للطلب القوي المتنامي على ممارسي رعاية الطفل والتعلم المبكر، فلابد أن يكون ذلك خيارًا وثيق الصلة بمسار المهارات في العديد من البلدان (ولكن ينبغي إجراء تحليل السوق

الجدول د.١ نقاط الدخول القطاعية المحتملة للاستثمار في رعاية الطفل

الموضوع	أمثلة على طرق دعم رعاية الطفل
التعليم	• زيادة برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة ما قبل المدرسة مع مراعاة كيفية خدمتها أيضًا لوظيفة رعاية الطفل (ساعات العمل، والموقع، وما إلى ذلك) • وضع وتنفيذ لوائح ومعايير جودة لجميع أشكال توفير خدمات التعلم المبكر، بما في ذلك رعاية الطفل (بالتعاون مع قطاعات أخرى) • توفير رعاية الطفل لتيسير المشاركة في برامج المهارات والتدريب • استخدام برامج المهارات والتدريب لبناء قوة العمل لرعاية الطفل
الصحة والتغذية	• استخدام مرافق رعاية الطفل للوصول بالخدمات إلى الأطفال لمعالجة سوء التغذية والحد من التقزم، خاصة خلال الأيام الألف الأولى الحرجة • الاستفادة من برامج الصحة والتغذية لدعم رعاية الطفل • استخدام مرافق رعاية الطفل كنقاط إحالة وتحسين كفاءة العاملين في مجال الصحة المجتمعية • الأخذ في الاعتبار عبء رعاية الطفل الذي يقع على الأخوات الأكبر سنا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب فيما يتصل بالتحاق الفتيات في سن المراهقة بالمدارس، وفي نهاية المطاف تأخير الزواج والحد من حمل المراهقات
النوع الاجتماعي	• توسيع نطاق رعاية الطفل من أجل تحسين توظيف المرأة • دعم رائدات الأعمال لتوفير خدمات رعاية الطفل • تعزيز السياسات التكميلية حول إجازة الأمومة / الأبوة وساعات الرضاعة الطبيعية أثناء العمل
الحماية الاجتماعية والوظائف	• تأسيس خدمات لرعاية الطفل لتعظيم المشاركة في سوق العمالة الفاعلة وبرامج التمكين وإتمامها، بما في ذلك برامج المهارات والتدريب وخطط الأعمال العامة (مثل إنشاء حضانات متنقلة) • تشجيع رعاية الطفل لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل • تعزيز التحويلات النقدية أو منح مساعدة الطفل، والتي يمكن استخدامها لرعاية الطفل و/أو استحقاقات الأمومة • تعزيز السياسات واللوائح التكميلية حول إجازة الأمومة / الأبوة • توسيع نطاق تغطية الاستحقاقات التكميلية، مثل إجازة الأمومة/الأبوة، للعاملين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء (على سبيل المثال، عن طريق تقديم مساهمة تطوعية في الضمان الاجتماعي)
الزراعة	• تأسيس خدمات رعاية الطفل لضمان سلامة الأطفال وزيادة الانتاجية الزراعية
التنمية الحضرية	• إنشاء مرافق لرعاية الطفل للعاملات في المناطق الصناعية والأماكن العامة الحضرية (مثل الأسواق ومقالب النفايات) • الاستثمار في مرافق رعاية الطفل كجزء من برامج "ترقية الأحياء الفقيرة (العشوائية)"
القطاع الخاص	• تشجيع رعاية الطفل لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وإنتاجية الأعمال • تأسيس خدمات رعاية الطفل لتحقيق أقصى قدر من المشاركة في برامج التدريب • دعم توسيع نطاق رعاية الطفل من خلال آليات تمويل مبتكرة • إعطاء الأولوية لقطاع رعاية الطفل في تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME)

دائمًا لضمان الطلب الكافي).[٤١] وتشمل الأمثلة القطرية ما يلي:

- **ليبيريا: برنامج التمكين الاقتصادي للفتيات في سن المراهقة والشابات (البنك الدولي، الصندوق الاستئماني للشراكة في التعلم المبكر)** يعمل البنك الدولي مع حكومة ليبريا، منذ عام ٢٠١٦، على دمج مسار تدريبي للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة في برنامج التمكين الاقتصادي للفتيات في سن المراهقة والشابات، بتكلفة مماثلة لمسارات التدريب المهني الأخرى. ويتألف البرنامج من ثلاثة أشهر من التدريب في الفصول الدراسية مع التركيز على التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، والمهارات الحياتية، ومهارات الأعمال، والاستعداد للعمل، ثم يعقب ذلك فترة تدريب لمدة ثلاثة أشهر في الفصول الدراسية لمرحلة ما قبل المدرسة. كما يتم تقديم رعاية الطفل مجاناً في الموقع لزيادة المشاركة إلى أقصى حد. وكانت النتائج من الجولتين الاوليتين مُشجعة. وقد حقق كلا الفوجين أكثر من ٩٠ في المائة من التوظيف، وفي دورة ٢٠١٧-١٨ تم توظيف أكثر من ٨٠ في المائة من الخريجين وعلى وجه التحديد في خدمات التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة ECD (وقد سجل تحسن بنسبة ٢٠ نقطة مئوية مقارنة بالجولة التجريبية). ويتم حاليًا إجراء تجربة موجهة تستخدم عينات عشوائية (RCT) لتقييم الأثر على مجموعة ٢٠١٨- ١٩ .وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الفريق بتطوير فرصة إضافية للتطوير المهني لدعم خريجي برنامج التدريب لفتح مراكز رعاية طفل/ مرحلة ما قبل المدرسة الخاصة بهم (بما يتفق مع نموذج التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة الذي ورد وصفه أدناه).
- **رواندا: برنامج مُقدم الرعاية المُبتدئ (DFID, مركز تطوير التعليم)** وضع هذا المشروع التجريبي الشابات العاطلات في برنامج تدريبي لتخريجهم كمقدمي رعاية، مع وضع منهج تدريبي يركز بشدة على كل من التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة والمهارات الأوسع المتعلقة بالاستعداد للعمل. وقد أظهر تقييم الأثر نتائج مشجعة: حيث أظهرت نسبة ٩٨ % معرفة جيدة بالتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة وجودة مماثلة في ممارسة التدريس لجودة المعلمين الآخرين الذين لديهم مستويات أعلى من الإنجازات الأكاديمية والتدريب، وفيما يتعلق بتنمية الطفل، فإن المكاسب المعرفية كانت على الأقل مثل تلك التي تحققت بين مجموعات المقارنة أو أعلى منها. وقد زاد توظيف خريجي البرنامج من ٢٤ في المئة كنسبة مرجعية إلى ٤٠ في المئة في النهاية، حيث يعمل ٨٨ في المئة في التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة ECD و٥ في المئة في إدارة مراكزهم الخاصة. ويشير تقرير النتائج النهائي الصادر عن مركز تطوير التعليم إلى أن هذا النهج يجري تصعيده، بما يتفق مع مؤسسات التعليم والتدريب المهنية الحكومية ومع التركيز على تعزيز البيئة التمكينية، بما في ذلك اعتماد مقدمي خدمات التدريب وضمان جودتهم (مركز تطوير التعليم EDC والابتكار من أجل التعليم ٢٠١٥).
- **الهند: عملية مهمة شحذ مهارات الهند (البنك الدولي)** يوفر مشروع عملية مهمة شحذ مهارات الهند الذي يدعمه البنك الدولي (SIMO) حاليا بما يقدر ب ٢٥٠ مليون دولار فرصة لتطوير دورات تدريبية قصيرة (٣ إلى ٦ أشهر) لتدريب ممارسي التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة. وقد تم مؤقتا تحديد أربعة أدوار وظيفية، والتي تتوافق مع إطار عمل تأهيل المهارات الوطنية الأوسع نطاقا ((NSQF، والغرض منها أن تكون مناسبة لمجموعة من الخدمات في مجال التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة ECD التي تخدم الأطفال حتى سن ٦ سنوات. ويشمل إطار عمل التأهيل مسارا لمهارات ريادة العمال لتشجيع الخريجين على فتح دور الحضانة ومراكز رعاية الطفل الخاصة. وقد قدر تحليل السوق الذي أجراه البنك الدولي مؤخرا في الهند أنه ستكون هناك حاجة إلى ما يصل إلى ١,٦ مليون من الممارسين في مجال التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل دعم رعاية الطفل لأطفال ٣١ مليون امرأة عاملة (باستثناء قطاع الزراعة) بحلول عام ٢٠٢١.

(iii) دعم رواد الأعمال لفتح مشاريعهم الخاصة في مجال رعاية الطفل (خدمات في المراكز المخصصة لذلك أو في المنازل). ومن الممكن أن تعالج البرامج التي تدعم رواد الأعمال لفتح خدمات رعاية الطفل المنخفضة التكاليف الطلب في السوق وتشجع أيضاً على توفير الجودة الجيدة والنماذج المستدامة ماليا. ويمكن أن تشمل حزم الدعم تمويل المشاريع الناشئة وتدريبها وتوجيها في كل من جوانب التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة والاعمال التجارية، ودعم الاقران، وأدوات لتعزيز الجودة والادارة الفعالة. يعترف هذا النموذج بالقطاع غير الحكومي كلاعب مهم في توفير خدمات رعاية الطفل، حيث أن العديد من الحكومات تفتقر إلى موارد التمويل والسياسات والحلول اللازمة، ولكنها تعالج أيضاً مخاطر عدم التركيز الكافي على الجودة والقيود التي يوجهها العديد من المشغلين المحتملين لدخول السوق ومن الممكن أن تعمل البرامج التي تقدم دعماً واسع النطاق لرواد الأعمال لفتح مراكز رعاية الأطفال أو توفير الرعاية المنزلية على تشجيع الجودة الجيدة وتوفير الخدمات الخاصة المنخفضة التكاليف والمستدامة مالياً. وهناك العديد من البرامج غير الحكومية على مستوى العالم، بما في ذلك Kidogo Mamapreneurs في كينيا وSmartStart في جنوب أفريقيا، والتي أنشأت شبكات امتياز اجتماعي لرواد الأعمال في مجال التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة وتوفير حزمة من الدعم (شريطة الالتزام بشروط

لمزيد من المعلومات حول اعتبارات تصميم البرامج وتفاصيل حول النهج الحالية، يرجى الرجوع إلى دليل شراكة التعلم المبكر (Early Learning Partnership Guid- ance) مذكرة: "كيفية تعزيز التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال برامج التدريب على المهارات وفرص العمل" (البنك الدولي، ٢٠١٨).

محددة). وفي حين أن هذه البرامج واعدة جدًا، إلا أن جودة توفير الخدمات وأثرها على نتائج تنمية الطفل تتطلب مزيدا من المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات عن النماذج التي يمكن أن تعزز المكاسب المحسنة ومزايا الضمان الاجتماعي لمؤسسي هذه الخدمات والعاملين بها. ومن أمثلة برامج ريادة الأعمال في مجال التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة ما يلي:

- **جنوب أفريقيا: امتياز SmartStart الاجتماعي للتعليم المبكر.** ويسعى برنامج SmartStart إلى إيجاد حل للنظم لمواجهة التحدي المتمثل في توفير خدمات التعلم المبكر على نطاق واسع عن طريق مساعدة العاطلين عن العمل من الرجال والنساء على إنشاء مراكزهم الخاصة التي تخدم الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٤ سنوات. وهناك ثلاثة نماذج مختلفة للبرامج: دار حضانة لدورتين مدة كل منهما ثلاث ساعات على الأقل في الأسبوع؛ وبرنامج لمربي الأطفال مدته ٢٥ ساعة في الأسبوع؛ وحصة قصيرة في فصل مدرسي في مراكز الطفولة المبكرة القائمة. ويتم دعم البرنامج من خلال الموارد التشغيلية ومواد اللعب والترخيص وعمليات ضمان الجودة وشبكة من "الملتقيات" التي توفر الدعم للنظراء. ويعمل كامتياز اجتماعي ذي جزءين: '١' شبكة من امتيازات SmartStart للمنظمات غير الحكومية؛ و'٢' مراكز SmartStart الفردية. ومنذ عام ٢٠١٥، تم إنشاء ٦٤٢٩ مركزًا تخدم ٦٣,٤٩٨ طفلاً. وتهدف SmartStart إلى توفير ٩٠٠٠ مركز بحلول عام ٢٠٢٠. وترجع القدرة على التوسع بسرعة إلى نموذج الامتياز الاجتماعي ذي الجزءين، والممارسات الإلزامية، والدعم المنظم والمخصص لكل حالة. ولضمان الجودة والاستدامة على نطاق واسع، ينظر البرنامج في مسائل رئيسية تتعلق بضمان الجودة بالنسبة لمن حصلوا على امتيازات من المنظمات غير الحكومية، ودور المركز وتكاليف الرصد والدعم المستمرين. وقد أجري تقييم في عام ٢٠١٩و أظهرت التحليلات الأولية تحسنا قويا.
- **كينيا: .Kidogo Mamapreneurs** ويهدف برنامج كيدوغو Kidogo إلى تحسين جودة رعاية الطفل في مختلف المستوطنات غير الرسمية في كينيا من خلال نموذج الامتيازات الاجتماعية المسمى ب hub-and-spoke وهو ما يعني إعادة التوزيع بين المركز والفروع، الذي يوفر التدريب (المرتبط بالتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة وإدارة المركز)، ومجموعة أدوات أولية تحتوي على موارد أساسية، فضلاً عن التوجيه المستمر للنساء لمساعدتهم في تأسيس أو تنمية مراكز رعاية الطفل ذات الجودة الخاصّة بهم. ويعمل برنامج كيدوغو Kidogo حالياً مع ١٥٠ امرأة تقريباً (تخدم أكثر من ٤٠٠٠ طفل وأسرة يومياً) وكان هؤلاء النساء مالكات مراكز أو أسسن مراكز جديدة. ويتطلع برنامج كيدوغو Kidogo إلى التوسع عبر كينيا ثم شرق أفريقيا. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية للمضي قدما تحسين جودة المراكز، وتطوير نموذج الامتياز، وخفض تكاليف الرصد وضمان الجودة.

(iv) الاستفادة من برامج الصحة والتغذية لدعم رعاية الطفل. كانت قمة التغذية من أجل النمو (N٤G) في عام ٢٠١٣ سبباً في زيادة الاهتمام والتمويل اللازم للتغذية (تقرير التغذية العالمي لعام ٢٠٢٠). وكما هو موضح في الباب الأول، يمكن لرعاية الطفل أن تؤثر إيجابيًا على نتائج التغذية، حيث ينفق مقدمو الخدمات من القطاع الخاص نسبة كبيرة من ميزانياتهم (٢٥ إلى ٥٠ في المائة) على التغذية. وتوفر خدمات رعاية الطفل نقطة دخول سهلة للوصول إلى الأسر ويمكنها المساعدة في تحديد الفئات المستضعفة عن طريق المواءمة مع توفير خدمات رعاية الطفل التي تستهدف الأسر المستضعفة. وعلى هذا فإن الاستفادة من تمويل التغذية لخدمات رعاية الطفل من الممكن أن يكون بمثابة مكسب لكلا طرفي المعادلة، الاستثمارات في مجال التغذية ومقدمي الخدمات. وكبديل لذلك، قد يكون هناك فرص للاستفادة من الخدمات الصحية وخدمات التغذية القائمة بالفعل من أجل توفير رعاية الطفل، باستغلال البنية الأساسية والموارد القائمين بالفعل.

- **الهند: الخدمات المتكاملة لنماء الطفل (ICDS).** يُعد برنامج الخدمات المتكاملة لنماء الطفل ICDS في الهند واحد من أكبر برامج التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة ECD التي تقودها حكومة على مستوى العالم، والتي قدمت مجموعة من الخدمات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٠ إلى ٦ سنوات وأمهاتهم من خلال شبكة من عمال أنغانوادي Anganwadi منذ عام ١٩٧٥. وتشمل الخدمات التغذية التكميلية، وعمليات الفحص الصحي والاحالة، والتحصينات، والتعليم عن التغذية والصحة، وفي الآونة الاخيرة شمل التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة (غير النظامي).[٤٢] وتوفر برامج الخدمات المتكاملة لنماء الطفل ICDS حاليا عدة ساعات من التعليم قبل المدرسي كل يوم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٣ إلى ٦ سنوات. وفي عام ٢٠١٧، تم تصميم وحدة تدريبية جديدة للعاملين في أنغانوادي Anganwadi لتعزيز عنصر الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (ECCE).

(v) إنشاء خدمات رعاية الطفل لتعظيم المشاركة في قوة العمل الفاعلة وإكمالها، وبرامج التمكين، بما في ذلك برامج المهارات والتدريب وخطط الأعمال العامة (على سبيل المثال، إنشاء دور حضانة متنقلة). ويمكن أن يكون التركيز على رعاية الطفل لزيادة المشاركة في الأعمال العامة وبرامج المهارات والعمالة وسيلة فعالة من حيث التكلفة لزيادة المشاركة والإكمال من الفئات المستضعفة والاستفادة من الاستثمارات القائمة لتحقيق آثار متعددة. ولكي يكون هذا فعّالاً لابد وأن يكون رعاية الطفل

{LW_PS__ لخدمات المتكاملة لنماء الطفل ((ICDS، حكومة الهند : (تمت زيارة الموقع الإلكتروني في أغسطس/آب ٢٠٢٠) https://icds-wcd.nic.in/icds.aspx

٤٣ راجع الرابط التالي للحصول على دليل تدريب وزارة النهوض بالمرأة والطفل: https://wcd.nic.in/sites/default/files/EEC%٢٠Training%٢٠Module%٢٠for%٢٠Anganwadi%٢٠Workers_١.pdf

معترفًا بها كعنصر أساسي في تصميم البرامج، بدلا من إدماجه فيما بعد كعنصر إضافي. ومن الممكن أيضاً أن يشكل توفير رعاية الطفل في الموقع لبرامج المهارات والعمالة مصدراً للعمالة في حد ذاته.

- **رواندا: برنامج Umurenge لرؤية ٢٠٢٠.** ومؤخرا، عمل برنامج الحماية الاجتماعية الأساسي في رواندا، برنامج Umurenge لرؤية ٢٠٢٠، على التوسع في عنصر الأعمال العامة بحيث يستهدف نحو ٧٥ ألف أسرة تتمتع بفرص عمل مرنة ومتعددة السنوات، فضلاً عن القدرة على الوصول إلى خدمات رعاية الطفل في المجتمع وفي المنزل. والغرض من توفير رعاية الطفل هو تخفيف عبء الرعاية من على كاهل المرأة، ولكنه يوفر أيضا مصدرا للعمل في حد ذاته: يملك المشاركون في الأعمال العامة القدرة على العمل كمقدمي رعاية لخدمات رعاية الأطفال في تلك المشاريع، حيث يحصلون على نفس الأجر الذي يحصل عليه غيرهم من المشاركين في خطة الأعمال العامة (البنك الدولي ٢٠١٩ ب).
- **بوركينا فاسو: دور الحضانة المتنقلة.** وقد تم وضع مخطط دور الحضانة المتنقلة التجريبي في بوركينا فاسو لدعم مشروع للمهارات والعمالة، والذي يوفر لأكثر من ٤٦ ٠٠٠ شاب (معظمهم من النساء) فرص عمل عامة مؤقتة (.(٢٠١٩ CFI.COوقد تم تطوير دور الحضانة المتنقلة بعد أن لوحظ أن العديد من المشاركين أحضروا أطفالهم الصغار إلى مواقع عملهم لأنهم يفتقرون إلى ترتيبات رعاية الأطفال الأخرى، التي كانت إما مكلفة للغاية أو بعيدة جدًا عن مواقع العمل. وقد كانت الأطفال تترك بجوار مواقع البناء المُشتغلة دون حامي. وقد وضع المشروع نموذجاً متنقلًا رسميًا لرعاية الطفل، والذي يتبع النساء أثناء تنقلهن بين مواقع العمل (كل مكان عمل يبلغ نحو ستة أشهر). ويتم إنشاء دار الحضانة المتنقلة تلك في مبنى خال توفره السلطة المحلية، أو في الهواء الطلق تحت شجرة؛ وقد تبرعت منظمة اليونيسيف بالعديد من الخيام الكبيرة لحماية الاطفال. وعملت الحكومة مع المشروع على وضع قائمة موحدة بالمواد (جميعها مقاومة للطقس) وبرنامج محفز يستند إلى المناهج الدراسية الوطنية لمرحلة ما قبل المدرسة، ويتلاءم مع الأطفال الصغار.

المراجع

Actionaid. 2015. *Close the gap! The cost of inequality in women's work.* Available at https://www.actionaid.org.uk/sites/default/files/publications/womens_rights_on-line_version_2.1.pdf

Addati, L., N. Cassirer, and K. Gilchrist. 2014. *Maternity and Paternity at Work – Law and Practice Across the World*. Geneva: ILO (International Labour Organization).

Alfers, L. 2016. *Our children do not get the attention they deserve.* WEIGO Child Care Initiative Research Report. Cambridge, MA: WEIGO

Anderson, K., A. Raikes, S. Kosaraju, and A. Solano. 2017. *National Early Childhood Care and Education Quality Monitoring Systems*. Washington, DC: Brookings.

Araujo, M.C., F. López-Boo, and J.M. Puyana. 2013. *Overview of ECD Services in LAC*. Inter-American Development Bank.

Attanasio, O., R. Paes de Barro, P. Carneiro, D. Evans, L. Lima, P. Olinto, and N. Schady. 2017. *Impact of free availability of public childcare on labour supply and child development in Brazil.* 3ie Impact Evaluation Report 58. ew Delhi: International Initiative for Impact Evaluation (3ie).

Baker, M., J. Gruber, and K. Milligan. 2008. Universal child care, maternal labor supply, and family well-being. *Journal of Political Economy* 116(4): 709-745.

_____. 2019. The Long-Run Impacts of a Universal Child Care Program. *American Economic Journal: Economic Policy 2019,* 11(3): 1-26

Baltag, V. 2020. *Hidden from view: a case for more attention to young carers in global and national education and health agendas.* Presentation September 16, 2019. World Health Organization.

Banerjee, A., E. Duflo, R. Glennerster, and C. Kinnan. 2015. The miracle of microfinance? Evidence from a randomized evaluation. *American Economic Journal: Applied Economics* 7 (1): 22-53.

Bardasi, E., K. Beegle, A. Dillon, and P. Serneels. 2010. *Do Labor Statistics Depend on How and Whom the Question was asked? – Results from a Survey Experiment in Tanzania.* Policy Research Working Paper 5192. Washington, DC: The World Bank.

Bennett, J. 2008. *Benchmarks for Early Childhood Services In OECD Countries.* UNICEF Innocenti Research Centre.

Bennett, J., and Y. Kaga. 2010. The Integration of Early Childhood Systems within Education. *International Journal of Child Care and Education Policy* 4(1): 35-43

Berlinski, S., and S. Galiani. 2007. The effect of a large expansion of pre-primary school facilities on preschool attendance and maternal employment. *Labour Economics* 14(3): 665-680.

Berlinski, S., M.M. Ferreya, L. Flabbi, and J. D. Martin. 2020. *Child Care Markets, Parental Labor Supply, and Child Development*. IZA Discussion Paper 12904. Bonn: Institute for the Study of Labor.

Bernal, R., and C. Fernandez. 2012. Subsidized childcare and child development in Colombia: Effects of Hogares Comunitarios de Bienestar as a function of timing and length of exposure. *Social Science & Medicine* 97: 241-249.

Bernal, R., C. Fernandez, C. Florez, and A. Gaviria. 2009. *Evaluación de impacto del Programa Hogares Comunitarios de Bienestar del ICBF*. Bogotá, Colombia: Centro de Estudios de Desarrollo Económico (CEDE), Universidad de los Andes, Documentos CEDE, No. 005854.

Bertram, T., and C. Pascal. 2016. *Early Childhood Policies and Systems in Eight Countries. Findings from IEA's Early Childhood Education Study*. IEA (International Association for the Evaluation of Educational Achievement).

Bhatkal, T. 2014. *What Do Women Want? Gender, Perceptions Data and Development Priorities.* London: ODI (Overseas Development Institute).
Bidwell, K., and L. Watine. 2014. *Exploring Early Education Programs in Peri-urban Settings in Africa.* IPA (Innovations for Poverty Action). https://www.poverty-action.org/sites/default/files/publications/final_ecd_report_full.pdf
Black, M. M., S. P. Walker, L. C. H. Fernald, et al. 2017. Early child development coming of age: Science through the life-course. *The Lancet* 389(10064): 77-90.
Blau, D. M., and J. Currie. 2006. Preschool, day care, and afterschool care: Who's minding the kids. *Handbook of the Economics of Education 2*: 1163-1278.
Boateng-Pobee, L. 2018. *Accra Childcare Mapping.* Accra, Ghana: WIEGO.
Bonnet, F, J. Vanek, and M. Chen. 2019. *Women and Men in the Informal Economy – A Statistical Brief*. Manchester, UK: WIEGO.
Bouguen, A., D. Filmer, K. Macours, and S. Naudeau. 2013. *Impact Evaluation of Three Types of Early Childhood Development Interventions in Cambodia (English)*. Policy Research working paper no. WPS 6540, Impact Evaluation series, no. IE 97. Washington, DC: World Bank.
Boushey, H., and S.J. Glynn. 2012. *There Are Significant Business Costs to Replacing Employees.* Issue Brief. Washington, DC: Center for American Progress.
BRIDGE, Ilifa Labantwana, National ECD Alliance, Nelson Mandela Foundation, Smartstart, and South African Congress for Early Childhood Development. 2020. *The Plight of the ECD Workforce: An Urgent Call for Relief in the Wake of Covid-19*. https://ilifalabantwana.co.za/wp-content/uploads/2020/04/Final-report-The-plight-of-the-ECD-workforce.pdf
Britto, P., H. Yoshikawa and K. Boller. 2011. Quality of early childhood development programs and policies in global contexts: Rationale for investment, conceptual framework and implications for equity. *Social Policy Report* 25(2): 1-31
Buvinic, M., R. Furst-Nichols, and G. Koolwal, G. 2014. *Data2X: Mapping Gender Data Gaps.* Washington, DC: United Nations Foundation.
Calderon, G. 2014. *The Effects of Child Care Provision in Mexico*. Working Paper no. 2014-07. Banco de Mexico.
Cassirer, N., and L. Addati. 2007. *Expanding women's employment opportunities: Informal economy workers and the need for childcare.* Geneva: ILO (International Labour Organization). https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_145652.pdf
CFI.co. 2019. *World Bank on social protection in Africa: Burkina Faso mobile childcare scheme could transform public works*. Online article posted at https://cfi.co/africa/2019/01/world-bank-on-social-protection-in-africa-burkina-faso-mobile-childcare-scheme-could-transform-public-works/ Accessed May 2019
Cho, Y., D. Kalomba, A.M. Mobarak, and V. Orozco. 2013. *Gender Differences in the Effects of Vocational Training Constraints on Women and Drop-Out Behavior.* Policy Research Working Paper 6545. Washington, DC: World Bank
Clark, S., C. Kabiru, S. Laszlo, and S. Muthuri. 2019. The impact of childcare on poor urban women's economic empowerment in Africa. *Demography, Springer; Population Association of America (PAA)* 56(4): 1247-1272.
Corazzini, L., Meschi, E., and Pavese, C. 2020. *Impact of Early Childcare on Immigrant Children's Educational Performance.* Center for European Studies.
Crouch, L., K. Merseth, A. Devercelli, et al. 2019. *Over-Enrollment in the Early Grades*. Washington, DC: World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/286211552290431263/Over-Enrollment-in-the-Early-Grades
Cunha, F., and J. Heckman. 2007. The technology of skill formation. *American Economic Review* 97(2): 31-47
Cunha, F., J.J. Heckman, L. Lochner, and D. Masterov. 2006. Interpreting the evidence on life cycle skill formation. *Handbook of the Economics of Education* 1: 697-812.
Dang, H.-A., M. Hiraga, and C.V. Nguyen. 2019. *Child Care and Maternal Employment: Evidence from Vietnam.* GLO Discussion Paper Series 349. Global Labor Organization (GLO).
Deci, E. L., and R. M. Ryan. 1985. *Intrinsic Motivation and Self-Determination in Human Behavior*. New York: Plenum.
DEEPEN. 2014. *Schools as a Sustainable Business Survey – Assignment report.* -
_____. 2018. *How Targeted Finance Can Stimulate Low-Fee Schools – Case Study.* Accion Microfinance Bank.

Del Boca, D., C. Pronzato, and G. Sorrenti. 2015. When rationing plays a role: Selection criteria in the Italian early child care system. *Carlo Alberto Notebooks* no. 399, Collegio Carlo Alberto, Turin, Italy.
Delecourt, S., and A. Fitzpatrick. 2019. *The Baby Profit Gap: How Childcare Duties Impact Entrepreneurial Performance.* Working paper. Stanford University.
Delhi FORCES. 2009. *Spotlight on the Young Child in Delhi Slums.* Consultation organized by Delhi FORCES and supported by Oxfam GB, December 17, 2009.
Diaz, M. M., and L. Rodriguez-Chamussy. 2013. *Childcare and Women's Labor Participation: Evidence for Latin America and the Caribbean.* Technical Note No. IDB-TN-586. Washington, DC: IDB (Inter-American Development Bank).
_____. 2016. *Cashing in on Education – Women, Childcare and Prosperity in Latin America and the Caribbean*. Washington, DC: IDB (Inter-American Development Bank).
Drange, N., and T. Havnes. 2015. *Child Care Before Age Two and the Development of Language and Numeracy: Evidence from a Lottery*. IZA Discussion Paper 8904. Bonn: Institute for the Study of Labor.
EDC (Education Development Center) and Innovation for Education. 2015. *Final Outcome Evaluation Report.* Available at https://www.edc.org/innovation-education-final-outcome-evaluation-report
ELP (Early Learning Partnership) ELSR. 2018. *Early Learning in Ethiopia: Equitable Access and Learning.* Early Learning Partnership Ethiopia System Diagnostic Report. http://ecdmeasure.org/wp-content/uploads/2019/05/Ethiopia-ELP-System-Diagnostic-Final_Nov-2018_updated.pdf
Elsey, H., M. Saidur, R. Shawon, et al. 2019. *Providing Day-Care for Urban Poor Families, Enabling a Cultural Shift: Findings of a Mixed Methods Study in Dhaka, Bangladesh.* Presentation at World Bank Childcare Meeting, London, July 15-16, 2019. Paper awaiting publication.
Engle, P.L., L.C. Fernald, H. Alderman, et al. 2011. Strategies for reducing inequalities and improving developmental outcomes for young children in low-income and middle-income countries. *Lancet* 378: 1339–53.
Ernst & Young. 2013. *Colombian decree regulates withholding of new CREE tax* https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Colombian_decree_regulates_withholding_of_new_CREE_tax/$FILE/2013G_CM3448_Colombian%20decree%20regulates%20whlding%20of%20new%20CREE%20tax.pdf (accessed August 2020)
European Commission. 2016. Eurostat. *2016 EU-SILC MODULE Access to services.* https://ec.europa.eu/eurostat/documents/1012329/8088300/LC+221-18+EN+Module+2016+assessment.pdf/82b23b36-9e04-4905-ab74-9a07f1223637
_____. 2017. *Country Report, United Kingdom 2017* https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/2017-european-semester-country-report-united-kingdom-en.pdf
_____. 2018. *Barcelona Objectives: Report from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions.*
Felfe, C., and R. Lalive. 2014, *Does Early Child Care Help or Hurt Childrens's Development*? IZA Discussion Paper 8484. Bonn: Institute for the Study of Labor.
Fong, M., and M. Lokshin. 2000. *Child Care and Women's Labor Force Participation in Romania*. Washington, DC: The World Bank.
Fort, M., A. Ichino, and G. Zanella. 2017. *The Cognitive Cost of Daycare 0-2 for Children in Advantaged Families*. Paper available at http://econ.sciences-po.fr/sites/default/files/file/melissa/fort_ichino_zanella_rev1.pdf
Fox, L., C. Haines, J. Muñoz, and A. Thomas. 2013. *Africa's Got Work to Do: Employment Prospects in the New Century*. IMF Working Paper. Washington, DC: International Monetary Fund.
Fox, L., and O. Pimhidzai. 2013. *Different Dreams, Same Bed. Collecting, Using, and Interpreting Employment Statistics in Sub-Saharan Africa—The Case of Uganda.* Policy Research Working Paper 6436. Washington, DC: The World Bank.
FSG. 2015. *Understanding the Affordable Private School Market in India: Program to Improve Private Early Education* (PIPE). Online report, available at https://www.fsg.org/sites/default/files/Understanding%20the%20Affordable%20Private%20School%20Market%20in%20India.pdf (Accessed February 2019).
Garces, E., D. Thomas, and J. Currie. 2000. *Longer Term Effects of Head Start.* NBER Working Paper No. 8054. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
Gathmann, C., and B. Sass. 2012. *Taxing Childcare: Effects on Family Labor Supply and Children*. IZA Discussion Paper 6440. Bonn: Institute for the Study of Labor.
Gault, B., L.R. Cruse, and R. Schumacher. 2019. *Bridging Systems for Family Economic Mobility: Postsecondary and Early Education Partnerships*. Washington, DC: Institute for Women's Policy Research.

Gelbach, J. 2002 Public Schooling for Young Children and Maternal Labor Supply. *The American Economic Review* 92(1): 307-322.
Gerhard, R., and S. Staab. 2010. *Childcare Service Expansion in Chile and Mexico, For Women or Children or Both?* Gender and Development Programme Paper no. 10. Geneva: UNRISD (United Nations Research Institute for Social Development).
Gertler, P. J., R. Heckman, A. Pinto, et al. 2014. Labor market returns to an early childhood stimulation intervention in Jamaica. *Science* 344(6187): 998-1001.
Giese, S., and D. Budlender. 2011. *Government Funding for Early Childhood Development.* Learning Brief No. 1. Ilifa Labantwana. https://ilifalabantwana.co.za/wp-content/uploads/2017/06/Government-funding-for-ECD-in-South-Africa-summary.pdf (Accessed October 2019)
Global Nutrition Report. 2020. https://globalnutritionreport.org/reports/2020-global-nutrition-report/ (Accessed September 2020)
Government of Jamaica. 2017. *Government to Take Over Private Early Childhood Institutions*. https://moey.gov.jm/government-take-over-private-early-childhood-institutions (Accessed April 3, 2019)
_____. 2018. *Education Ministry To Establish Two Day-Care Centres In Each Constituency* https://moey.gov.jm/education-ministry-establish-two-day-care-centres-each-constituency (Accessed April 3, 2019)
Gunatilaka, Ramani. 2013. *To Work or Not to Work? Factors Holding Women Back From Market Work in Sri Lanka*. ILO Asia-Pacific Working Paper. New Delhi: International Labour Office.
Gustafsson-Wright, E., S. Gardiner, and V. Putcha. 2015. *The Potential and Limitations of Impact Bonds: Lessons from the First Five Years of Experience Worldwide*. Global Economy and Development Program. Washington, DC: Brookings.
Halim, D.Z., H.C. Johnson, and E. Perova. 2019. *Preschool Availability and Female Labor Force Participation: Evidence from Indonesia*. Washington, DC: World Bank.
Harper, S., N. Austin, and A. Nandi. 2017. *Daycare and Women's Health, Social, and Economic Outcomes in Low- and Middle-Income Countries: Systematic Review and Evidence Synthesis.* GrOW Working Paper no. GWP-2017-07. ISID (Institute for the Study of International Development).
Heckman, J. 2006. Skill formation and the economics of investing in disadvantaged children. *Science* 312 (5782): 1900–02.
_____. 2008a. The case for investing in disadvantaged young children. In *Big Ideas for Children: Investing in Our Nation's Future* (pp. 49–58). Washington, DC: First Focus.
_____. 2008b. *Schools, Skills, and Synapses*. Discussion Paper No. 3515. Bonn, Germany: IZA.
_____. 2010. The rate of the return to the HighScope Perry Preschool Program (with S. H. Moon, R. Pinto, P. A. velyev, A. Yavitz). *Journal of Public Economics* 94: 114–128.
Heckman, J. J., and D. V. Masterov. 2007. The productivity argument for investing in young children. *Applied Economic Perspectives and Policy* 29(3): 446–493.
Hein, C., and N. Cassirer. 2010. *Workplace Solutions for Childcare*. Geneva: ILO (International Labour Organisation).
Heymann, J. 2007. *Forgotten Families: Ending the Growing Crisis Confronting Children and Working Parents in the Global Economy.* Oxford: Oxford University Press
Howes, C., M. Burchinal, R. Pianta, D. Bryant, D. Early, R. Clifford, and O. Barbarin. 2008. Ready to learn? Children's pre-academic achievement in pre-Kindergarten programs. *Early Childhood Research Quarterly* 23(1): 27-50.
IFC (International Finance Corporation). 2016. *She Works: Putting Gender-Smart Commitments into Practice*. Washington, DC.
_____. 2017. *Tackling Childcare: The Business Case for Employer-Supported Childcare*. Washington, DC.
_____. 2018. *Measuring the Business Case for Employer Supported Childcare.* Presentation by Ariane Hegewisch for IFC Tackling Childcare Partnership Webinar, March 27, 2018.
ILO (International Labour Organization). 2017. *World Social Protection Report 2017–19: Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals.* Geneva.
_____. 2018a. *Better Factories Cambodia. Towards Gender Equality – Lessons from Factory Compliance Assessments 2016-17*. Geneva.
_____. 2018b. *Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work*. Geneva.
_____. 2018c. *Global Wage Report 2018-19.* Geneva.
_____. 2018d. *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*. Geneva.

Kagan, S., and J. Roth. 2017. Transforming Early Childhood Systems for Future Generations: Obligations and Opportunities. *International Journal of Early Childhood* 49: 137-154

Kaneko, M., J. Lombardi, and A. Weisz. 2020. Support Programs for Home-based Child Care: A Global Study. Spring Impact.

Karoly, L., P.W. Greenwood, S.S. Everingham, J. Houbé, M.R. Kilburn, C.P. Rydell, M. Sanders, and J. Chiesa. 1998. *Investing in Our Children: What We Know And Don't Know About The Costs And Benefits Of Early Childhood Interventions.* Santa Monica, CA: RAND.

Kusakabe, K. 2006. *Reconciling Work and Family: Issues and Policies in Thailand.* Conditions of Work and Employment Series No. 14. Geneva, ILO.

Langsten, R., and R. Salem. 2008. Two approaches to measuring women's work in developing countries: A comparison of survey data from Egypt. *Population and Development Review* 34(2): 283–305.

Leroy, J., P. Gadsden, and M. Guijarro. 2012. The impact of daycare programmes on child health, nutrition and development in developing countries: a systematic review. *Journal of Development Effectiveness* 4 (3): 472-496

Lokshin, M. 1999. *Household Childcare Choices and Women's Work Behavior in Russia.* Washington, DC: The World Bank.

Lokshin, M., E. Glinskaya, and M. Garcia. 2000. *The Effect of Early Childhood Development Programs on Women's Labor Force Participation and Older Children's Schooling in Kenya*. Policy Research Working Paper no. WPS 2376. Washington, DC: World Bank.

Lu, C., M. Black, and L. Richter. 2016. Risk of poor development in young children in low-income and middle-income countries: An estimation and analysis at the global, regional, and country level. *The Lancet Global Health* 4(12): E916-E922.

Macours, K., and R. Vakis. 2014. Changing households' investment behaviour through social interactions with local leaders: Evidence from a randomised transfer programme. *The Economic Journal* 124, no. 576: 607-633.

Madurawala, D.S.P. 2009. Labour force participation of women in child-bearing ages, Sri Lanka. *Sri Lanka Journal of Population Studies* 11: 1-38.

Malmberg, L., P. Mwaura, and K. Sylva. 2011. Effects of a preschool intervention on cognitive development among East-African preschool children: A flexibly time-coded growth model. *Early Childhood Research Quarterly* 26: 124-133

Martinez, S., S. Naudeau, V. Pereira. 2012. *The Promise of Preschool in Africa: A Randomized Impact Evaluation of Early Childhood Development in Rural Mozambique.* Washington, DC: World Bank.

Mathematica Policy Research. 2002. *Making a Difference in the Lives of Infants and Toddlers and Their Families: The Impacts of Early Head Start Volume I: Final Technical Report.* https://www.acf.hhs.gov/sites/default/files/opre/impacts_vol1.pdf (accessed August 2020)

McCluskey, M. 2018. *The Global Legacy of Quebec's Subsidized Child Daycare* https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-12-31/affordable-daycare-and-working-moms-the-quebec-model (accessed September 2020)

Mills, M., P. Präg, F. Tsang, K. Begall, J. Derbyshire, L. Kohle, C. Miani, and S. Hoorens. 2014. *Use of Childcare in the EU Member States and Progress Towards the Barcelona Targets.* Short Statistical Report No. 1. RAND.

Mobile Creches 2018. *Annual Report 2017-18* https://docs.wixstatic.com/ugd/57f05d_71906c6dc37c482e9dcf2dd2bcb978c6.pdf

Moussié, R. 2019. Four Key Points to Ensure Childcare Reaches the Poorest Working Women. https://www.wiego.org/blog/four-key-points-ensure-childcare-reaches-poorest-working-women (accessed August 2020)

_____. 2020. *Extending childcare services to workers in the informal economy: Policy lessons from country experiences*. Policy Brief No. 3. Joint production of the International Labour Organization (ILO) and WIEGO.

MWCD (Ministry of Women and Child Development). 2015. *Rajiv Gandhi National Creche Scheme for the Children of Working Mothers*. Revised RGNC Scheme. New Delhi: Government of India, Ministry of Women and Child Development. http://wcd.nic.in/sites/default/files/Revised%20RGNCSScheme_210515.pdf Accessed February 2019

NAEYC (National Association for the Education of Young Children). 2020. *From the Front Lines: The Ongoing Effect of the Pandemic on Child Care* https://www.naeyc.org/sites/default/files/globally-shared/downloads/PDFs/resources/topics/naeyc_coronavirus_ongoingeffectsonchildcare.pdf

National Early Literacy Panel. 2008. *Developing Early Literacy. Report of the National Early Literacy Panel. A Scientific Synthesis of Early Literacy Development and Implications for Intervention.* National Institute for Literacy. Jessup, Maryland.

Naudeau, S., N. Kataoka, A. Valerio, M. Neuman, and L.K. Elder. 2011. *Investing in Young Children: An Early Childhood Development Guide for Policy Dialogue and Project Preparation (English)*. Washington, DC: World Bank.

Netherlands (Government of the Netherlands). 2011. *Fact sheet Childcare and Childcare Allowance*. Web page available at https://www.government.nl/documents/leaflets/2011/10/13/fact-sheet-childcare-and-childcare-allowance (accessed August 2020)

Neuman, M. J., and A. E. Devercelli. 2013. *What Matters Most for Early Childhood Development: A Framework Paper.* Systems Approach for Better Education Results (SABER) Working Paper No. 5. Washington, DC: The World Bank.

Niemiec, C.P., and R.M. Ryan. 2009. Autonomy, competence, and relatedness in the classroom applying self-determination theory to educational practice. *Theory and Research in Education* 7: 133-144 https://doi.org/10.1177/1477878509104318

Nordic Council of Ministers. 2019. *State of Nordic Fathers.* Copenhagen: Nordic Cooperation.

OECD. 2006a. *Starting Strong II: Early Childhood Education and Care*. Paris: OECD Publishing.

_____. 2006b. *Starting Strong IV: Early Childhood Education and Care Data Country Note – Sweden.* Paris: OECD Publishing.

_____. 2006c. *Starting Strong IV: Early Childhood Education and Care Data Country Note – Denmark.* Paris: OECD Publishing.

_____. 2015a. *Starting Strong IV: Early Childhood Education and Care Data Country Note – Chile.* Paris: OECD Publishing. http://www.oecd.org/education/school/ECECDCN-Chile.pdf

_____. 2015b. *Starting Strong IV: Monitoring Quality in Early Childhood Education and Care.* Paris: OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264233515-en.

_____. 2015c. *Starting Strong IV: Early Childhood Education and Care Data Country Note – Germany.* Paris: OECD Publishing.

_____. 2015d. *Starting Strong IV: Early Childhood Education and Care Data Country Note – France.* Paris: OECD Publishing.

_____. 2016. *Society at a Glance 2016: OECD Social Indicators*. Paris: OECD Publishing.

_____. 2017. *Starting Strong 2017: Key OECD Indicators on Early Childhood Education and Care.* Paris: OECD Publishing.

_____. 2018. *Starting Strong: Engaging Young Children. Lessons from Research about Quality in Early Childhood Education and Care.* Paris: OECD Publishing.

Pritchett, L. 2015. *Creating Education Systems Coherent for Learning Outcomes: Making the Transition From Schooling to Learning*. Cambridge, MA: Center for Global Development.

Productivity Commission. 2011. *Early Childhood Development Workforce Research Report*. Melbourne.

Rahman, F., M. Linnan, A. Rahman, et al. 2012. Cost-effectiveness of an injury and drowning prevention program in Bangladesh. *American Academy of Pediatrics* 30(6).

Rao, N. 2010. Preschool Quality and the Development of Children From Economically Disadvantaged Families in India. *Early Education and Development* 21(2): 167-185.

Rao, N., E. Pearson, B. Piper, and C. Lau. 2020. *Building an Effective Early Childhood Education Workforce.*

Revenga, A., and M. Dooley. 2020. *The Constraints That Bind (Or Don't): Integrating Gender into Economic Constraints Analyses.* Global Economic and Development Working Paper 137. Washington, DC: Brookings.

Richter, L., and M. Samuels. 2018. The South African universal preschool year: A case study of policy development and implementation. *Child: Care, Health and Development* 44(1): 12-18.

Ruel, M., A. Quisumbing, K. Hallman, B. de la Briere, and N. Salazar. 2006. *The Guatemala Community Daycare Program: An Example of Effective Urban Programming*. Research Report No. 144. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.

Samman, E., E. Presler-Marshall, and N. Jones. 2016. *Women's Work— Mothers, Children and the Global Childcare Crisis*. London: ODI (Overseas Development Institute).

Sanfelice, V. 2018. *Universal Public Childcare and Labor Force Participation of Mothers in Brazil.* https://drive.google.com/file/d/1QHhkDaGfFLcyGVZ9-1tjICpMlEe1cqO2/view

Scarborough, H.S. 1998. Early identification of children at risk for reading disabilities: Phonological awareness and some other promising predictors. In B.K. Shapiro, P.J. Accardo, and A.J. Capute (Eds.), *Specific Reading Disability: A View of the Spectrum:* 75–119. Timonium, MD. York Press.

Schweinhart, L., H. Barnes, and D. Weikart. 1993. *Significant Benefits: The High / Scope Perry Preschool Study through age 27. Y*psilanti, MI: High/Scope Press.

Shafiq, M. N., A. Devercelli, and A. Valerio. 2018. Are there long-term benefits from early childhood education in low- and middle-income countries? *Education Policy Analysis Archives* 26 (122). Available at: https://epaa.asu.edu/ojs/article/view/3239 (Accessed September 2019)

Skoufias, E. 1994. Market wages, family composition, and the time allocation of children in agricultural households. *Journal of Development Studies* 30(2): 335-360.

Slot, P. L., M.K. Lerkkanen, and P.P. Leseman. 2015. *The Relations Between Structural Quality and Process Quality In European Early Childhood Education and Care Provisions: Secondary Analyses of Large Scale Studies in Five Countries.* CARE—European Early Childhood Education and Care. http://ecec-care.org/fileadmin/care-project/Publications/reports/CARE_WP2_D2__2_Secondary_data_analyses.pdf

South Africa (Republic of South Africa, Department of Social Development). 2014. Audit of Early Childhood Development (ECD) Centres. National Report."

South Africa (Republic of South Africa, Department of Statistics South Africa). 2018. General Household Survey (GHS), 2018

Sparling, J., and K. Meunier. 2019. Abecedarian: An Early Childhood Education Approach that has a Rich History and a Vibrant Present. *International Journal of Early Childhood* 51: 207–216.

State of New York. 2019. Governor Andrew Cuomo Announces Highlights of the FY 2020 State Budget. Press release dated April 1. https://www.budget.ny.gov/pubs/press/2019/pr-enactfy20.html (accessed May 2019).

Statistics South Africa. 2018. *General Household Survey 2018*. Pretoria.

Sun, J., N. Rao, and E. Pearson. 2015. *Policies and Strategies to Enhance the Quality of Early Childhood Educators*. Background paper prepared for the *Education for All Global Monitoring Report 2015: Achievements and Challenges*. UNESCO.

Tietze, W., D. Cryer, J. Bairrão, J. Palacios, and G. Wetzel. 1996. Comparisons of observed process quality in early childcare and education programs in five countries. *Early Childhood Research Quarterly* 11: 447–475.

UK (Government of the United Kingdom). Undated. 15 hours free childcare for 3 and 4-year-olds. Web page available at https://www.gov.uk/help-with-childcare-costs/free-childcare-and-education-for-2-to-4-year-olds (accessed February 2019).

UN Population Division (United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division). 2015. *The Influence of Family Policies on Fertility in France*. Policy Brief No. 7 (background to *United Nations Expert Group Meeting on Policy Responses to Low Fertility: Report of the Meeting)*.

UN Women. 2015. *Progress of the World's Women 2015-2016: Transforming Economies, Realizing Rights.* New York.

_____. 2019. *Progress of the World's Women 2019-2020: Families in a Changing World.* New York.

UNESCO. 2010. Brazil. In *World Data on Education, 7th Edition*. Available at http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/Publications/WDE/2010/pdf-versions/Brazil.pdf

_____. 2015. *Education for All 2000-2015: Achievements and Challenges*. Education for All Global Monitoring Report 2015. Paris.

UNICEF. 2017. *State of the World's Children 2017: Children in a Digital World*.

_____. 2019. *UNICEF, Government of Rwanda and partners inaugurate first early childhood development centre based in local market* https://www.unicef.org/rwanda/press-releases/unicef-government-rwanda-and-partners-inaugurate-first-early-childhood-development?fbclid=IwAR1euq1NMeMwajwEMt (accessed July 2020)

Valdivia, M. 2015. Business training plus for female entrepreneurship? Short and medium-term experimental evidence from Peru. *Journal of Development Economics* 113: 33-51.

Weatherholt, T., R. Jordan, L. Crouch, E. Barnett, and J. Pressley. 2019. Challenge and drivers of over-enrollment in the early years of primary school in Uganda. *International Journal of Early Childhood* 51: 23.

Wodon, Q., and B. De le Briere. 2018. *The Cost of Gender Inequality—Unrealized Potential: The High Cost of Gender Inequality in Earnings.* Washington, DC: World Bank.

Woetzel, J. A., K. Madgavkar, E. Ellingrud, et al. 2015. *The Power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add $12 Trillion To Global Growth.* McKinsey & Company.

Wolf, S., J.L. Aber, and J. Behrman. 2018. *The Impacts of Teacher Training and Parental Awareness on Kindergarten Quality in Ghana*. Preliminary Results Brief. IPA (Innovations for Poverty Action).
World Bank. 2012. *World Development Report 2012: Gender Equality and Development.* Washington, DC.
_____. 2013a. *SABER Early Childhood Development Country Report: Jamaica 2013.* Systems Approach for Better Education Results (SABER) country report. Washington, DC.
_____. 2013b. *Republic of Uzbekistan: Improving Early Childhood Care and Education.* Washington, DC.
_____. 2013c. *SABER Early Childhood Development Country Report: Colombia 2013.* Systems Approach for Better Education Results (SABER) country report. Washington, DC.
_____. 2015a. *Supply and Demand for Child Care Services in Turkey: A Mixed Methods Study.* Washington, DC.
_____. 2015b. *Why should we care about care? The Role of Informal Childcare and Eldercare in Aging Societies in the ECA Region.* Washington, DC.
_____. 2018. *Women, Business and the Law*. Washington, DC.
_____. 2019a. *Women Business and the Law 2019 – A Decade of Reform.* Washington, DC.
_____. 2019b (forthcoming). *Study on Demand for Skilled Labor in Early Childhood Development Sector.* South Asia Region, Education Global Practice. Washington, DC.
_____. 2019c. *Women Business and the Law 2019 – Childcare Services Can Have a Positive Impact on Women's Economic Inclusion, National Growth and Productivity.* Washington, DC.
_____. 2019d (forthcoming). *Approaches, Experiences, and Lessons to Addressing Childcare in the World Bank Portfolio.* Washington, DC.
_____. 2019e. *Ending Learning Poverty: What Will It Take?* Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/32553
_____. 2020 Women's Economic Participation in Iraq, Jordan and Lebanon. Washington, DC.
World Health Organization, United Nations Children's Fund, and World Bank Group. 2018. *Nurturing care for early childhood development: a framework for helping children survive and thrive to transform health and human potential*. Geneva: World Health Organization.
Young, Alwyn. 1995. The tyranny of numbers: Confronting the statistical realities of the East Asian Growth Experience. *The Quarterly Journal of Economics* 110(3): 641-680.